قاسيون

العدد 283
الخميس 12 تشرين الأول 2006
16 صفحة ـ الثمن (20) ل.س

بلغ عدد رواد موقعنا الالكتروني
حتى تاريخ إغلاق هذا العدد (997009) زائراً..
زوروا «قاسيون» على موقعها الالكتروني:
WWW.KASSIOUN.ORG

ياعمال العالم، ويانسائها المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق ـ ص ـ ب (35033) ـ فاكس (3349208) ـ أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) ـ بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

كوريا الشمالية.. التحدي النووي!

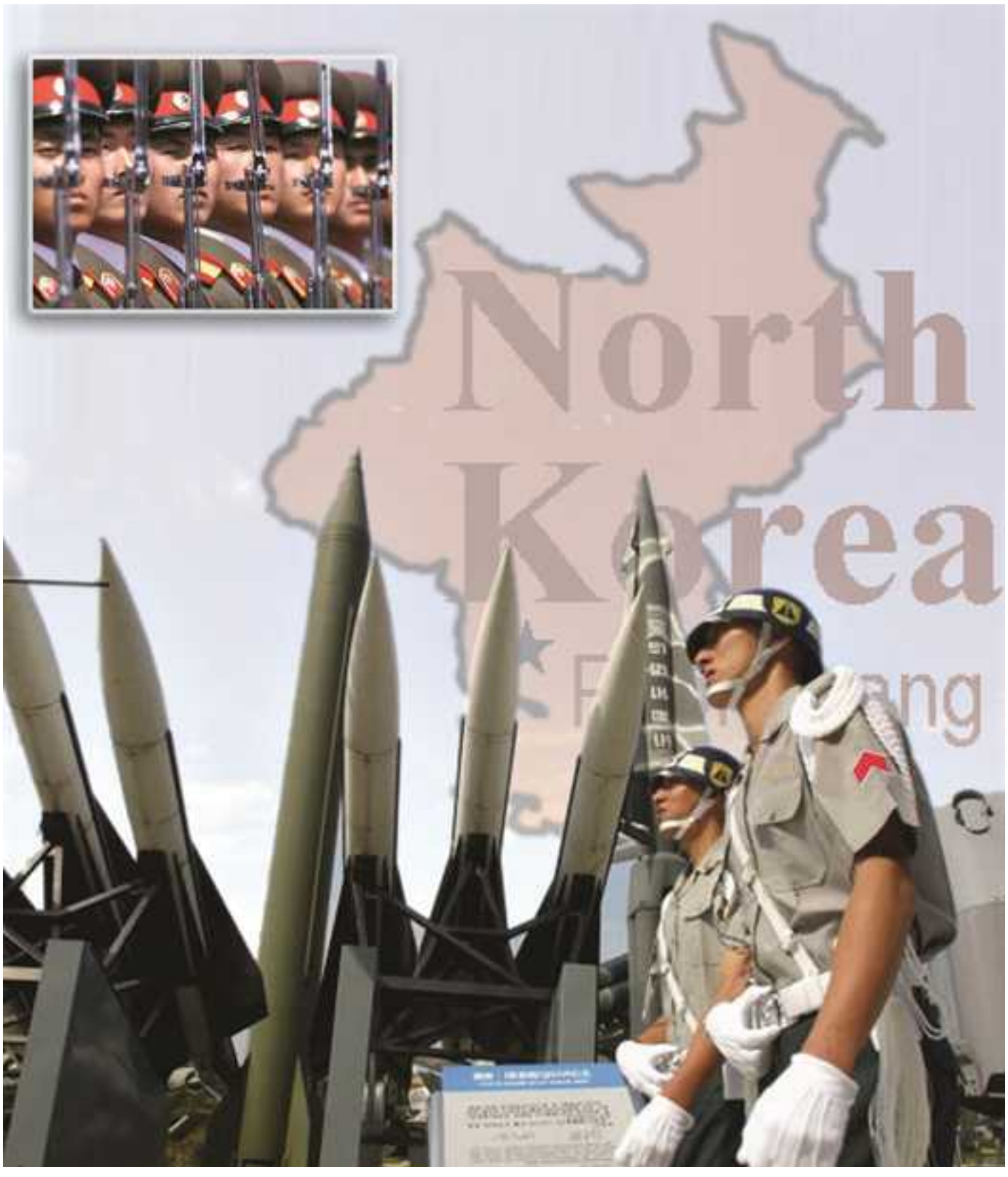

وقع خبر نجاح كوريا الشمالية بإجراء تفجير نووي تحت أرضي كالصاعقة على الأمريكان وحلفائهم في الشرق والغرب، وكأن هذه القنبلة التي تساوي بقوتها القنبلة التي فجرها الأمريكان أنفسهم في «ناغازاكي» قد انفجرت في رؤوسهم وبين أضلاعهم!!

فمرحى للكوريين الشماليين الذين ما يزالون صامدين في وجه كل أشكال الحصار الإمبريالي على بلادهم وشعبهم، وإلى مزيد من القوة والمنعة والتطور النووي، فقد أثبتت الحياة أن الإمبريالية الأمريكية ومن لف لفها من قوى الاستعمار والهيمنة لاتفهم سوى لغة القوة، ولا تخشى إلا ممن يعرفون كيف يسخرون كل طاقات بلادهم لمواجهتها وتحدي أطماعها الآثمة.. ■■

واحدة من أكبر عمليات الفساد المنظم في سورية

قسائم التموين... سرقات بالمليارات! .. ص8

فلسطين.. الأحد الأسود ... دماءٌ على طاولة الحوار .. ص2

الافتتاحية

ارتفاعات الأسعار إلى أين؟

تستمر ارتفاعات الأسعار لتصل منذ بداية العام إلى نحو ٤٠٪ مما كانت عليه، مع جمود للأجور الاسمية خلال الفترة نفسها، مما يعني انخفاض الأجر الفعلي بنسبة ارتفاعات الأسعار المذكورة، وهذا الأمر مع أنه سيء، إلا أنه ما كان ليعد خطيراً لولا إشارات الإنذار المبكر التي ترسلها ارتفاعات الأسعار على العقارات والأراضي تحديدا والتي تجاوزت الوسطي العام للارتفاعات العامة بكثير، لتصل إلى حدود ١٠٠٪ تقريباً خلال تلك الفترة.

فماهي دلالات ارتفاع أسعار العقارات والأراضي؟

– إنها تعني أنه يجري تكوّن وزمة تضخمية، سيكون لها مفعول كرة الثلج خلال العام القادم على مستوى الأسعار العام، وعلى وضعية الليرة السورية مقابل العملات الأخرى، إلا إذا تمت التضحية بجزء من الاحتياطات الوطنية للعملة الصعبة، وهذا أمر خطير يمس الأمن الوطني.

– إنها تعني أن أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة، الداخلية أو الخارجية، وبسبب من الطبيعة الجينية لأموالهم ، والتي لا تقاليد لها في مجال الإنتاج المادي الذي يتطلب دراية وإدارة وتكنولوجيا ،فإنهم ينجذبون نحو الأرباح ذات الطبيعة الريعية، لذلك أخذوا يتخلون عن رؤوس أموالهم النقدية ويحولونها إلى أراض وعقارات خوفاً على قيمتها من الهزات السياسية المتوقعة في المنطقة، مما رفع الطلب في هذا المجال، وبالتالي رفع الأسعار إلى حدود غير مسبوقة، مع كل ماسيترتب على ذلك من ارتفاعات هامة للأسعار في هذا المجال وهو أمر خطير على الأمن الاجتماعي لأنه سيجعل الحصول على مسكن بالنسبة لأصحاب الدخل المحدود أمرا مستحيل المنال خلال حياتهم الأرضية.

– وهذا يعني أن جانب من المكاسب الاجتماعية التي تحققت في العقود الماضية والتي تمثلت بقدرة جزء من أصحاب الدخل المحدود على تملك مكان سكنهم، ستتبخر أمام ضغط ارتفاع أسعار العقارات والارتفاع العام في الأسعار والثبات النسبي للأجور، الأمر الذي سيضطرهم للتخلي عن ملكياتهم عبر بيعها لتوفير فائض يغطي النقص الحاصل في الأجور، الأمر الذي سيخلق قوة نابذة تقذف بأصحاب الدخل المحدود من داخل المدن إلى حدودها وأطرافها، مما يعني أن تمركز الثروة وتمركز الفقر سيأخذ ملامح جغرافية واضحة مع مايرافق ذلك من اختلالات بنيوية في التوزيع السكاني وتوزيع الخدمات والموارد، وهو أمر خطير على الأمن الاقتصادي.

والمؤسف أن كل هذه المؤشرات والإشارات، تعتبر لدى البعض إيجابية، ويضيفها لحساب النمو المطلوب، معتبراً أن تدفق بعض الاستثمارات الخارجية إلى مجال العقارات والأراضي هو شيء إيجابي.

والواقع، واستناداً إلى التصريحات الرسمية يقول: إن التضخم هو بحدود ٧٪ وسطياً خلال ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦، ولكنه سيكون أكبر من ذلك بكثير لو كان محسوباً بالأسعار الجارية. ويقول المصدر الرسمي نفسه: إن النمو خلال هذين العامين هو وسطياً بمقدار ٥ ٪، ولكنه لايقول أنه محسوب بالأسعار الجارية، لأنه لو حسب بالأسعار الثابتة لأصبح النمو الفعلي حوالي الصفر.

إن الاقتصاد والأرقام الإحصائية لايتحمل أن يدار بلعبة «الكشاتبين»، فهي تقدم حينذاك لوحة تضليلية لتبييض صفحة الحكومة وطاقمها الاقتصادي الذي فشل عملياً خلال العام الأول من خطته من تحقيق أي هدف من الأهداف المعلنة، بل حقق عكسها، والقادم أعظم إذا لم توضع الأمور في نصابها لمعرفة أين نحن فعلاً، من أجل الانطلاق خلال الثواني المتبقية بسياسة اقتصادية تضمن متطلبات المواجهة من أجل تأمين كرامة الوطن والمواطن. ■■

الأحد الأسود ... دماءٌ على طاولة الحوار

دخل يوم الأحد الأول من شهر أكتوبر/تشرين الأول التاريخ الفلسطيني بصفته رمزاً لبؤس العمل الحزبي، بدلالاته الفئوية/السلطوية، وكتعبير مكثف عن ثنائية الاستقطاب الإقصائي الذي أدى إلى/ونتج عنه، اللجوء إلى أعمال العنف والتخريب المادي والمعنوي، وصولاً إلى الرصاص، كأسلوب وحيد لجأ إليه «المتحاورون» لحسم الصراع على «السلطة» الواقعة شكلاً ومضموناً في قبضة الاحتلال المباشر. لقد شكل الأحد الدامي نقطة سوداء في التاريخ الكفاحي المشرف للشعب الفلسطيني، ولهذا تأخذ الخطوات التنفيذية المباشرة، في إعادة ثقافة الحوار وتقبل الآخر، على قاعدة التزام جميع الأطراف بالموقف الوطني المعادي للاحتلال، المتمسك بالحق التاريخي للشعب في أرضه، أهمية استثنائية راهنة من أجل أن تتحول لغة المنطق والعقل التي يجب أن يتخاطب بها الفرقاء، كأسلوب وحيد للوصول للاتفاق العام.

الدم الفلسطيني الذي سال بيد «الأخوة ... الأعداء!» حرّك غضباً شعبياً واسعاً، وألحق الأذى بالنضال الوطني للشعب، لكنه بذات الوقت، أدى لحراك سياسي واسع، أفضى على الفور إلى كبح جماح الاندفاع المشبوه، الذي فيما لو استمر، سيقود الشعب للهاوية والقضية إلى غياهب الظلام. إن النداءات والقرارات التي اتخذتها مؤسستا «الرئاسة» و«الحكومة» أدت لسحب فتيل الأزمة، وصبت الماء البارد ليس على البنادق الملتهبة، بل وعلى الرؤوس الحامية، ولو لفترة قصيرة. ولهذا، وحتى لايضيع ماحصل في ذلك اليوم المشؤوم، بتبريرات تضليلية تربطه بالسلوك الانفعالي "الآني" الذي أدى للموت المجاني والعاهات الدائمة للعشرات من المواطنين المدنيين، فإن حملة شعبية واسعة يجب أن تتأسس للمطالبة بمحاكمة كل المسؤولين عن خلق الأجواء التي وفرت لأدوات التخريب المنظمة، إعطاء تعليماتها لبعض الأيدي المشبوهة لتنفذ أوامر تدمير الممتلكات العامة والخاصة، وإطلاق الرصاص على المواطنين. وإذا كان الشعب قد استبشر خيراً بالجهود المبذولة من أجل التهدئة الداخلية، فإن العديد من الجهات قد أعادت للخطاب الإعلامي المتداول لغة "حربية" انفعالية، ظن العديد من المراقبين والحريصين على وحدة المجتمع، أنها أصبحت من الماضي. فقد استحوذت كلمة هنية في مهرجان يوم الجمعة الفائت على النصيب الأكبر من الهجوم الفتحاوي «تصريحات عزام الأحمد، أحمد عبد الرحمن» والتي تصدت لها حماس باتهامات للطرف الآخر بالاستعداد للتجهيز لصدامات قريبة، استناداً إلى ما أعلنته صحيفة نيويورك تايمز قبل أيام عن (وجود خطة أمريكية لزيادة عدد قوات الحرس الرئاسي الفلسطيني من ٣٥٠٠ إلى ٦٠٠٠ عنصر، بتكلفة مالية تصل إلى ستة وعشرين مليون دولار) والعمل على تجهيز منطقة محددة قرب مدينة أريحا كمعسكر تدريب وتجميع لهذه القوات. لكن أخطر ماحملته عبارات المواجهات الإعلامية، هو ما لجأ إليه بعض قادة فتح حينما أدخلوا مصطلحات خطيرة ومرعبة في اللغة السياسية / الإعلامية، فللمرة الأولى، وقبل بضعة أيام، دخلت عبارة "الحرب الأهلية" الخطاب الإعلامي. نبيل شعث عضو اللجنة المركزية يقول (لم يبق أمامنا سوى خيارين لإنهاء الأزمة الحالية، إما تأليف حكومة وحدة وطنية أو الحرب الأهلية) وهو ماعبر عنه توفيق الطيراوي مدير المخابرات في الضفة في حديثه المنشور في صحيفة صانداي تايمز البريطانية أثناء تقييمه للتطورات الراهنة (الوضع يشير إلى بداية حرب أهلية).

لقد أشاعت هذه التصريحات جواً ملبداً بالغيوم، يُنذر بوقوع "المحظور"، بدته ولو جزئياً، الزيارة التي قام بها محمود عباس للدوحة، والتي جاءت على خلفية وجود مبادرة قطرية من ستة نقاط (أكدت المصادر الصحفية إطلاع واشنطن عليها قبل طرحها للتداول) والتي أعقبتها زيارة وزير الخارجية القطري لدمشق للقاء قادة حماس، كتمهيد لزيارته غزة للقاء عباس وهنية، من أجل إعادة الجميع لطاولة الحوار استناداً إلى نقاط المبادرة، التي اعتقد البعض أنها ستعيد الطرفين إلى طاولة الحوار بعد «المحددات»، وما أعقبها من «استدراكات» عَبَّرَ عنها هنية انطلاقاً من الموقف القيادي الجماعي لحركة حماس «مجلس الشورى» وخاصة في تلك القضايا غير القابلة للإجتهاد كـ«الاعتراف بكيان العدو». وقد جاءت نتائج اللقاءات التي أجراها وزير خارجية قطر مع كل من عباس وهنية على إنفراد، لتشير إلى فشل المبادرة القطرية، وبروز عقبة أساسية لم تكن يوماً شكلية أو مرتبطة بالصياغة، فالوزير القطري تحدث أمام الصحفيين بعد اللقاءات قائلا (إنها عقبة حقيقية، لكنها ليست فلسطينية، بل مع الأطراف الدولية، من أجل إعادة صياغتها _ المقصود بنود المبادرة _ ليعترف العالم بالحكومة الفلسطينية).

إن الإدارة الأمريكية وتوابعها تريد صياغة العالم، ومنها منطقتنا وفي القلب منها القضية الفلسطينية، حسب الرؤية والمصلحة الصهيونية/الاستعمارية فقط، ولهذا يبدو من المجحف حقاً، أن يتم التنازل عن حق الشعب بوطنه وحريته واستقلاله، مقابل التوسع الاحتلالي القائم على القتل والطرد لصاحب الأرض. إن جهوداً عربية ودولية، تستند إلى موقف وطني موحد لقوى العمل السياسي الداخلي، وتنطلق من تحقيق العدالة للشعب الفلسطيني، ولاتكيل بمكيالين، وتشير إلى أن سبب الكارثة الراهنة هو الاحتلال والحصار، يمكن لها أن تثمر في إشاعة الهدوء _ ولو المؤقت _ بالمنطقة.

إن العمل من أجل تخفيف التوتر، وتنفيس أجواء الاحتقان بين القطبين، من خلال إشراك أوسع للقوى السياسية والشعبية في الحوار الدائر، يمكن أن يساهم في توفير أفضل الشروط للخروج من المأزق. إن لغة التهديد التي لجأ إليها ياسر عبد ربه بعد فشل لقاءات غزة التي حضرها برفقة عباس، لن تساهم بتهدئة الأجواء، بمقدار ماتساهم بزيادة التوترات، فالحديث عن نهاية الجهود السياسية_المقصود المبادرة القطرية _ لن يكون نهاية المطاف. إن تصريحات عبد ربه تدل على توجه خاطئ يريد أن يسير باتجاهه الشعب (المبادرة آخر جهد سياسي يُبذل، ويجب اغتنامه، وإذا فشلت المبادرة، علينا الذهاب لانتخابات مبكرة). لقد أكد العديد من الخبراء القانونيين، أن النظام الأساسي للسلطة لايتضمن إجراء مثل هذه الانتخابات، ولهذا يبدو الحديث المتكرر عن ذلك، محاولة أخرى للابتزاز.

إن الخروج بالحوار من ثنائية القطبين إلى مشاركة الجميع بالنقاشات الدائرة، سيوفر الخطوة الأولى على طريق حلحلة الأزمة، والإسراع بتوفير الأمن المجتمعي للمواطنين، وسيساهم بوضع الأسس لأية مبادرة عربية أو دولية تعمل لرفع الظلم والحصار عن الشعب.

■ محمد العبد الله

غزة الجريحة تصوم وتفطر على مدافع الاحتلال!

في شهادة لمواطن فلسطيني من غزة يقول: لم أشتر لأبنائي الجبن والحلاوة والمربى للسحور هذا العام لأني لا أملك ثمنها. ويقول مواطن آخر هو أبو إيهاب الشاعر أب لخمسة أطفال: تناولنا السحور اليوم على ضوء شمعة، وكنا بالكاد نرى ما نأكله، فالكهرباء مقطوعة عندنا منذ أكثر من شهرين، وكذلك الماء. ومنذ عشرة أشهر – مع فوز حماس في الانتخابات في يناير هذا العام – وإسرائيل ومعها المجتمع الدولي بأكمله تضرب حصارا اقتصاديا وعسكريا على غزة، تضاعف طابعه الإجرامي مع اختطاف جندي إسرائيلي داخل غزة في ١٢ يونيو. وواقع الأمر أن ما تقوم به إسرائيل في غزة في ظل الصمت الدولي والعربي هو جريمة حرب تقع على مرأى ومسمع من الدول الكبرى التي يؤرقها ضميرها بشأن دارفور. والدافع الرئيسي لذلك الحصار هو إجبار "حماس" على الاعتراف بإسرائيل أي الاعتراف بالاحتلال القائم لا أكثر. وقد سبق للفلسطينيين أن قدموا ذلك الاعتراف منذ اثني عشر عاما حين وقعوا اتفاق أوسلو في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣، وتبين على مدى تلك السنوات أن الاتفاقيات السياسية بالنسبة لإسرائيل هي محطات تستريح فيها لمواصلة التوسع والحروب. وقد أدى الحصار الطويل لقطاع غزة والخلافات السياسية بين الفصائل الفلسطينية، إلى اشتباكات داخلية أسفرت للمرة الأولى عن سقوط ذلك العدد الكبير من القتلى والجرحى.

وبطبيعة الحال فإن للخلاف السياسي بين فتح وحماس دوره في تلك الاشتباكات، إلا أن الدور الأول والرئيسي فيما جرى يظل للحصار البري والبحري والجوي، الإسرائيلي والمحلي، والدولي. وفي ظل ذلك الحصار لايحصل مائة وعشرون ألف شخص على رواتبهم، وتحكم إسرائيل إغلاق المعابر والحدود التي تمر عبرها المواد الغذائية والتموينية إلى غزة، علاوة على قطع التيار الكهربائي، وإمدادات الوقود والغاز والمياه وتدمير شبكات الطرق الواصلة بين أجزاء قطاع غزة، وعزل القطاع عن الضفة الغربية، مع قصف المدافع الذي لا يهدأ ليل نهار. ونتيجة لكل ذلك ارتفعت معدلات الفقر إلى ما يزيد عن أربعين بالمئة، وأصبح سكان القطاع ويصل تعدادهم لأكثر من مليون ونصف لايجدون فعليا طعاما، أو دواء، كما أن مغادرة القطاع للعلاج في الخارج أو الدراسة أصبحت أمرا مستحيلا. وحولت إسرائيل غزة إلي سجن كبير، وألقت مفتاحه بعيدا على حد تعبير أحد المعلقين. وخلال ذلك كله تواصل إسرائيل نهب المياه الجوفية من غزة عبر مضخات تسحب الماء إلي داخل إسرائيل، وأصدرت سلطات الاحتلال أوامرها بمنع الفلسطينيين من التصرف في مواردهم المائية، في الوقت الذي تواصل فيه سرقة الرمال الصفراء التي تستخدم في صناعة الزجاج وغيره، وسرقة التربة الطينية الصالحة للزراعة من أراضي غزة! وقطاع غزة الذي يتعرض لكل ذلك الحصار والتجويع والقصف اليومي لا يعدو كونه شريطا ضيقا طوله أربعون كيلومترا وعرضه عشرة كيلومترات فقط، ومع ذلك كانت غزة تاريخيا ومازالت تعد بوابة آسيا، ومدخل أفريقيا، والخط الأمامي للدفاع عن فلسطين والشام، والموقع المتقدم للدفاع عن العمق المصري.

وقد انتهت إسرائيل مؤخرا من إعداد خطة لاكتساح قطاع غزة، ويقول المحلل العسكري الإسرائيلي «روني دانييل» بهذا الصدد: «إن الجيش يريد أن يستعيد كرامته التي أهدرت في لبنان، والرد على كتائب غزة». ويقول مراسل عسكري للتلفزيون في تل أبيب: «سنخرج من لبنان وندخل إلي غزة».. ويخلص بتلك العبارة تاريخ ودور إسرائيل في المنطقة التي تخرج من مصر لتدخل إلي سورية، وتخرج من سورية لتدخل لبنان، وتخرج من لبنان لتدخل غزة، دون أن تتوقف عن الحرب، لأن التوقف يعني أنها لم تعد موجودة.

لقد وقع ياسر عرفات واسحق رابين إعلان المبادئ الشهير باتفاق أوسلو في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣، وفيه اعترفت منظمة التحرير بحق إسرائيل في الوجود، كما اعترفت إسرائيل بالمنظمة ممثلا شرعيا للشعب الفلسطيني. ونص الاتفاق على إقامة سلطة حكم ذاتي ومجلس تشريعي لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات تنتهي بالتوصل لحل دائم. فما الذي حصلنا عليه من الحل السلمي؟ ما الذي حصل عليه الشعب الفلسطيني؟

■ أحمد الخميسي

نـداء المثقفين الفلسطينيين إلى الشعب الفلسطيني وقواه السياسية..

نحن الموقعين أدناه من الكتاب والصحفيين الفلسطينيين، نتوجه بندائنا هذا ونحن نعيش التطورات المأساوية التي يشهدها قطاع غزة والضفة الفلسطينية، فالأحداث المتسارعة تتجه نحو منزلقات خطيرة، ستلحق _ في حال استمرارها _ الضرر الكارثي بالمشروع الوطني الفلسطيني. إننا نتابع بألم وحزن شديدين، مع كل أبناء شعبنا، وكل الجماهير العربية، وكافة قوى التحرر في العالم، أنباء الاشتباكات العنيفة التي دارت بين مايفترض أنهم «رفاق سلاح» والتي جاءت كتعبير عن وصول حالة الاحتقان الداخلي لدرجة الانفجار، نتيجة الحصار والعدوان الوحشي المستمر لقوات الاحتلال، وللدور المرسوم لبعض القوى والشرائح الداخلية المرتبطة مع المخطط الصهيو أمريكي الهادف إنهاء حالة الصراع العربي الصهيوني، بما يضمن الدور القيادي في المنطقة للثكنة الصهيونية أداة الرأسمالية المعولمة المتوحشة.

إن تصعيد أشكال الاحتجاج السلمية، التي جاءت كرد فعل على وقف صرف الرواتب، إلى مستويات التخريب المقصود للمؤسسات العامة والخاصة، كانت حلقة في سلسلة محددة لتهيئة الوضع الداخلي للتمزق والانقسام، والتي تطورت مؤخراً لتصل إلى استخدام السلاح، من خلال الأجهزة الأمنية المختلفة، ومئات المسلحين الذين تنقسم ولاءاتهم مابين مؤسسة الرئاسة «فتح» والحكومة «حماس»، لتعبر بشكل مأساوي عن حالة التعصب الفصائلية، ولتعكس درجة الشحن الذاتي الداخلي، التي سادت منذ أسابيع عديدة لغة الخطاب الإعلامي «الحربي» لكلا الفريقين. إن اللجوء للرصاص لتعميم شكل «الإضراب» وإطلاق القذائف على صدور أبناء الشعب وتحطيم الأبنية والمؤسسات بحجة «تأمين الراتب ولقمة العيش» لايعدو كونه تعبيراً عن مأزق سياسي / تنظيمي حقيقي. إن آلاف الطلقات كان الأجدر بها أن تستهدف جنود الاحتلال وعصابات مستعمريه لأرضنا، لأن لجوء البعض للتهديد والضرب والرصاص كأسلوب للتخاطب والحوار سيضع القضية الوطنية برمتها _ والتي هي بكل تأكيد، أهم وأقدس من الولاء الفئوي الضيق _ أمام نهايتها المأساوية «التفريط بدماء الشهداء، وفقدان ثقة الشعب بقواه الوطنية المناضلة، وبقاء الاحتلال لعقود أخرى».

إننا بندائنا هذا، نرفع الصوت عالياً في وجه كل الذين راهنوا على نتائج اتفاق أوسلو التي ستؤمن لشعبنا الحرية والاستقلال والسيادة. فقد أثبتت السنوات العجاف التي أعقبت التوقيع على الاتفاق / الكارثة أن ماجلبته الاتفاقيات لم يكن سوى المزيد من القتل اليومي والاعتقالات وتوسيع المستعمرات، وبناء جدار الفصل والضم العنصري وتمدده السريع، ومصادرة الأراضي وسرقة المياه. لقد أسقطت الوقائع العنيدة كل الرهانات على «مشروعية» بناء أسس وقواعد الدولة في ظل الاحتلال. لقد تأكد شعبنا أن كل البنى «الرسمية» التي قامت على أساس الاتفاقيات، لاتعدو كونها مؤسسات «تصريف أعمال» _ ترعرعت في خفاياها «القطط السمان» من السماسرة واللصوص، مما أدى لتسيّد الفاسدين _ منقوصة السيادة، مسلوبة الإرادة، وترتهن شروط تنفيذها لمخططات وقوانين العدو. إن أية قراءة موضوعية للتطورات التي تمر بها القضية على مدى الأشهر التسعة المنصرمة، تثبت سقوط الأوهام التي تسربت لبعض القوى السياسية، عن إمكانية بناء سلطة وحكومة وطنية كاملة السيادة.

في مواجهة عبث المخربين لأسس البناء المجتمعي الوطني، والمندفعين نحو توتير الأجواء الداخلية لتحقيق مشروعهم السلطوي الذي يمكنهم من الاندماج بالمخططات الصهيو أمريكية، التي وضعت كوندليزا خطوات تطبيقها في لقائها بالعديد من المسؤولين عبر اجتماعاتها بهم في أكثر من عاصمة ومدينة عربية، من أجل توفير عوامل الولادة "الطبيعية" لما أسمته الشرق الأوسط الجديد الذي تمهد له الفوضى الخلاقة.

إننا ندعو كافة القوى الوطنية وكل الحريصين على بقاء المواطن والقضية خارج الإستثمارات الفردية والفئوية، للعمل معاً من أجل:

❖ سحب المسلحين من الساحات والشوارع، ووقف الاشتباكات والاعتداءات فوراً.

❖ العودة لطاولة الحوار من أجل وضع الخطط السريعة للخروج من الأزمة الراهنة، مع الالتزام بعدم التنازل عن الثوابت الوطنية، والأهداف العادلة لكفاحنا الوطني.

❖ العمل الحقيقي والفعلي لإعادة بناء م.ت.ف على أساس ميثاقها الوطني، وإنجاز تمثيلها لكافة القوى المناضلة، بالأسلوب الديمقراطي الذي يليق بنضالاتها.

❖ رفض سياسة الإملاءات الخارجية التي تحاول فرضها الإدارة الأمريكية وتوابعها للخروج من الأزمة الراهنة، وذلك بالإعتماد على قوى شعبنا الوطنية ومنظماته الشعبية للعمل المشترك من أجل تنفيذ الخطوات العملية لتجاوز المحنة الحالية.

إن رفع صوتنا المميز كمثقفين فلسطينيين هو أقل مانفعله حماية لقضيتنا، وصوناً لدماء شعبنا وهيبته وتاريخه النضالي.

وقد وقع على هذا البيان عدد كبير من المثقفين الفلسطينيين نذكر منهم:

ناجي علوش: باحث ومفكر، أنيس صايغ: مفكر ومؤرخ وباحث، حمزة برقاوي: باحث، رشاد أبو شاور: روائي وقاص، خالد أبو خالد: شاعر، محمد العبد الله: كاتب، عوني صادق: كاتب، عدنان كنفاني: قاص وكاتب، فايز قنديل: كاتب.. وغيرهم.

■■

«رايس» في المنطقة.. مهام جديدة للأنظمة.. وللشرطي الصهيوني

تندرج الجولة الأخيرة لوزيرة الخارجية الأمريكية (كوندااليزا رايس) في المنطقة في إطار إنعاش واستنهاض المخطط العدواني الإمبريالي الأمريكي – الصهيوني بعد تلقيه ضربة قاسية إبان حرب الثلاثة والثلاثين يوماً في لبنان، كادت أن تطيح به وتقتله في مهده لولا بعض الظروف الاستثنائية التي تمر بها المنطقة..

فالإدارة الأمريكية التي تدرك تماماً أن مشاريعها التفتيتية في عموم المنطقة محكومة بالوقت الضيق والطرق شبه المسدودة، قد أصبحت تعي تماماً أنه ما من مجال مطلقاً للمراهنات غير المحسوبة بدقة، خصوصاً وقد أمسى (شرق أوسطها الجديد) على (شفا جرف هار) بعد الصمود المذهل الذي أظهرته المقاومة في لبنان، وتعثره المهلك في العراق وأفغانستان، واستعصائه في السودان.. لذلك فإن هذه الزيارة تسعى لإحكام القبضة على قضيتين رئيسيتين:

القضية الأولى هي: ضبط و(محاصرة) ما أمكن، جميع التداعيات (السلبية) التي نتجت عن أحداث (تموز – آب) في لبنان وانعكاساتها على بقية بقاع المنطقة..

والقضية الثانية هي: ترميم ورتق ما جرى إفساده في المخطط الاستراتيجي الأمريكي، وإعادة رسم اللوحة المستقبلية للمنطقة انطلاقاً من الأحداث – الدروس– الجديدة..

والحقيقة أن كلا العمليتين، ضبط التداعيات والترميم، تنطلقان من المواقع ذاتها، وتصبان في الاتجاه ذاته، وكذلك أدوات التنفيذ لن تتجاوز ما كانت عليه طوال الفترة الأولى من المخطط، أي: الأنظمة العربية من جهة والكيان الصهيوني من جهة أخرى..

في المعادلة الأمريكية الجديدة التي لا تختلف كثيراً من حيث الجوهر رغم إضافة بعض التفاصيل، ستحاول رايس على مستوى الأنظمة العربية العميلة المرتبطة مباشرة بالمشروع الأمريكي، تفعيل ومباركة أدواتها التنفيذية (العربية)، وهي المجموعة التي يطلق عليها اليوم اسم (مجموعة: ٦ + ٢) أي أنظمة دول الخليج العربي بالإضافة للنظامين المصري والأردني، بعد تلقين كل نظام– أداة، دوره ووظيفته المرحلية بدقة، وسيكون على هذه الأنظمة التي ترتعد خوفاً من أن تطالها رياح التغيير، أن تقوم بالمهام التالية:

– الاستمرار في دعم حكومة السنيورة في لبنان والضغط باتجاه إقالة الرئيس اللبناني إميل لحود، ومحاصرة حزب الله والقوى المانعة والداعمة لنهج المقاومة والاستقلال..

– إحكام الحصار السياسي والدبلوماسي والاقتصادي على سورية، والسعي عبر عراب من هذه الدول (تحديداً قطر) لخلق خط مساومة يدفع بسورية للتنازل عن مواقفها الرافضة للهيمنة ومساندتها للمقاومة في كل من لبنان وفلسطين والعراق.

– إطباق الحصار الشديد والمحكم على حكومة حماس لإجبارها على الاعتراف بـ«إسرائيل» والتخلي عن خيار المقاومة، والعمل على تأزيم أوضاع حكومتها مالياً وسياسياً، حتى ولو كان ذلك عبر خنق الشعب الفلسطيني معاشياً واجتماعياً– اقتصادياً، أو حتى الدفع به للاقتتال الداخلي، وهذا ما بدأت نذره تحدث على أرض الواقع.

– الاستمرار في خلق كل أشكال التوتر في العلاقة مع إيران، وقذف التهم إليها، والعمل على خلق مناخ إقليمي رافض لمشروعها النووي، تستفيد منه الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن..

– قمع وإجهاض أي تحرك في الشارع العربي مناهض للمشاريع الأمريكية والصهيونية سواء أكان عفوياً أو منظماً، والتضييق على القوى الشريفة والثورية الموجودة أو التي قد تنشأ..

– التسويق الإعلامي للمخطط الأمريكي، والقيام عبر وسائل الإعلام بهجمات دعائية مركزة ومتواصلة ضد جميع القوى والدول التي تعارضه سياسياً أو عسكرياً، والتمهيد للخطوات اللاحقة.

أما بالنسبة للكيان الصهيوني فبالإضافة للدور الاستراتيجي المركزي الذي يشغله في التخطيط والإعداد، وما يمكن أن يظفر به في المحصلة العامة بعد تفتيت المنطقة وإغرافها في الفوضى الخلاقة، فإن دوره التنفيذي الذي عاد ليقوم به بعد عقدين من (الالتزام بالتهدئة) و(ضبط النفس)، سيتطور في المرحلة الحالية بعد دخوله كلاعب منفذ في العدوان الأخير على لبنان، وربما سيصبح أكثر فاعلية على المستوى العسكري بعد (البروفة اللبنانية)، وإن كان استمرار خنقه للشعب الفلسطيني ومحاصرة لبنان والتلويح بالعدوان ضد سورية هو جل ما يمكن أن يقوم في المرحلة الحالية، وهذا لا يعني أن إمكانية مشاركته الحاسمة في أي عدوان ضد إيران أو غيرها من

الصهاينة: مبارك أفقد مصر دورها الرائد

نشر موقع يديعوت أحرونوت تقريرا حول أوضاع النظام والاقتصاد والسياسة في مصر، بعد مرور ٢٥ عاما على مقتل السادات، من خلال مقابلة مع سفيرين إسرائيليين سابقين لدى القاهرة، (إيلي شاكيد) و(تسفي مزال).

وبحسب التقرير فإن مصر فقدت مكانتها كدولة رائدة في العالم العربي، وحتى في أفريقيا، والأوضاع الإقتصادية فيها سيئة جداً، والعلاقات مع «إسرائيل» في مكانها، كما أن العلاقات مع واشنطن متأزمة، ويوجد انحلال في الجهاز السياسي، والإسلام الراديكالي في تصاعد، وخلال ربع قرن لم يسجل للقاهرة أي إنجاز في أي مجال.

يتابع التقرير: لقد فقدت مصر مكانتها كدولة رائدة في العالم العربي، ولم تعد دولة مؤثرة على دول العالم الثالث، ودول عدم الانحياز، وحتى دول القارة الأفريقية. باختصار، لقد فقدت وزنها الثقيل الذي كان في زمن الرئيس جمال عبد الناصر. ولم يعد لها حضور يذكر..

إطلاق كتلة (وحدة وطنية) في البحرين

تم في البحرين الإعلان عن إطلاق كتلة الوحدة الوطنية لخوض الانتخابات القادمة لمجلس النواب. وتضم هذه الكتلة في صفوفها عددا ممن وصفهم البيان التأسيسي بـ(المرشحين الوطنيين) ومن الجنسين الذين (يضعون نصب أعينهم المصلحة الوطنية للبحرين، بلدا وشعبا، وينأون بأنفسهم عن كافة التحيزات الطائفية والمذهبية والعرقية، ويطمحون لأن يشكل برنامجهم الانتخابي بديلا وطنيا وديمقراطيا لكافة أشكال الاستقطاب الطائفي والمذهبي الذي ازدادت حدة في الآونة الأخيرة والتي تشكل مساسا بالثوابت الوطنية التي عرفها المجتمع البحريني الذي توحدت شرائحه المختلفة في النضال الوطني والديمقراطي في العقود الماضية)..

وأكد الإعلان أن (ما يتعرض له مجتمعنا اليوم من محاولات التفتيت الطائفي والمذهبي والعرقي، وتعريض وحدتنا الوطنية للمخاطر الشديدة لإنهاء فاعليتها كسلاح مجرب في النضال الوطني والديمقراطي، يعزز الحاجة إلى الإطارات الديمقراطية الواسعة التي تضم ممثلي الاتجاهات الوطنية والديمقراطية، وهو الحافز الرئيسي لتشكيلنا لهذه الكتلة الانتخابية، واختيارنا لتسميتها، آملين أن تكون هذه الكتلة نواة لإطار ديمقراطي أوسع يجمع كل القوى والشخصيات المؤمنة بقيم الحرية والديمقراطية والحداثة وحقوق المرأة، وندعو هذه القوى والشخصيات إلى العمل على دعم هذا التوجه).

وعلى الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي فان الكتلة أكدت في بيانها أنها ستركز على (العمل في سبيل تحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين، والحد من ظاهرة الفقر وتفشي البطالة، ومعالجة أزمة السكن)، كما انها ستعمل على (محاربة الفساد المالي والإداري واحتواء بؤر الفساد ومحاسبة المتورطين فيه، وإعادة الأموال العامة التي جرى التصرف فيها لإغراض شخصية، ووضع اللوائح والأنظمة التي تضمن حرمة المال العام وتصونه من أوجه التلاعب المختلفة وتكفل محاسبة ومقاضاة كل من يثبت ضلوعه في الفساد).

«جورج» ينضم إلى حزب الله.. والمسيح توقف في قانا!!

في هذه الأوقات الصعبة التي يعيشها سكاننا من ضحايا آخر الاعتداءات الإسرائيلية، وبعد أن تضامن مسيحيون مارونيون من الجنوب والبقاع مع المقاومة اللبنانية، هاهم يخطون خطوةً أخرى: الانضمام إلى هذا المكوّن أو ذاك من مكوّنات المقاومة الثلاثة.

لكن أقلّ الأمور توقعاً كان فعل الانضمام لحزب الله.

هل نصرخ بأنّ هذه مفارقة؟

حين تعلن لنا الرياضيات وجود فضاءات هندسية أبعادها كسرية أو عشرية، نسارع للاستنتاج بأنّ هذا الأمر مفارق، دون أن نحاول أو نتمكن من الفهم. غير أنّ هذه الفضاءات لا توجد وحسب، بل تمتلك أيضاً ديناميكية وهندسة خاصة بها وغنية.

الأمر مماثل حين يعلّمنا تاريخ علم الاجتماع أنّ مثل هذا الفعل، الفردي أو الجماعي، المفارق ظاهرياً، هو فعلٌ طبيعي ومنطقي للغاية.

هذا المواطن اللبناني والماروني الذي شهد لعدة سنوات هذا المنطق الرائع في الإدارة الذاتية والحس الإنساني والمقاومة الذي يملأ الفراغ الذي خلفته دولة لا تفي بالتزاماتها، هذا المواطن لن يتردد في الانضمام لحزب الله. وهذا ما يجري اليوم، وما سوف يتزايد مع الزمن.

منذ أكثر من ألفي عام، توقف المسيح في قانا. كان شعبه قد لمسه وأعجب به وأحبه. وهو بدوره أحب شعبه. وهاهي قانا، بعد ألفي عام، تشهد قتل أطفالها وعائلاتها على أيدي إسرائيل القاتلة، بمباركة بوش، «المدافع» الكبير عن الحضارة الغربية والمسيحية.

لقد أمر القادة الإسرائيليون بقصف مدننا وقرانا دون اهتمام بهويتها المذهبية أو الدينية. كان الهدف مارونياً أو شيعياً؛ وكان الأطفال والعائلات القتلى مسيحيين ومسلمين.

في الوقت نفسه، امتشق حزب الله وحلفاؤه السلاح للدفاع عن الأرض وحماية أطفالنا وعائلاتنا. وكانت التضحية والشهادة على الموعد لحماية الحيوات المسيحية والإسلامية.

اعتباراً من ١٤ آب ٢٠٠٦، أصبحت الأولوية بالنسبة للمقاومة، وخاصةً بالنسبة لحزب الله، هي إعادة التعمير.

اليوم، يضع مقاتلو البارحة أيديهم في هذا الخليط من الإسمنت والحديد.

بكلّ إنكار للذات وكلّ كرم، مدّت هذه اليد ولا تزال ممدودةً نحو الضحايا من السكان، مارونيين وشيعة، في حين بقيت مساعدة الدولة خجولة، لا بل غائبة.

إنّ جورج ورؤوف وبطرس وكثير غيرهم، وهم يشهدون في الوقت نفسه على فعل البربرية وعلى فعل مقاومتنا، أخذوا ينضمون إلى علي في حزب الله، وسمير في حركة أمل، وأحمد الشيوعي.

أما أتباع جعجع والجميل، الذين يكنّون الخوف من مقاومتنا والكره لها، والذين يدعون الآن إلى تقسيم بلدنا الصغير، فعليهم أن يفهموا أنّ رسالتهم لم تعد تمرّ... لقد بدأت أسس نظامهم الذي يحمي مصالحهم الطبقية وامتيازاتهم في التفسخ.

للمرة الثانية، توقف المسيح في قانا ... وقد أخذ مسيحيو لبنان علماً بهذا الأمر.

العراق..... والمشروع الوطني المقاوم...

فشل المشروع الأمريكي في العراق بات مؤكداً، ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى رفض غالبية الشعب العراقي لهذا المشروع اللاديمقراطي، إذ ارتكبت قوات الاحتلال أخطاء متعمدة لا تعد ولا تحصى، وعلى مختلف الأصعدة، وأحبطت تطلعات وأماني الشعب العراقي وفشلت في استحداث أو بناء نظام سياسي واقتصادي ـ اجتماعي أفضل من النظام السابق، بالرغم من أن النظام السابق هو وليد وتابع للنظام الرأسمالي المتوحش، ويعني هذا الفشل، فشل الاستراتيجية الأمريكية لقيادة العالم وبناء نموذجها «الديمقراطي» وإن سياسة أمريكا تسير في طريق مسدود سواء على الصعيد الإقليمي والعالمي وخير دليل على ذلك ما حدث ويحدث في العراق وأفغانستان وما يحدث في أمريكا اللاتينية وغيرها من الأدلة الموضوعية.

إن استمرار تفاقم الأزمة السياسية في العراق، يسببه إضافة إلى قوات الاحتلال، قادة التيارات السياسية العراقية التي فشلت في إدارة البلاد، وعجزت عن توفير الأمن والاستقرار للمواطنين (خلال شهر أبريل عام ٢٠٠٦ قتل واختطف ١٠٩١ مواطن عراقي) وكذلك الخدمات الأساسية وخاصة الكهرباء والوقود والغاز والماء (كاتب المقالة كتب مقاله على الفانوس...) ودخلت هذه الأحزاب في صراع من أجل الاستحواذ على السلطة والمال وأصبح «فرسان المحاصصات» يتصارعون فيما بينهم على الوزارات والغنائم وإقامة الإقطاعيات الوزارية والعمل على تشكيل حكومة طائفية ـ محاصصية.

إن استمرار وتزايد عمليات القتل والاختطاف والتخريب والسيارات المفخخة والقتل على أساس الهوية وتهجير العوائل من مناطقها، يعني تأجيج الفتنة الطائفية التي تقف وراءها قوى إقليمية ودولية، وهذه المخاطر تشكل المقدمات الرئيسية لاندلاع الحرب الأهلية، وهذا يعني فشل المشروع الأمريكي (المعلن) في العراق، ومن هنا ينبع خطر تكرار التجربة المريرة للشعبين اللبناني واليوغسلافي..!!

والأخطر هو غياب البرنامج السياسي والاقتصادي ـ الاجتماعي لدى غالبية الكتل السياسية، وبنفس الوقت فإن الحكومة العراقية ليس لديها برنامجاً واضحاً وملموساً، وإن قادة الكتل السياسية الرئيسية تسعى إلى تشكيل الحكومة على أساس المحاصصة وعلى أساس طائفي ـ عرقي والانفراد بالسلطة.

إن استمرار نهج المحاصصات الطائفي الكارثي سيقود البلاد نحو الغرق والخراب والحرب الأهلية.

نعتقد أن هناك مشروعاً وحيداً أمام الشعب العراقي المقاوم وقواه السياسية للخلاص وهو:

المشروع الوطني، ويعني ذلك قيام حكومة وحدة وطنية حقيقية تهدف إلى وحدة العراق وإعادة إعمار العراق المهدم وإنهاء الاحتلال الأجنبي بكل الوسائل وجدولة الانسحاب للقوات الغازية وإقامة علاقات سياسية واقتصادية مع البلدان الشقيقة والصديقة على أساس مبدأ التكافؤ والاحترام المتبادل والنفع المشترك وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

أما المشروع الطائفي والذي يعني قيام حكومة على أساس المحاصصة الطائفية وغياب الأمن والاستقرار ووجود الميليشيات المنفلتة غير الحكومية، فسوف يقود إلى تقسيم العراق إلى دويلات، ومن هنا ينبع الخطر على الشعب العراقي.

■ نجم الدليمي

لقاء حميم «إسرائيلي» سعودي!

أكدت صحيفة يديعوت أحرونوت الصهيونية أن الزيارة السابعة لكوندااليزا رايس إلى (منطقتنا)، كفيلة بأن تُذكر كمحاولة هي الأكثر جدية من إدارة بوش لتشكيل ائتلاف للدول العربية المعتدلة إلى جانب «إسرائيل» حيال محور الدول «المتطرفة» بقيادة إيران ومشاركة سورية وحزب الله.

وقالت الصحيفة: «لقد كشفت حرب لبنان الثانية الصدوع والتوترات في العالم العربي بين الدول (السنية) كالمملكة السعودية، مصر والأردن وإمارات الخليج)، وبين الدول الإسلامية الشيعية، والتي على رأسها بالطبع إيران».

وتتابع الصحيفة: «كان الأمريكيون شركاء في سر التحسن في قناة الحوار السري بين (إسرائيل) والسعودية، والذي كشفت يديعوت أحرونوت النقاب عنه قبل نحو أسبوعين. ومن شبه المؤكد أن يكون اولمرت ورايس قد تبادلا أمس في أثناء لقائهما انطباعات عن اللقاء السري الذي عقد قبل عدة أسابيع بينه وبين مسؤول كبير في المملكة السعودية.

وأكدت الصحيفة أن «محافل سياسية رفيعة المستوى في الآونة الأخيرة اطلعت على تفاصيل تتعلق باللقاء ومضمونه، وكان للقاء السري لاولمرت عرّابان: عبدالله ملك الأردن، ورئيس الموساد مئير دغان. وقد نقل اولمرت جوا قبل عدة أسابيع في ظلمة الليل في مروحية لسلاح الجو إلى عمان. والى جانبه وصل إلى القصر الملكي الأردني رئيس الموساد دغان وآخرين، وهبطت حاشية رئيس الوزراء في المهبط في عمان حيث كان بانتظارهم الملك الأردني».

وأوضحت (يدعوت) أن اللقاء مع المسؤول السعودي الكبير في جاء إطار وليمة مسائية متأخرة في قصر الملك عبدالله استمرت لعدة ساعات، وأن المسألة الأساس التي بحثها المشاركون كانت تتعلق بالتهديدات التي تفرضها إيران في محاولاتها للتزود بالسلاح النووي وبث الإرهاب «الشيعي» في منطقتنا.

وفي أثناء الحديث، وحسب الصحيفة، توصل اولمرت ومضيفوه إلى تفاهم يقضي بوجوب استمرار التعاون الاستخباري السري للوقوف في وجه التهديدات الإيرانية. ■■

في سابقة مثيرة استناداً لأبحاث إسرائيلية:

محللون في الاستخبارات الأمريكية يستشرفون اقتراب انهيار الصهيونية

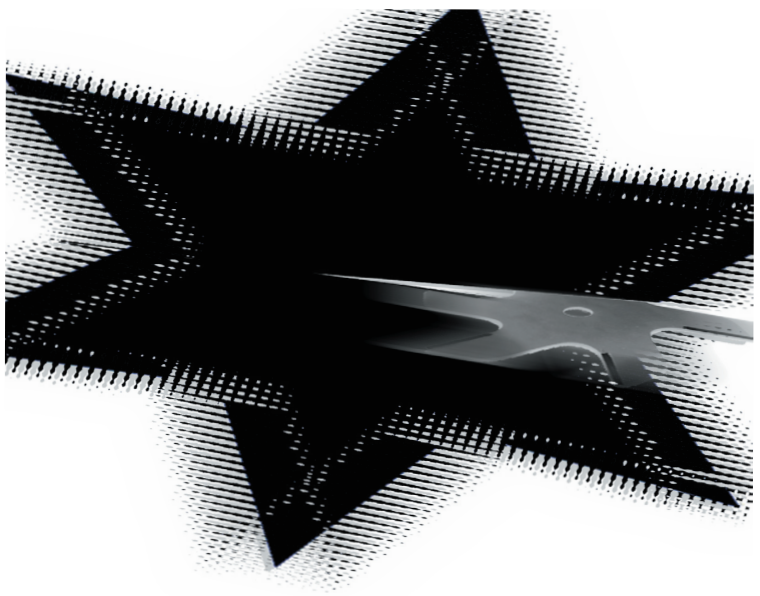

هل يمكن أن يكون المراقبون غير الخاضعين للمنطق الغربي السائد هم الوحيدون الذين لمسوا من خلال الهجمة المدمرة التي شنتها إسرائيل على لبنان بالتزامن مع هجومها على غزة الإفلاس الكامل للفكرة التي قامت عليها الدولة العبرية؟
هل يمكن أن يظل المخدوعون مخدوعين وأن تقصر عيونهم عن رؤية العري الفاضح للعقيدة العنصرية الكامنة وراء دولة إسرائيل؟

وهل يعني ذلك أن المتحررين من الأوهام الإسرائيلية هم وحدهم القادرون على رؤية الانهيار القادم للصهيونية مصحوبا بانهيار إسرائيل نفسها كدولة عنصرية لليهود وحدهم؟

لقد شكلت العنصرية عصب الحياة بالنسبة لإسرائيل، والصهيونية تقوم على اعتقاد أساسي بوجود حق طبيعي وبشري وقومي لليهود في الأرض التي يطالبون بها وهو اعتقاد يتعارض جوهريا مع احتمال نشوء أية ديمقراطية أو مساواة في الحقوق بين الأمم والأعراف المختلفة وبناء على ذلك فان العربدة المدمرة التي مارستها إسرائيل في كل من لبنان وغزة ليست سوى الخطوة التالية في مسيرة الإيديولوجية الصهيونية. لان هذه الإيديولوجية التي تكرس تميز وتفوق حقوق شعب معين لا يمكن أن تقر بوجود قيود قانونية أو أخلاقية تقيد توسعها كما أنها لا تقر بوجود حدود جغرافية ما دامت الجغرافيا التي تنشدها هي جغرافيا توسعية قادرة على استيعاب تلك الحقوق اللامحدودة التي تدعيها.

ولا تستطيع الصهيونية أن تتقبل أبسط تحد لهيمنتها التامة على ما تعتبره مجالها الخاص وهو لا ينحصر بمساحة إسرائيل داخل حدود ١٩٦٧ إنما يتعداه إلى المجال المحيط الذي يمتد إلى حدود جغرافية لم يحن بعد وقت مطالبة الصهيونية بها.

إن الهيمنة التامة كما تعرفها إسرائيل، تعني غياب كل تهديد مادي أو ديموغرافي للدولة العبرية التي يسود فيها اليهود ويحتكرون كامل القوة العسكرية ويديرون جميع الموارد الطبيعية ويتفوقون فيها بالعدد ويظل جميع جيرانها ضعفاء ومغلوبين على أمرهم. هذه هي الرسالة التي أرادت إسرائيل إبلاغها من خلال هجومها على لبنان ومفادها أن لا حزب الله ولا من يدعم حزب الله مسموح له بالبقاء ما دام يتحدى السلطة المطلقة لإسرائيل في المنطقة لان إسرائيل لا تستطيع التعايش مع المجابهة، والصهيونية غير قابلة للتعايش مع أية إيديولوجية مغايرة حيث تستشعر الخطر في كل ما هو غير صهيوني.

إن ما حاولته إسرائيل من خلال عنفها الوحشي الأعمى في لبنان هو تدمير الشعب وتحويل البلاد إلى منطقة قتل يموت فيها كل من هو غير يهودي أو يهرب أو يخنع للقوة الإسرائيلية كما حصل في فترة احتلالها للبنان التي امتدت ما بين عام ١٩٧٨ وعام ٢٠٠٠ وقد كتب الصحافي البريطاني روبرت فيسك عن مشاهداته لما فعلته إسرائيل في لبنان يقول انه يشعر بان إسرائيل قد أصدرت حكمها على بيروت بالموت.. (..) وتقدم القنابل العنقودية التي ألقتها إسرائيل الدليل الأكيد على عزمها على إعادة تشكيل لبنان، أو الجزء الجنوبي منه على وجه التحديد، لتحوله إلى منطقة «مطهرة» من سكانها العرب وغير قادرة على العيش خارج رحمة إسرائيل. إن إلقاء المتفجرات التي تصيب عشوائيا ومن دون تمييز على مناطق مكتظة بالسكان لا يمكن أن يعتبر إجراءً جراحياً تقوم به قوة عسكرية لاستئصال أهداف محددة. فهو لا يمكن أن يكون إلا تطهيراً عرقياً (خاصة وأن ٩٠٪ من القنابل العنقودية ألقيت من قبل إسرائيل خلال الـ ٧٢ ساعة الأخيرة التي سبقت الهدنة، عندما أصبح واضحا أن القتال في طريقه إلى التوقف. ومن هنا فان إلقاءها كان لغاية مستقبلية هدفها إخلاء المنطقة من السكان).

لقد دأبت إسرائيل منذ قيامها على إنزال مثل هذه الضربات بجيرانها. وقد كان الفلسطينيون اكبر ضحاياها. فقد حسب الصهاينة أنهم قد تخلصوا من اخطر مشاكلهم عندما أرغموا حوالي ثلثي سكان فلسطين على الهرب من ديارهم عام ١٩٤٨ وظنت أنها تخلصت بذلك من الأغلبية السكانية غير اليهودية التي كانت تشكل عقبة على طريق إقامة الدولة العبرية ذات الأغلبية اليهودية، لكن إسرائيل اكتشفت بعد تسعة عشر عاما عندما بدأت بتوسيع حدودها والاستيلاء على الضفة الغربية وغزة أن الفلسطينيين الذين حسبتهم قد اختفوا ما زالوا هناك وسرعان ما تحولوا إلى خطر يهدد الهيمنة الصهيونية. وخلال السنوات الأربعين التي تلت ذلك ركزت إسرائيل جهودها على إرغام الفلسطينيين على الاختفاء نهائيا. أما أساليبها في التطهير العرقي فمتعددة منها: سرقة الأراضي، وتدمير الموارد الزراعية، والخنق الاقتصادي، وتهديم المنازل، ومصادرة تراخيص الإقامة، والاغتيال، والترحيل، والاعتقال، وتشتيت شمل العوائل، وفرض القيود على حرية الحركة، والتجويع وغيرها. فإسرائيل تريد كامل الأرض الفلسطينية. لكنها لا تستطيع تحقيق غالبية يهودية في الضفة والقطاع. ومن هنا، دأبت على ممارسة سياسة الخنق البطيء.

في مقالة حملت عنوان «الانتفاضة الالكترونية» كتب الإسرائيلي إيلان باب يصف ما تقوم به إسرائيل بأنه «إبادة بشرية بطيئة». فكل عمل للمقاومة يصدر عن الجانب الفلسطيني منذ عام ١٩٤٨ يشكل حسب قول باب، مبرراً لإجراء تطهيرات عرقية لاحقة تقوم بها إسرائيل في ممارسة باتت معتادة لدرجة أن «قتل الفلسطينيين، وخاصة الأطفال منهم، لا يرد إلا في الصفحات الداخلية من الصحف الإسرائيلية مكتوباً بحروف مجهرية».

ويتنبأ باب بأن مواصلة تقتيل الفلسطينيين بالمعدلات الراهنة ستؤدي إلى هجرة جماعية، أو إلى المزيد من تمسك الفلسطينيين بأرضهم، وهو الاحتمال الأرجح، الذي لا بد أن يقود إلى المزيد من التقتيل على يد الإسرائيليين. وأخيرا، يقول باب إن العالم إذا استمر في صمته إزاء الجولة الحالية التي تمارسها إسرائيل من التطهير العرقي فان هذا التوجه سوف يتصاعد «بوتائر كارثية».

وتسود العنصرية تفكير المحور الإسرائيلي الأمريكي المحافظ وهو التفكير الذي يتحكم في منطقة الشرق الأوسط في الوقت الحالي. فقد وجدت العنصرية المتأصلة في العقيدة الصهيونية حليفاً طبيعياً في الفلسفة العنصرية الإمبريالية التي يعتنقها المحافظون الجدد في إدارة جورج بوش. يقول ميشيل وورشاوسكي، من مركز المعلومات البديلة في القدس، إن الهدف النهائي للحرب الإسرائيلية- الأمريكية العالمية هو «عرقنة» (إضفاء الطابع العرقي) على «جميع النزاعات حيث لا يعود المرء في حالة حرب ضد سياسة أو حكومة أو هدف محدد إنما ضد «تهديد» يتجسد في جماعة عرقية محددة، وهي في حالة إسرائيل كل جماعة غير يهودية.

في أعقاب الفشل الإسرائيلي في لبنان، ظهر بين العرب والمسلمين لأول مرة منذ قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ شعور بان إسرائيل قد تخطت إمكانياتها وأن قوتها ونفوذها قابلان للتحجيم. فالهجمة المجنونة التي شنتها إسرائيل على لبنان أظهرت عملية «عرقنة» النزاعات، وفضحت الموقف الاستعماري المتعجرف الذي يؤمن بالتفوق الغربي والإسرائيلي ويسعى إلى فرض نوع من «الصدام القدري المحتوم» ما بين الغرب «المتمدن» والشرق «المتخلف» الغاضب. وكما يقول تشارلي رور فإن حزب الله في لبنان وحماس في فلسطين، اللذين انبثقا كنتيجة لحروب الهيمنة الإسرائيلية السابقة هما الاستجابة السياسية لشعوب أهينت واحتلت وقصفت وقتلت المرة بعد الأخرى على يد الإسرائيليين وبتأييد مباشر أو غير مباشر من الولايات المتحدة.

إن شيئا ما في طريقة عمل إسرائيل وفي طريقة دعم الولايات المتحدة لها يجب أن يتغير. إنها القناعة التي تزداد رسوخا داخل العالم العربي وخارجه والتي باتت تتنبأ بنهاية الصهيونية بالشكل العنصري والانعزالي الذي تقوم به حاليا.

إن إسرائيل لن تهزم عسكريا لكن بالإمكان هزيمتها نفسياً، الأمر الذي يعني وضع حدود لهيمنتها وإيقاف توسعها العدواني على حساب جيرانها وإنهاء السيطرة اليهودية الدينية- العرقية على بقية الشعوب.

ومن يتطلع إلى المستقبل لا بد وأن يلمح اختيارين لا ثالث لهما: فإما أن تعمد إسرائيل وأنصارها في الولايات المتحدة إلى تجاوز الجوانب العنصرية في الصهيونية و(الموافقة على إقامة دولة واحدة في فلسطين يقطنها الفلسطينيون واليهود ويتمتعون فيها بحقوق متساوية)، أو أن العالم سيواجه حريقا لا يستطيع أحد تصور أبعاده.

■ **كاثلين كريستسون**
محللة سابقة في السي.آي.اية
• مقاطع مطولة بتصرف عن موقع "Znet"

حصاد العولمة... إفقار الدول «النامية» وتهشيم الطبقة الوسطى!

رغم الوعود البراقة التي صاحبت انطلاق موجة العولمة، وفوائدها المنتظرة التي رُوِّج لها على نطاق واسع في العالم، فإنها مازالت تنتج العديد من الاختلالات الاجتماعية والاقتصادية، سواء على الصعيد العالمي بين الدول، أو حتى داخل المجتمعات. وهكذا رأينا كيف بدأت تنحسر التوقعات الوردية حول العولمة وتتراجع مكاسبها الكثيرة في العديد من بقاع العالم، حيث تعالت أصوات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية تحذر من مفاسد العولمة، لاسيما إذا ظلت تقتفي النموذج الاقتصادي الأمريكي وتركت العولمة منفلتة من العقال دون ضوابط. وقد أصبحت الأصوات المعارضة للعولمة أكثر حدة في ظل اتساع الهوة بين الطبقات الاجتماعية في الدول المتقدمة، كما تراجعت الوعود السابقة بتحقيق الرفاهية والازدهار لشعوب العالم. وفي الدول النامية، حيث تبرز آثار العولمة بشكل أوضح، تعاني الطبقة العاملة التي تفتقر إلى المهارات العالية من تقلص أجورها وانحدارها إلى صفوف الفقراء.

عولمة للرساميل وليس لليد العاملة

وغالباً ما تجهل اليد العاملة، أو حتى الموظفون من الطبقة الوسطى، أن ما يقومون به من أعمال ويؤدونه من وظائف في بلدانهم، يتقاضون عليه رواتب أقل بكثير مما يتقاضاه نظراؤهم في بلدان أخرى. ولأن النظام العالمي الحالي يسمح فقط بانتقال رؤوس الأموال ويغلق الأبواب في وجه العمال، يتم تشجيع ما يسمى بترحيل الوظائف إلى الدول الأقل تقدماً للاستفادة من يد عاملة أقل تكلفة. والهدف النهائي دائماً هو تعظيم أرباح الشركات وفي الوقت نفسه تفادي هجرة العمال إلى دول الشمال. بالإضافة إلى ذلك يبرز عامل آخر تتسبب فيه العولمة بشكل مباشر، ويتمثل في انتشار المحلات الكبرى التي تعرض بضائع منخفضة. فهذه المحلات التي تبيع بضائع رخيصة للعمال في دول مثل الولايات المتحدة وتشجع على الاستهلاك بأسعار لا ترهق جيوب محدودي الدخل، تؤكد نموذج المحافظين في الاقتصاد الذي يدعو الشركات إلى تقليص النفقات للحفاظ على أرباحها، كما يحث الدول على خفض الضرائب والتقليل من الخدمات الاجتماعية للحفاظ على تنافسيتها على الصعيد العالمي.

تطبيقات العولمة الأمريكية: المكسيك مثالاً

والنتيجة المنطقية للعولمة، كما تدور عجلتها حالياً، هي انبثاق مجتمع مُختل، حيث المستفيدون من العولمة الذين يملكون رؤوس الأموال ويتوفرون على التعليم المناسب يتربعون على قمة الهرم المجتمعي، بينما يتراجع المستوى المعيشي للطبقة الوسطى بعد حرمانها من الخدمات الاجتماعية والصحية التي توفرها الدولة، وبعد تراجع القيمة الفعلية للرواتب، خصوصاً في ظل البلدان التي تشهد معدلات مرتفعة من التضخم. وينطبق هذا الأمر أيضاً على المجتمع الأمريكي الذي بدأت تخترقه الفروق الاجتماعية الحادة ويفرغ من الطبقة الوسطى. أما بالنسبة للبلدان النامية التي تسعى المؤسسات المالية العالمية والبلدان الغنية، إلى إقناعها بفوائد العولمة وضرورة الانخراط في الاقتصاد العالمي، فهي تعاني الأمرين جراء اتفاقيات التجارة الحرة مع دول الشمال ذات الشروط المجحفة وغير العادلة. على سبيل المثال وبعد مرور عشر سنوات تقريباً على توقيع اتفاقية "نافتا" التي تغطي دول أميركا الشمالية والمكسيك، ازدادت الفروق في الدخل بين المكسيك والولايات المتحدة إلى أكثر من ١٠٪. والأكثر من ذلك أن المزارعين الفقراء في المكسيك أصبحوا مضطرين إلى التنافس مع المحاصيل الأمريكية المدعومة حكومياً، داخل المكسيك نفسها، وفقاً لما تنص عليه اتفاقية "نافتا" من ضرورة فتح الحدود أمام المنتجات الفلاحية.

وبسبب استحالة التنافس مع المحاصيل الأمريكية الرخيصة التي تغرق الأسواق المكسيكية، يهجر المزارعون أرضهم ويتجهون نحو المدن لتتفاقم بذلك المشاكل الاجتماعية ويصعب على السلطات حلها. وعندما تضيق المدن بقاطنيها يولي العديد من المكسيكيين وجوههم شطر الولايات المتحدة في رحلة شاقة تخلف الكثير من الضحايا. ولعل الحل الأمثل لهذا الاختلال الذي تكرسه اتفاقيات التجارة الحرة هو تشبث المكسيك وكل الدول المشابهة لوضعها بالرسوم الجمركية على المنتجات الفلاحية القادمة من الشمال لمواجهة الدعم الحكومي للقطاع الزراعي في البلدان الغنية، أو أن تقوم هذه الأخيرة، وخصوصاً الولايات المتحدة برفع الرسوم المفروضة على قصب السكر وغيره من المنتجات الفلاحية المكسيكية. واللافت حقاً أن الدول المتقدمة تفرض رسوماً جمركية على الدول الفقيرة تفوق بأربع مرات ما تفرضه تلك الدول الغنية على بعضها بعضاً. وفي المقابل تكلف اتفاقيات التجارة الحرة الدول الفقيرة ثلاث مرات أكثر مما تتلقاه من مساعدات إنمائية من الدول الغنية بسبب القيود التي تفرضها هذه الأخيرة على دخول المنتجات الفلاحية للبلدان النامية.

دول غنية تقطنها شعوب فقيرة..

إن النظرية الاقتصادية لا تزعم أن الجميع سيستفيدون من العولمة، لكنها تؤكد أن صافي المكاسب سيكون إيجابياً، وبالتالي سيقوم الكاسبون بتعويض الخاسرين دون أن تتوقف عجلة التقدم للطرفين معاً. إلا أن المحافظين يزعمون أن القدرة على الاستمرار في المنافسة في ظل العولمة تتطلب تخفيض الضرائب وتقليص إعانات الضمان الاجتماعي. وقد حدث ذلك بالفعل في الولايات المتحدة، حيث تراجعت الضرائب، لكن وحدهم الكاسبون استفادوا من تخفيض الضرائب. ونتيجة لهذا فقد تحولت الولايات المتحدة والبلدان التي سارت على خطاها إلى دول غنية تقطنها شعوب فقيرة.

بيد أن النموذج الأمريكي ليس الوحيد في العالم، حيث نجحت الدول الاسكندنافية في البرهنة على وجود نماذج بديلة. وبطبيعة الحال، لابد أن يسعى القطاع الحكومي، مثله في ذلك مثل القطاع الخاص، إلى تحقيق المزيد من الكفاءة. إلا أن الاستثمارات في مجالات مثل التعليم والبحث، إلى جانب وجود شبكة أمان اجتماعي قوية، من شأنها أن تؤدي إلى إنشاء مجتمع أكثر إنتاجية وأكثر تنافسية، حيث يصبح الأمان والمستوى المعيشي المرتفع من الأمور المتاحة للجميع. والحقيقة أن وجود شبكة أمان اجتماعي قوية، في ظل اقتصاد يقترب من التشغيل الكامل للعمالة، يشكل بيئة مشجعة لكافة الأطراف المعنية –من عمال، ومستثمرين، وأصحاب عمل– للمشاركة في تحمل المجازفة التي يتطلبها الدخول في استثمارات جديدة وإنشاء شركات جديدة.

بين مفهومي «العولمة» و«العمل الجماعي» أين مسؤولية واشنطن؟

إن المشكلة هنا تكمن في تخلف العولمة السياسية عن العولمة الاقتصادية. فقد أصبح كل منا أكثر اعتماداً على الآخر وتزايدت الحاجة إلى العمل الجماعي، لكننا نفتقر إلى البنية المؤسسية اللازمة للقيام بهذا على نحو فعّال وديمقراطي.

الحقيقة أن الحاجة إلى المنظمات الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين، ومنظمة التجارة العالمية لم تبلغ هذه الدرجة من الإلحاح سابقاً، ونادراً ما كانت الثقة في هذه المؤسسات متدنية إلى الدرجة التي بلغتها اليوم. وقد أعربت الولايات المتحدة، القوة العالمية العظمى المنفردة، عن ازدرائها بالمؤسسات الدولية، بل عملت بكل همة واجتهاد من أجل تقويض القواعد التي تقوم عليها هذه المؤسسات. وإن الفشل الوشيك لجولة التنمية التابعة لمحادثات التجارة العالمية، والتأخير الطويل لمطالبة مجلس الأمن الدولي بوقف إطلاق النار في لبنان، لا يشكلان سوى أحدث نموذجين لازدراء أمركيا للمبادرات متعددة الأطراف!

■ **جوزيف ستيجليتز**
خبير اقتصادي أمريكي

نداء برلمانية أفغانية شابة: الشعب الأفغاني يائس.. وواشنطن تدعم أمراء الحروب

في التاسع من أيلول ٢٠٠٦ ألقت مالالاي جويا، وهي نائبة شابة في البرلمان الأفغاني كلمة خلال انعقاد مؤتمر الحزب الديموقراطي الجديد NDP الاتحادي في كيبيك – كندا، سلطت الضوء من خلالها على معاناة الشعب الأفغاني الذي خرج من «تحت دلف» طالبان لـ«تحت مزراب» الاحتلال الأمريكي وصنائعه في أفغانستان من أمراء الحروب وتجار السلاح والمخدرات. ومع ارتفاع وتيرة العمليات والهجمات التي تستهدف القوات الأمريكية والأطلسية والدولية في أفغانستان تأتي هذه المادة لتشكل شهادة من الداخل الأفغاني عن واقع أفغانستان بعد سنوات خمس من غزوها تحت شعارات التحرر والديمقراطية على الطراز الأمريكي.

أيها الأصدقاء الأعزاء. باسم الديموقراطية والسلام، أود أن أنقل إليكم أحر تمنيات الشعب الأفغاني. وقبل أن أتحدث عن الوضع في بلدي، أرغب في أن أشكر من كل قلبي أصدقائي في الحزب الديموقراطي الجديد، الذين فكروا في أخواتهم الأفغانيات ودعوني لحضور هذا التجمع.

أيها الأصدقاء المحترمون، بعد خمس سنوات من سقوط نظام طالبان الهجين والمعادي للديموقراطية، بعد خمس سنوات تقريباً من بداية الهجوم الذي قادته الولايات المتحدة ضد أفغانستان، ربما ترغبون في أن أتحدث إليكم عن التقدم وعن النتائج الإيجابية في أفغانستان، لكن يؤسفني أن أعلمكم بأنّ أفغانستان ماتزال أرضاً تعاني حريقاً مزدوجاً.

لقد أطاحت الحكومة الأمريكية بالفعل بنظام طالبان، بعقليته القروسطية وسادته من منظمة القاعدة، لكنها سمحت لتحالف الشمال بالوصول إلى السلطة من جديد. هذه المجموعة تشبه طالبان على مستوى العقيدة، وهي لا تقل وحشية ومعاداة للديموقراطية عن الطالبان، بل هي أسوأ أحياناً.

في كانون الأول من العام ٢٠٠٣، وبوصفي نائبة في البرلمان، تحدثت عن إجرام تحالف الشمال وعن الأخطار التي قد يعرض أفغانستان لها. لكن اليوم، تقبل الأمم المتحدة نفسها أن تصبح أفغانستان دولة مخدرات في ظل نظام هذا التحالف.

عليّ أن أقول لكم بأنّ وضع الشعب الأفغاني لم يتغير بكل أسف. حين يعيش البلد بأكمله في ظل السلاح الحربي وأمراء الحرب، كيف تستطيع نساؤه التمتع بأبسط الحريات؟ وعلى العكس من الدعايات التي تنشرها بعض وسائل الإعلام في الغرب، فالرجال والنساء في أفغانستان لم "يتحرروا" على الإطلاق.

أود أن أصف لكم حقيقة بلدي في خضم الأزمة، حتى وإن لم أصف إلا الجزء الظاهر من جبل الجليد.

وفق تقديرات الأمم المتحدة، فإن أفغانستان بلد يواجه أزمة صحية أسوأ بكثير من تلك التي تسبب فيها التسونامي. يموت كل يوم ٧٠٠ طفل وما بين ٥٠ و٧٠ امرأة بسبب نقص الخدمات الصحية. وماتزال نسبة الوفيات لدى الأمهات الأطفال شديدة الارتفاع، إذ يتراوح عدد النساء اللواتي يتوفين أثناء الولادة بين ١٦٠٠ و١٩٠٠ من كل ١٠٠ ألف امرأة. أما متوسط العمر، فيقل عن ٤٥ عاماً.

لدى النساء الأفغانيات، يرتفع معدل الانتحار بشدة، فوفق استبيان أجرته منظمة اليونيفيم مؤخراً، ينظر ٦٥ بالمائة من الأرامل الـ ٥٠ ألفاً اللواتي يعشن في كابول إلى الانتحار على أنه المخرج الوحيد للهرب من البؤس المريع الذي يعشنه. علاوة على ذلك، فالاستبيان يبرهن على أنّ النساء الأفغانيات يقعن ضحايا للعنف النفسي والجنسي.

في بلد يحتاج بشدة إلى جهود إعادة الإعمار، يعاني ٤٠ بالمائة من القوى العاملة من البطالة، كما يعيش معظم السكان تحت مستوى الفقر. تصنف أفغانستان في المرتبة ١٧٥ من أصل ١٧٧ في مؤشر التنمية البشرية في الأمم المتحدة.

ومن سخرية القدر أن ذلك يجري في بلد حصل على ١٢ مليار دولار، وقد وعد بعشرة مليارات أخرى من الدولارات في مؤتمر لندن في العام الماضي. لكن معظم هذه الأموال ستذهب إلى جيوب أمراء الحرب، كي يتمكنوا من قمع بلادنا على نحوٍ أفضل.

..ما من بلدٍ يستطيع تقديم الحرية لبلد آخر، بل إن الشعب وحده هو القادر على تحرير نفسه، والدليل على ذلك الأحداث الحالية في أفغانستان والعراق..

تتواصل الجرائم وأعمال العنف التي يمارسها أمراء الحرب المتطرفون، وذلك تحت سمع وبصر القوات الأمريكية وقوات الايساف. لقد اغتصب مجرمون مسلحون من تحالف الشمال فاطمة البالغة من العمر ١٤ عاماً، وكذلك أمها. واغتصبوا رحيمة، ١١ عاماً، وجدتها البالغة ٦٠ عاماً. هذا بلدٌ قتلت فيه أمينة، ٣٠ عاماً، بالجلد، وأصبحت ناديا أنجومان هدفاً سهلاً لعنف زوجها لأنّه كان على يقين من أنه سيتمتع بدعم أمراء الحرب التابعين لتحالف الشمال.

في ظل نظامٍ طالبان، أصبحت وزارة الرذيلة والفضيلة رمزاً للانتهاكات الاعتباطية، لاسيما على حساب النساء والفتيات الأفغانيات. لكن اليوم، قررت رئاسة الوزراء الأفغانية إعادة تفعيل هذه الوزارة الرهيبة بدلاً من التركيز على سد الاحتياجات الهائلة للمجتمع الأفغاني.

في تصريح أدلت به في العام الماضي اللجنة الأمريكية لحمّاية الصحافيين، قالت: "يواجه الصحافيون الأفغان ضغوطات كبيرة تمارسها السلطات الأفغانية، بما في ذلك تهديدات وإرهاب بل وحتى السجن والقتل". هذا ما يجري في الوقت الذي يتحدث فيه السيد كرزاي ووسائل الإعلام الغربية عن حرية التعبير في أفغانستان.

يتعرض أولئك المدافعون عن العدالة للتهديد بالقتل. في السابع من أيار ٢٠٠٦، اعتدى علي جسدياً نائبان في البرلمان من أنصار أمراء الحرب والمخدرات، لأنني قلت الحقيقة. كنت قد تحدثت عن جرائم تحالف الشمال بل إنّ أحدهما صاح قائلاً: "إنها عاهرة، خذوها واغتصبوها!"

بدلا من منح الثقة للناس لتحويل أمراء الحرب المجرمين هؤلاء ليمثلوا أمام العدالة، فإنّ الرئيس حميد كرزاي يمنحهم مراكز أعلى. فعلى سبيل المثال، عين هذه السنة ١٣ قائداً سابقاً، لديهم صلات بتجارة المخدرات وبالجريمة المنظمة والميليشيات غير الشرعية، في مراكز قادة رفيعين داخل الشرطة.

بسبب الوضع التراجيدي للوضع في أفغانستان، ليس لدى اللاجئين الأفغان الأربعة ملايين المسجلين في إيران وباكستان أية رغبة في العودة إلى بلادهم.

أيها الأصدقاء الأعزاء، الحكومة الأمريكية تكرر باستمرار أنّها لن تكرر أخطاء الماضي بمساندة المتطرفين. لكن الحقيقة المؤلمة هي أنّ الولايات المتحدة ترتكب نفس الأخطاء بالضبط. فهي تساند المتطرفين بسخاء، أكثر مما فعلت في أي وقت مضى. الولايات المتحدة تتبع تحالف الشمال، هؤلاء الأشخاص نفسهم الذين حولوا أفغانستان إلى جحيمٍ بين العامين ١٩٩٢ و١٩٩٦، ومايزالون يمثلون خطراً هائلاً على استقرار بلادي وسلمها.

لقد ضمت الحكومة الأمريكية قلب الدين حكمتيار إلى قائمة أكثر الإرهابيين عرضة للملاحقة، لكن ٣٤ من أعضاء حزبه أعضاء في البرلمان الأفغاني. الولايات المتحدة تعمل مع متطرفين مناصرين للولايات المتحدة، وهي تعارض فقط المتطرفين المناهضين لها. هذا هو السبب في تهكم الناس على "الحرب على الإرهاب".

بل إنّ الانتخابات البرلمانية نفسها وصمة في جبين الديموقراطية، حتى إذا كانت وسائل الإعلام الغربية قد وصفتها بأنها نجاحٌ كبير. وفق منظمة هيومان رايتس ووتش، يتهم ٧٠ بالمائة من أعضاء البرلمان بجرائم حرب، ومن بينهم أعضاء في الحكومة الشكلية، وتجار مخدرات، وطالبان، وقتلة من تحالف الشمال.

أيها الأصدقاء الأعزاء، الولايات المتحدة لا تهتم بجذور الإرهاب في أفغانستان. هذا هو السبب في أننا لا نعتبرها "محرراً" لبلدنا.

أتمنى أن تكونوا قد فهمتم، بمساعدة الأمثلة الصغيرة التي ذكرتها، أنّ بلدي مايزال تحت قبضة المتطرفين والإرهابيين القتلة واعتقد أنّه ما من بلدٍ يستطيع تقديم الحرية لبلد آخر، بل إن الشعبَ وحده هو القادر على تحرير نفسه، والدليل على ذلك الأحداث الحالية في أفغانستان والعراق.

أعتقد أنّه إذا كانت كندا وحكومات أخرى ترغب حقاً في مساعدة الشعب الأفغاني وإجراء تغييرات إيجابية، فينبغي أن تفعل على نحو مستقل، بدل أن تصبح أداةً تستخدمها الحكومة الأمريكية لفرض سياساتها السيئة. ينبغي أن تنحاز إلى حاجات ومطامح الشعب الأفغاني وأن تتوقف عن مساعدة أمراء الحرب والعناصر الرجعية والجاهلة داخل النظام. وبتبني مثل هذه المقاربة فقط، تستطيع البلدان اكتساب ثقة الناس والبرهنة على صداقتها للشعب الأفغاني.

نحن نأسف للغاية لمقتل جنود كنديين في أفغانستان. إذا لم تكن الحكومة الكندية قادرة على التصرف على نحو مستقل بدل السير وراء برنامج البنتاغون، نخشى أن لا تفيد جهود القوات الكندية إلا الحكومة الأمريكية أولاً، وليس الشعب الأفغاني.

نريد أن تمارس الحكومة الكندية ضغطاً كي يزاح عن السلطة مجرمون مثل سياف، رباني، قانوني، محقق، فهيم، الملا راكيتي، آل خالجي وآل برشامي، ويحالوا إلى العدالة. ينبغي أن يعلم أصحاب القرار الكنديون أنّ أمراء الحرب من تحالف الشمال هم مسؤولون أيضاً عن الظروف المأساوية التي يعيشها الشعب الأفغاني وعن البؤس الذي يسود حالياً في أفغانستان.

أنا مدركة للمصاعب وللتحديات، ولخطر الموت على يد القوى المعادية للديموقراطية. لكنني أثق بشعبي. ربما يقتلونني يوماً، لأنّ لديهم أسلحة نارية، ولديهم السلطة، وكذلك مساندة الحكومة الأمريكية، لكنهم لن يتمكنوا أبداً من دفعي إلى الصمت أو إلى إخفاء الحقيقة.

شكراً.

■■

بعد تزوير الانتخابات في المكسيك: اليسار يعلن تشكيل «حكومة ظل»

لم يضع حكم المحكمة الانتخابية الفيدرالية في المكسيك حدا للأزمة السياسية الناجمة عن الصراع الدائر بين أكبر مرشحين للرئاسة، وادعاء كل منهما بالفوز منذ ٢ تموز الماضي.

ورغم إعلان المحكمة الفيدرالية أن "فيليب كالدورين" مرشح حزب العمل القومي "اليميني" فاز في الانتخابات بفارق ٢٤٠ ألف صوت عن أقرب منافسيه، أندريس مانويل لوبيز أوبرادور، المرشح اليساري عن الحزب الثوري الديمقراطي في بلد يبلغ تعداده ١٠٠ مليون، رغم هذا الحكم الصادر في ٥ أيلول الماضي، لم تهدأ البلاد، وثار أنصار المرشح اليساري "أوبرادور" ضد الحكم، واحتلوا شوارع العاصمة مكسيكوسيتي.

ورغم قرار المحكمة بأن الانتخابات نزيهة، وأن التجاوزات التي تمت لم تؤثر على نتائجها النهائية.. إلا أن الرأي العام يرى أن ثلث الأصوات ذهبت عنوة إلى الرئيس اليميني في تزوير فاضح.

وردا على قرار المحكمة، عقد اليساريون ومرشحهم أندريس مانويل لوبيز أوبرادور، مؤتمرا حاشدا في ميدان "زوكالا" الرئيسي في العاصمة المكسيكية، وأعلنوا تشكيل "حكومة ظل".. وأصبح في حكم المؤكد أن الانتخابات المزورة أسفرت عن تصعيد الصراع السياسي في المكسيك، وأن الرئيس اليميني قد لا يستكمل مدة رئاسته لست سنوات كاملة في القصر الجمهوري.

من بين أبرز مؤيدي لوبيز أوبرادور، أكبر مصدري القهوة "بدرو بيريز" الذي صرح لوكالة اسوشيتد برس في تظاهرات ١٥ أيلول الماضي، بأن "إعلان حكومة الظل مهم لمن يدافعون عن الديمقراطية ويريدون للمكسيك التغيير للأفضل".

صدق "السفير" وكذب "الرئيس"

وتمتد المعارضة إلى داخل المؤسسات السياسية الحاكمة، حيث تتوالى تصريحات المحافظين ضد نتائج الانتخابات التي يعتبرونها مزورة.

كما أكد "بورفيريوليدو"، السفير السابق لدى الأمم المتحدة، أن الرئيس المكسيكي "الذي استنفد فترات رئاسته "التقى سرا بأعضاء المحكمة الفيدرالية للانتخابات، وضغط عليهم ليحكموا لصالح "كالديرون" حتى لا تقع البلاد في كارثة.. ورغم تكذيب القصر الجمهوري لهذا الاتهام، ونفى أي لقاء للرئيس مع أعضاء المحكمة، إلا أن أعضاء المحكمة أنفسهم أكدوا صدق "السفير" وكذب "الرئيس".

وبينما يحتل اليساريون شوارع العاصمة والمدن الكبرى في المكسيك، يعجز الرئيس "كالديرون"، المشكوك في صحة انتخابه، عن مواجهة غضب الشارع، فخلال زيارته "مورليا"، عاصمة ولاية "ميتشوكان" المكسيكية، طارده المتظاهرون، ومنعوه من إلقاء أية خطابات خلال الزيارة.

الأزمة الاجتماعية

الرئيس القادم "كالدورين"، والرئيس السابق "فينسينت فوكس" كلاهما ينتمي لحزب العمل القومي اليميني، وأدت سياسات الحزب إلى تردى مستويات معيشة الطبقات الفقيرة والوسطى في المكسيك، والقضاء على برامج الرعاية الاجتماعية، والمضي قدما في تنفيذ البرامج التي تفرضها المؤسسات المالية الكبرى كالبنك وصندوق النقد الدوليين، وهناك تسعة ملايين مكسيكي يعملون في الولايات المتحدة، إلا أن القوانين الأمريكية الجديدة للحد من استقبال المهاجرين عموما والمكسيكيين على وجه خاص، تزيد من حدة انتشار البطالة والفقر.

كما يعانى القطاع الزراعي في المكسيك من اعتماده على السوق الأمريكي الشمالي، والعجز عن التمكن من تصدير منتجاتهم نتيجة لرخص المنتجات الزراعية المدعومة من الحكومة الأمريكية، وهو الأمر الذي يهدد ١٥ مليون عامل ومنتج زراعي متوسط وصغير في المكسيك، يهجرون مزارعهم وينضمون للعاطلين في المدن.

في هذا الإطار، تشهد المكسيك منذ سنوات صراعات اجتماعية وسياسية حادة، منها إضراب المعلمين في ولاية "أوكساكا"، الذي واجهته الحكومة المحلية بالقمع واغتيال بعض قادته في حزيران الماضي.

حدود اليسار

من جانبه يقدم لوبيز أوبرادوز، الموصوف إعلاميا بأنه يساري وعودا للطبقات الوسطى والفقيرة بمواجهة هذه الظروف، ويحتل نظرة أبعد في داخل النخبة الرأسمالية المكسيكية، التي ترى ضرورة التنمية والحد من الاستقطاب الاجتماعي للحفاظ على استقرار النظام.. حتى لا تتزايد حدة النضالات الشعبية، وتهدد النظام برمته.

حتى

لو كانت وعود "لوبيز أوبرادوز"، بعيدة المنال، فإن اندفاع الشعب المكسيكي خلفها، يلقى بالشك في إمكانية جلوس الرئيس "فيليب" على كرسي الرئاسة، ست سنوات كاملة.

سقوط الجدار لم يمح الهوة بين الألمانيتين

الهوة الاقتصادية بين شرق ألمانيا وغربها ماتزال عميقة، وبحسب أحدث التقديرات الصادرة عن معهد "اي دابليو ايتش" للدراسات الاقتصادية فإن الولايات المحلية لألمانيا الشرقية السابقة ماتزال تحتاج إلى أربعين عاما لتعويض ما تم وصفه بـ(التأخير).

وتبلغ نسبة البطالة في الشطر الشرقي ضعف نظيرتها في الغربي (١٦.٤ في المئة مقابل ٨.٥ في المئة بحسب أرقام أيلول).

وجاء في استطلاع نفذه معهد "ايمنيد" أن ٧٤ في المائة من الألمان الشرقيين يعتبرون أنفسهم "مواطنين من الدرجة الثانية".

■■

بصراحة

الفقر.. هل هو قدر العمال المحتوم؟!

في معظم المؤتمرات العمالية، والاجتماعات الموسعة التي كانت تعقد مع الكوادر العمالية تكون الإجابات على تساؤلات هذه القيادات فيما يتعلق بغلاء الأسعار، وضعف الأجور وعدم تناسبها مع الأسعار، إن الأجور قد ازدادت منذ عام ٢٠٠٠ وحتى الان ١١٠٪ أي هناك تحسن واضح على الأجور قد تم كما تقول تلك الإجابات، وحسب هذا القول يجب أن يظهر هذا التحسن في الأجور على مستوى معيشة العمال، وقدرة تلك الأجور على مجاراة الغلاء الحاصل ولكن واقع الحال يقول عكس ذلك فالزيادة التي جاءت على الأجور زيادة اسمية، ومتآكلة باستمرار لأن الأجور لاتستطيع تأمين الحد الأدنى لمتطلبات العمال المعيشية بسبب الغلاء المستمر والمتصاعد والذي يقضي على أي تحسن قد يطرأ على الأجور، على الرغم من تأكيد الحكومة الدائم وخاصة خبراءها الاقتصاديين على سلامة الاقتصاد الوطني وعافيته، وتطور نسب النمو والقابل للزيادة، اعتماداعلى خطط الحكومة الخارقة في دفع عجلة الاقتصاد الوطني إلى الأمام من خلال قدوم الاستثمارات الواقفة على الدور على أبواب سورية منتظرة دورها في الدخول إلى دهاليز الاستثمار السورية بكل قوة، ولكن بماذا تستثمر؟ وبأي اتجاه؟ لايهم!!

إن الحكومة تسير مسرعة بتحقيق برنامجها الاقتصادي مؤمّنة كل مايلزم لقوى السوق الكبرى، وحلفائهم الخارجيين الممثلين للرأسمال المعولم، من أجل الدخول إلى الاقتصاد السوري من أبوابه الواسعة والاستثمار فيه دون النظر إلى النتائج السياسية والاجتماعية والاقتصادية المترتبة على عمليات الاستثمار المنتقاة هذه، والمتركزة بمعظمها في الجانب السياحي والعقاري، والتي تكون عائداتها سريعة ودورة الرأسمال فيها سريعة وقصيرة أيضاً.

وبالمقابل فإن الحكومة لاتحرك ساكناً تجاه فقراء شعبنا، وخاصة الطبقة العاملة السورية، فهم يرزحون تحت نير الفقر الذي لايرحم، وعوزهم الدائم الذي يفتح عليهم أبواب جهنم لما تحتاجه الحياة اليومية من متطلبات وخاصة في محال الصحة والغذاء والكساء والتعليم، دون أن يجد هؤلاء العمال والفقراء لصوتهم صدى يدوي في أرجاء الغرف والصالونات الحكومية، وكأن الحكومة قد سدت أذنيها، وأغلقت عينيها عما يحدث في الواقع من المخاطر الاجتماعية والسياسية التي سيولدها استمرار التغاضي والتطنيش عن هذه الأوضاع، خاصة أن وطننا يمر عبر مجاهل مرحلة خطرة يتهدده العدوان فيها بأية لحظة، وكاد الوطن أن يدخل الحرب من بابها الواسع لولا فشل الخطة الأمريكية الإسرائيلية في ساحات المعارك في جنوب لبنان، وقدرة المقاومة على الصمود الأسطوري المستند إلى التفاف شعبي كبير حول المقاومة والتي شكلت عنصراً مباشراً من عناصر تأجيل العدوان والذي قد يحصل في أية لحظة لأن العدو الصهيوني الأمريكي في مأزق حاد في العراق وأفغانستان والآن في لبنان، ويحتاج إلى مخرج ليعيد الاعتبار لآلته العسكرية، ومخرجه الوحيد يكمن في توسيع رقعة الحرب. ومن هنا ننطلق في طرحنا لمسألة الأجور والمستوى المعيشي لشعبنا والطبقة العاملة.

إن العمل على خلق مقومات الصمود المختلفة ومنها المستوى المعيشي للفقراء سيجعل هزيمة العدو ممكنة لأن هذا الشعب سيقاوم ويقاوم كما هي تجارب كل الشعوب في مقاومة العدوان والاستعمار، لأن تحقيق عوامل الصمود الرئيسية تلك والتعبئة العامة والتنظيم الدائم هي من عوامل النصر الحقيقية في المعركة القادمة.

إن قضية الأجور والنضال لزيادتها زيادة حقيقية ومن مصادرها الحقيقية قضية وطنية من الدرجة الأولى ينبغي السعي الحثيث من أجل تحقيقها وهذا يقع على عاتق كل القوى الوطنية والتي خطها الأساسي مواجهة العدوان الخارجي، ومواجهة قوى السوق الكبرى ومواجهة الفساد وخاصة الكبير منه، والتي تشكل الحركة النقابية جزءاً هاماً من تلك، القوى الوطنية المواجهة.

إن التطورات الجارية السياسية منها والاقتصادية تقتضي من النقابات رؤية جديدة وخطة عمل جديدة تمكنها من الدفاع عن مصالح العمال وحقوقهم في وجه الهجوم الشرس على حقوق العمال وعلى ممثليهم أيضاً، وإن الاستمرار في ترداد أن وضع الأجور قد تحسن وفقط لايخدم على الإطلاق قضية الطبقة العاملة ومصالحها، وإلا ماذا يعني قيام العمال بإضراباتهم من أجل تحصيل أجورهم وحقوقهم المستحقة؟ وأيضاً ماذا يعني أن يقول بعض الكوادر النقابية: إن عمال الشركات المتوقفة أو التي في طريقها إلى التوقف سوف يسيرون على خطى عمال البناء الذين يضربون من أجل أجورهم.

إن الطبقة العاملة السورية لن ترضى بالبقاء طويلاً على ماهي عليه من سوء، بل ستشق طريقها باتجاه دفاعها عن كرامتها وكرامة الوطن.

■ عادل ياسين

العمال المتقاعدون .... هل يظلون أشباه أحياء؟

قد لاتكون مشكلة عمال مصفاة حمص الذين خسروا كل أشكال الضمان الصحي بعد أن أحيلوا إلى التقاعد مشكلة أولئك وحدهم دون سواهم، فالمشكلة عامة تواجه جميع العمال الذين يعملون بالمهن المختلفة، والتي تسبب أمراضاً مهنية عديدة لمن يزاولونها كعمال المناجم وعمال الغزل والنسيج والعاملين بالصناعات الدوائية.. والقائمة تطول، وهذه الأمراض المهنية تبدأ منذ السنوات الأولى لعملهم، وتبقى معهم إلى حين إحالتهم على التقاعد. وتزداد المعاناة كثيراً من تبعات تلك الأمراض نتيجة ضعف الجسم وعدم قدرته على مقاومتها مع تقدم السن، مما يستدعي الاستمرار بالعلاج الصحي والمراقبة الطبية الدائمة لهؤلاء العمال المتقاعدين، ومواصلة وتطوير تقديم الرعاية والضمان الصحي لهم، وهو الحد الأدنى الذي يجب أن يناله العمال طالما أنهم قدموا زهرة شبابهم في الإنتاج والعمل المضني في الأعمال الخطرة والشاقة مهنياً.

من الناحية القانونية، هذا ما تؤكد عليه المادة (٥) من اتفاقية العمل الدولية ١٣٩ والتي وقعت عليها سورية ودخلت حيز التنفيذ اعتباراً من ١٠ حزيران ١٩٧٦ حسب الكتاب الصادر عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل (اتفاقيات العمل الدولية المصدقة من الجمهورية العربية السورية)، حيث تقول الاتفاقية بمادتها الخامسة:

«على كل عضو يصدق على هذه الاتفاقية اتخاذ التدابير المؤدية إلى استفادة العمال من الفحوص الطبية أو البيولوجية أو الفحوص الأخرى أو الأبحاث خلال فترة عملهم وبعد انتهائها وذلك بتقييم تعرضهم والإشراف على حالتهم الصحية فيما يتعلق بالمخاطر المهنية». وهذه الاتفاقيات واجبة التطبيق إذا لم تقدم الدولة انسحابها منها خلال عشر سنوات وسورية لم تعلن انسحابها من هذه الاتفاقيات إلى الآن كما نعلم وتؤكد عليه وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

إن المادة ٥ تلك تقر بشرعية مطالب العمال المتقاعدين وبضرورة استمرار تشميلهم بالضمان الصحي حتى بعد انتهاء عملهم طالما أن تلك الأمراض التي يعانون منها هي نتيجة العمل وليس شيئاً آخر.

ولكن هناك تعقيدات كثيرة تواجه الضمان الصحي للعمال المتقاعدين، أهمها - كما تقول الحكومة- الكلفة العالية التي ستتحملها الحكومة من جراء تطبيق الضمان الصحي، والمقدرة بعدة مليارات، ورغم وعود الحكومة الكثيرة بتجربة تطبيق الضمان الصحي على بعض المنشآت في بعض المحافظات، إلا أن أقوالها ووعودها ذهبت أدراج الرياح، فلا هي قامت بتجربتها العتيدة تلك، ولا جهات أخرى (ذات علاقة) قامت بطرح بدائل تمكن العمال من حصولهم على علاجهم المطلوب، وبقي العمال بين (حانا ومانا) ينتظرون الفرج، ولكن ذلك لم يثنهم على الاستمرار بالمطالبة، ولجؤوا إلى جهات عديدة في مطالبتهم تلك، خاصة إلى الاتحاد العام لنقابات العمال باعتباره الممثل الشرعي لحقوق العمال، والمنوط به الدفاع عن مطالبهم طالما أن هؤلاء العمال لم يفقدوا عضويتهم النقابية حتى بعد أن أصبحوا (متقاعدين)، وهذا ما تنص عليه المادة ٢٤ من الفصل الرابع في العضوية والانتساب من قانون التنظيم النقابي والتي تؤكد حرفياً: «يحق للعمال المتدرجين الانتساب للنقابة كما يحق للمتقاعدين والمتعطلين منهم الاحتفاظ بعضوية نقاباتهم».

إن هذه المادة تلزم النقابات بإبقاء هؤلاء العمال تحت مظلتها وبوجوب استمرارها في رعايتهم والدفاع عن مصالحهم المختلفة، وإيجاد الأطر والأشكال الاجتماعية المختلفة لاحتوائهم والتفاعل معهم، كالروابط والنوادي، والجمعيات. وهذه الأفكار مطروقة في النقابات وتحتاج إلى تفعيل ومبادرة لإطلاقها وجعلها حية وقابلة للحياة، بحيث تمكن هؤلاء العمال من مواصلة واستكمال دورهم السابق في العطاء الوطني، وهذا ماعبر عنه أحد العمال القادمين من حمص لتقديم مطالب زملائه الذين يمثلهم إلى الاتحاد العام (هذا الوطن وطننا وسنبقى ندافع عنه بكل إمكانياتنا رغم كل شيء).

إن هذا الحس الوطني العالي الذي يعبر عنه شعبنا، وخاصة الطبقة العاملة السورية، هو القاعدة الصلبة التي ستمكن وطننا من المواجهة والصمود والتصدي للعدوان الخارجي، الصهيوني والأمريكي، والعدوان الداخلي الذي تقوم به قوى السوق الكبرى الناهبة لاقتصادنا الوطني.

إن تحقيق عوامل الصمود لشعبنا يأتي في سياق التحضير لهذه المواجهة ومنها الامتثال لمطالب العمال، سواء القائمين على راس عملهم أم المتقاعدين، وهذا بدوره يتطلب بالحد الأدنى تحقيق الضمان الصحي للعمال من خلال توزيع التكاليف على الأطراف الثلاثة:

١ ـ الحكومة كرب عمل تتحمل الجزء الأساسي من تكاليف الضمان الصحي للعمال.

٢ ـ التأمينات الاجتماعية من خلال تخصيص جزء من أموالها والمفترض استثمارها بأعمال تعود على العمال بالفائدة عوضاً عن مصادرتها من الحكومة، كما فعلت بالـ ٥٠ مليار ليرة، والتي لم تعدها إلى الآن لأصحابها الشرعيين.

٣ ـ النقابات، والتي عليها أن تقدم جزءاً من التكاليف من خلال ماتحققه استثماراتها من أرباح. ■■

توضيح (الصناعة) و(الهندسية) يحتاج إلى توضيح!

إلى جريدة قاسيون
السيد رئيس التحرير

نرسل إليكم الرد التوضيحي لمدير عام المؤسسة العامة للصناعات الهندسية حول مانشر في صحيفتكم عدد ٢٨١ تاريخ ٢٠٠٦/٩/١٤، تحت عنوان (٩٠٠ عامل في شركة بردى يصرخون . . . والحكومة إذن من طين وأذن من عجين).

يرجى الاطلاع ونشر الرد بالسرعة الممكنة

■ وزارة الصناعة المكتب الصحفي

إلى جريدة قاسيون ـ السيد رئيس التحرير

تم رفع مذكرات إلى الجهات الوصائية بالصعوبات التي تواجه شركة بردى نتيجة نقص السيولة المادية، نظراً لعدم التزام الذين استجروا معظم منتجات الشركة بتسديد المبالغ المترتبة عليهم ونتيجة للمتابعة الحثيثة من قبل السيد وزير الصناعة، تم عقد اجتماع لشركة بردى برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية ثم مناقشة المقترحات الإنقاذية لشركة بردى والمتمثلة: (بتعديل رأس مال الشركة الحالي والبالغ فقط ١.٧ مليون ليرة سورية ـ منح الشركة قرض فوري لتأمين مستلزمات الإنتاج بقيمة ٢٨٠ مليون ليرة سورية. الموافقة للشركة تنفيذ طلبات التصنيع الخارجية وبتسهيلات محفزة للعارضين)

وتم تكليف الشركة بإعداد مذكرة شاملة بهذه الطلبات، وقد قامت الشركة بإعداد المطلوب وبأقصى سرعة ممكنة بإعداد المذكرة وبالتنسيق مع المؤسسة الهندسية ووزارة الصناعة ووزارة المالية.

وقد تبنت المؤسسة الهندسية ووزارة الصناعة هذه المذكرة وتم توجيه كتاب من الوزارة إلى السيد نائب مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية تحت رقم ٢٣٨٦ ص ٥/٤١ تاريخ ٢٠٠٦/٩/١٤ بالمطلوب وبشكل كامل وتتابع حالياً هذه المذكرة من قبل الجهات الوصائية باهتمام وإيجابية كبيرة ونأمل الموافقة لنبدأ بأقرب وقت ممكن ونبدأ بالتنفيذ وتحسين ظروف الشركة.

كما أن وزارة الصناعة منحت موافقتها لشركة بردى للتصنيع لصالح الغير (لشركات صينية) لقاء أجور تصنيع وهوامش ربح مناسبة تؤدي إلى تشغيل الشركة واستغلال طاقاتها المتاحة دون دفع أي نفقة من قبل شركة بردى لقاء هذه العمليات وذلك بموجب موافقة وزارة الصناعة رقم ٢٦٧٤/ص ٢٨/٤٢ تاريخ ٢٠٠٦/٧/١٨ علماً أن المؤسسة الهندسية قامت بمساعدة شركة بردى للنهوض بعملياتها الإنتاجية وذلك من خلال دعم الشركة بالسيولة النقدية سابقاً، ومؤخراً حيث قامت المؤسسة الهندسية بكفالة شركة بردى في المصرف التجاري السوري لقاء فتح اعتمادات مستندية مؤجلة الدفع لمدة ١٨٠ يوماً من تاريخ وصول البوالص والمستندات الأصلية إلى المصرف، وتم الحصول لهذه الغاية على موافقة اللجنة الاقتصادية في رئاسة مجلس الوزراء بجلستها رقم٢٩ تاريخ ٢٠٠٥/١٠/٢٥ لتوريد ٢٥٠٠ أجزاء غسالة آلية من شركة أنترتك التركية، وموضوعه الآن هو قيد فتح الاعتمادات المستندية لهذه المواد حيث سيتم توريدها إلى الشركة.

يرجى التفضل والاطلاع

■ المدير العام: المهندس زياد قطيني

تعاني ماتعانيه منذ فترة ليست بالقصيرة، مع العلم أن نقابة المعدنية لم تترك مؤتمراً أو اجتماعاً أو مذكرة إلا وكانت تشير فيه إلى واقع شركة بردى وضرورة العمل على تقديم حلول تمكنها من العودة الحقيقية للسير باتجاه الإنتاج المتميز.

إن الإيضاحات المقدمة على المقال الوارد في قاسيون تأتي في معظمها بإطار ماتنوي الوزارة ومن خلفها الحكومة فعله تجاه هذه الشركة الرائدة والتي قدمت للسوق السورية أفضل مايمكن تقديمه من منتجات، ويمكن الاستدلال على ذلك ماجاء في الكتاب حيث قال: (نتابع حالياً المذكرة المرفوعة من قبل الشركة والتي تبنتها المؤسسة ونأمل الموافقة.. بأقرب وقت ممكن).

وأيضاً ماجاء في تقديم مدير شركة بردى المهندس سمير زاكياني حول تحضير الشركة لمشروع عقد مع شركة صينية لتجميع ١٠٠ ألف مكيف، حيث قال: (ستعمل الشركة على رفع مشروع العقد إلى الجهات الوصائية واللجنة الاقتصادية للمصادقة عليه حيث أكد على أهمية المشروع في حال إتمامه والموافقة عليه) البعث، الثلاثاء ٢٠٠٦/١٠/١٠.

إذا كل الحلول في ذمة الأمنيات والمستقبل، ولكن ماذا يفعل الـ ٩٠٠ عامل في الشركة، وهم لم يقبضوا أجورهم عن الشهر التاسع إلا قبل أيام قليلة كما قال لنا مكتب نقابة المعدنية، وذلك بعد بحث من الإدارة للحصول على السيولة المطلوبة لدفع أجورهم.

الشركة تحتاج إلى أكثر من التسويف والوعود والأماني، إنها بحاجة لإجراءات إنقاذية سريعة تمكنها من الإقلاع ثانية قوية ومعافاة. ■■

تعقيب المحرر

إن قاسيون تتقدم بداية، بالشكر لكل من وزارة الصناعة وإدارة المؤسسة العامة للصناعات الهندسية على الإيضاحات المذكورة أعلاه حول واقع شركة بردى، وإن كنا نأمل لو أن هذه الإيضاحات قد ركزت على ما تم إنجازه فعلاً وواقعاً في الشركة لإخراجها من واقعها المتردي والإقلاع مجدداً في إنتاجها، وهي التي

صك إعدام بحق العاملين في الشركة العامة للبناء

أصدر مدير فرع دمشق للشركة العامة للبناء والتعمير المهندس محمد يوسف عاصي بتاريخ ٢٠٠٦/١٠/١ قراراً رقمه ٩٥٣ - ٢٠٠٦/٩/٢٧ يتضمن إنهاء خدمة العاملين عدنان عبد الكريم وخليل إبراهيم خليل بسبب إعفائهم الصحي، وذلك استناداً لأحكام القانون ٥٠ المادة ١٤٨ الفقرة ج وعلى العديد من المراسيم والقرارات التي يطول ذكر تواريخها وأرقامها، وهذه القائمة التي بدأت بعاملين اثنين، ستمتد إلى قوائم أخرى من التسريحات القادمة كما صرح المدير المذكور، وإن كانت سترتكز إلى حجج وأسباب أخرى، تتم على أساسها عمليات التسريح الجائرة بحق العمال، وكأن هذه الشركات هي مزارع خاصة يعمل بها العمال لحساب هؤلاء المدراء يتصرفون بها كما يشاؤون وتحت مظلة القانون أيضاً.

العاملان المسرحان المذكوران أعلاه هما من العمال المؤقتين الذين يعملون بهذه الشركة منذ أكثر من عشر سنوات، وقد تعرضا لإصابة عمل أثناء عملهما فقد أحدهما على إثرها عينه، وسرعان ما حصلا على مكافأتهما الموعودة بصدور قرار التسريح!!! فأين هو القانون بهذا القرار غير القانوني؟!

احتجاجاً على عملية التسريح تلك، وخوفاً من تسريحات أخرى، رفعت نقابة عمال البناء والأخشاب بدمشق مذكرة إلى وزير الإسكان والتعمير شارحة فيه ظروف العمال وسلوك الإدارة تجاههم، ومؤكدة على عدم شرعية قرار المدير بتسريح العاملين.

ويبقى السؤال المطروح مع تفاقم أوضاع العمال والتعدي على حقهم بالعمل: هل تكفي المذكرات التي ترفعها النقابات إلى الجهات المسؤولة، وهي كثيرة، لاستعادة حقوق العمال المستباحة، ومنها حقهم بالعمل؟!

إن الإجابة على هذا السؤال برسم نقابات سورية، ولا شك أن الطبقة العاملة السورية ستقدم (إجابتها الخاصة) للدفاع عن حقوقها! ■■

اتحاد عمال طرطوس: لا للخصخصة.. لا للممستثمرين!

نظراً للأهمية القصوى، نورد فيما يلي الكتاب الذي رفعه اتحاد عمال طرطوس إلى الاتحاد العام لنقابات العمال - أمانة الشؤون الاقتصادية، بشأن نية الحكومة إعطاء المستثمرين امتيازاً للعبث بميناء طرطوس..

«إشارة إلى موضوع إعطاء الامتياز لإقامة محطة حاويات في مرفأ طرطوس والمعلن عنه حسب الإعلان رقم ٦٣٢١/ص تاريخ ١٠/٤/ ٢٠٠٦، فإننا نضع بين أيديكم المعلومات التالية:

منذ أن طرح هذا الموضوع في اللجنة الإدارية تحفظ عليه ممثلو التنظيم النقابي في هذه اللجنة وذلك بالجلسة رقم ١٣ تاريخ ٢٠٠٥/٧/٢٤ وقد بين ممثلو العمال أسباب تحفظهم بأنه نتيجة عدم وضوح الجدوى الاقتصادية من إقامة هذه المحطة، وعدم وضوح مصير كثير من العمال، وكذلك الثقة بأن الدولة قادرة على إدارة هذه المنشأة إدارة اقتصادية، وبأننا لسنا ضد القطاع الخاص ليقوم بمثل هذا العمل، وذلك في المنطقة الجنوبية من طرطوس حيث أعدت دراسة من قبل الجانب الياباني لإقامة مرفأ متخصص للمواد الدكمة والملوثة والحوايا. وقد وصل تحفظنا هذا المرفق بمحضر اللجنة الإدارية إلى وزارة النقل، وبعد الاطلاع على نتيجة المناقصة والتي رست على شركة فليبينية، ومن خلال الأرقام التي وردت مع العرض المتضمنة ما سوف تدفعه هذه الشركة للجانب السوري لقاء إقامة المحطة نبدي الملاحظات التالية:

١ ـ إن المساحات التي سوف تقوم عليها هذه المحطة هي ٢٥٢٠٠٠ م^2 وهي واقعة في قلب ساحات المرفأ وتحتاج إلى طرق وخدمات خاصة بها.

٢ رصيف طوله ٥٤٠ م وهو من أفضل الأرصفة من حيث الأعماق والذي يشكل العامل الأساسي في جذب البواخر ذات الحمولات الكبيرة وهو بغاطس ١٢ – ١٣ م، وإخراجه من المرفأ ووضعه في خدمة محطة الحاويات فقط سوف يحرم المرفأ من ورود هذه السفن ذات الحمولات، ويؤثر على مردود المرفأ ومساهمته في الدخل الوطني.

٣ ـ سيقدم المرفأ إضافة إلى ذلك:

أ ـ مستودعا بمساحة ١٥٠٠٠م٢ وهو من أفضل وأكبر المستودعات.

ب ـ رافعة غانتري عدد ٢

ج ـ جسرية عدد ٢

د ـ حاضنة حاويات عدد ٧

هـ ـ قاطر بري عدد ١٥

و ـ ناقلة حاويات عدد ٢ قدرة ٤٠ طن

ف ـ ناقلة شوكية قدرة ٣٢ طن عدد ٣

ح ـ ناقلة قدرة ١٢ طن عدد ٥.

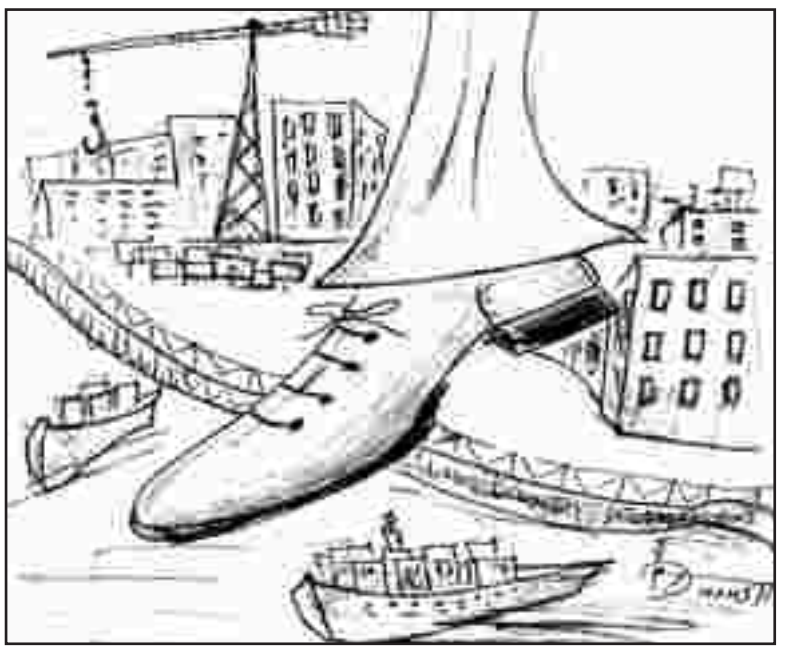

وبذلك تبين أن الشركة المستثمرة سوف تستخدم أفضل المواقع والأرصفة وقسماً هاماً من أفضل آليات التفريغ والشحن الحديثة والمتطورة الذي يملكها المرفأ وأيضاً سوف يلحق هذا ضرراً كبيراً بأعمال المرفأ والأرصفة الأخرى التي هي بأمس الحاجة إلى هذه الآليات.

إن مرفأ طرطوس والذي حقق رقماً قياسياً في العام الماضي حيث بلغت الكميات التي تم تفريغها وشحنها ٢١.٣ مليون طن، وقد احتاج في سبيل ذلك إلى كل الآليات والساحات الموجودة لديه، وكانت الساحات تغص بالبضائع، وإذا خرجت هذه المساحات من يد المرفأ فسوف يؤثر ذلك على قدرة المرفأ في تفريغ البضائع وتخزينها، لأن المساحة التي سوف تشغلها محطة الحاويات تشكل ٨/١ مساحة المرفأ وقد حقق المرفأ في العام الماضي إيراداً قدره ٣ ملايين ليرة سورية وهو مرشح للزيادة في العام الحالي ٢٠٠٦ وأثناء النقاش تبين لنا من خلال الدراسة المقدمة من قبل خبير الاستثمار الأوروبي الذي أعد للدراسة الاقتصادية لهذا الرصيف أن المساحة والآليات التي سوف تخصص لمحطة الحاويات حقق ٤٨٪ من دخل المرفأ أعلاه ومن خلال التدقيق في أرقام بدل الامتيازات التي سوف يتقاضاها الجانب السوري من الشركة المستثمرة يتبين بأن المتوقع للعام ٣.٥٩٢٥١٤/٢٠٠٧ مليون دولار ويتدرج ليصل في حده الأقصى عام ٢٠١٦ إلى ٨.٨٩١١٢٦ مليون دولار وأن إجمالي البدلات من عام ٢٠٠٧ حتى عام ٢٠١٦ هو ٦٤.٢٩٠١٧٥ وهذه أرقام متوقعة قد تتحقق وقد لاتتحقق وإذا عدنا إلى ماحققه المرفأ من دخل نجد بأن الساحة التي تعطى للحاويات قد أعطت ٤٨٪ من دخل المرفأ والذي يعادل ١.٤٤٠ مليار ليرة وبأن هذه الساحة سوف توفر للمرفأ حتى ٢٠١٦ أكثر من ١٤ مليار ليرة وبذلك يتبين بأن دخل هذه الساحة فيما لو بقيت في خدمة شركة المرفأ ستعطي دخلاً أكبر بكثير مما سوف تدفعه الشركة المستثمرة للجانب السوري إضافة إلى هذا الذي توضحه الأرقام بدون لبس فإن هناك متاعب ستضاف إلى المرفأ والعاملين فيه والزحام الشديد الذي سوف يعيق العمل في باقي أقسام المرفأ وغيره الكثير وبسبب ماتقدم لايزال تكرر تحفظنا على إقامة هذه المحطة في قلب المرفأ ونكرر دعوتنا لإقامتنا في المنطقة جنوب طرطوس حيث الدراسة اليابانية لإنشاء مرفأ متخصص.

ونرجو من اتحادنا العام التدخل لدى الجهات المعنية لإلغاء هذا الاستثمار وإبقاء الساحات والآليات في خدمة أعمال المرفأ نظراً للحاجة الماسة إليها ولما يلحقه إخراجها من أعماله ضرراً بالدفع وخسارة لاتعوض». ■■

العمال والقانون

ذكرنا في العدد السابق هدف هذه النافذة، وهو تسليط الضوء على المواد المتعلقة بحقوق العمال التي تضمنتها القوانين النافذة محلياً، وقوانين منظمة العمل الدولية. ومتابعة لما بدأناه سنستعرض في هذا العدد بعضاً من مواد قانون التأمينات الاجتماعية رقم /٩٢/ لعام ١٩٥٩ وتعديلاته:

المادة / ٢٩ /: إذا نشأ عن الإصابة عجز كامل مستديم أو وفاة يحسب المعاش على أساس ٧٥٪ من متوسط الأجر الشهري المشترك عنه في السنة الأخيرة وفي حال الوفاة يوزع المعاش على المستحقين وفقا لأحكام المادة ٨٩ من هذا القانون.

المادة / ٣١ /: إذا نشأ عن الإصابة عجز جزئي مستديم لا تصل نسبته إلى ٣٥٪ من العجز الكامل استحق المصاب تعويضا معادلا لنسبة ذلك العجز مضروبة في قيمة معاش العجز الكامل عن خمس سنوات ونصف ويؤدي هذا التعويض دفعة واحدة.

المادة / ٣٢ /: تقدر نسبة العجز وفقا للقواعد التالية:

أ- إذا كان العجز مبينا بالجدول رقم (٢) الملحق بهذا القانون روعيت النسب المئوية من درجة العجز الكلي المبينة فيه.

ب- إذا لم يكن العجز مما ورد بالجدول المذكور فتقدر بنسبة ما أصاب العامل من عجز في قدرته على الكسب على أن تبين تلك النسبة في الشهادات الطبية. ولوزير الشؤون الاجتماعية والعمل تعديل الجدول المذكور بناء على اقتراح مجلس إدارة المؤسسة.

كما يراعى في تقدير درجات العجز الجزئي المستديم القواعد الآتية:

-١ اذا عجز أي عضو من أعضاء الجسم المبينة أعلاه عجزا كليا مستديما عن أداء وظيفته اعتبر ذلك العضو في حكم المفقود وإذا كان العجز جزئيا قدرت نسبته تبعا لما أصاب العضو من عجز عن أداء وظيفته.

-٢ إذا كان العامل أعسرا قدر فقد ذراعه الأيسر بنفس النسبة المقررة لفقد الذراع الأيمن

-٣ إذا نتج عن الإصابة فقد جزء أو أكثر من احد أعضاء الجسم المبينة بالجدول قدرت النسبة المئوية لدرجة العجز في حدود النسب المقررة لفقد ذلك العضو وليجوز بأي حال من الأحوال إن تتعداها

المادة /٣٨ /: على صاحب العمل أن يوفر وسائل الإسعاف الطبية في أماكن العمل وذلك بالشروط والأوضاع التي يقررها وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بالاتفاق مع وزير الصحة.

المادة /٤٣ /: على صاحب العمل أن يعهد إلى طبيب أو أكثر بفحص عماله المعرضين للإصابة بأحد الأمراض المهنية المبينة في الجدول الملحق بهذا القانون وذلك في أوقات دورية يعينها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ويبين في هذا القرار الشروط والأوضاع التي يجب أن يجري عليها الفحص الدوري. ■■

العجز المتخلف	النسبة المئوي لدرجة العجز
١. فقد الذراع الأيمن	80
٢. فقد الذراع الأيمن	75
٣. فقد الذراع الأيمن	65
٤. فقد الذراع الأيسر	70
٥. فقد الذراع الأيسر	65
٦. فقد الذراع الأيسر	55
٧. فقد الساق فوق الركبة	65
٨. فقد الساق تحت الركبة	55
٩. الصمم الكامل	55
١٠. فقد عين واحدة	35

متقاعدو مصفاة حمص يكافؤون بالإهمال والحرمان!

حضر إلى الاتحاد العام لنقابات العمال صبيحة هذا اليوم ٢٠٠٦/١٠/٤ عدد من العمال المتقاعدين والعاملين السابقين في مصفاة حمص بناء على موعد مسبق جرى تحديده مع قيادة الاتحاد، من أجل استعراض بعض المطالب المتعلقة بهم كعمال متقاعدين والتي كانوا قد وضحوها في عريضة إلى رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء ونقابات العمال، ولكن دون أن يحصلوا على نتيجة أو رد على مطالبهم.

هؤلاء العمال المتقاعدون الذين يعانون اليوم من أمراض مهنية كثيرة نتيجة لعملهم السابق في مصفاة حمص، حيث بذلوا طوال سنوات وسنوات جهوداً كبيرة في سبيل تطوير العمل الفني في المصفاة، وحصل عدد منهم على وسام «بطل الجمهورية» في الإنتاج، جاء وفدهم الذي يمثلهم لتأكيد مطالبهم في الضمان الصحي الذي لم يعد يشملهم، وتأكيد انتمائهم إلى نقابات العمال والتي من المفترض أن تكون المدافع عن حقوقهم وتحديداً حقهم بالضمان الصحي، ولكن الوفد فوجئ بعدم وجود من يستقبله من قيادة الاتحاد، أما الذين كانوا موجودين منهم فاعتذروا لانشغالات أخرى مسبقة، رأوا أنها أهم من استقبال هؤلاء العمال.

إن أبواب النقابات يجب أن تبقى مفتوحة لأصحاب المطالب من العمال، ويجب أن لا يشعر أحد منهم أن هذه الأبواب مغلقة في وجهه، خاصة الآن في ظل الهجمة الشديدة التي يتعرض لها القطاع العام من قبل قوى السوق الكبرى، والهجمة التي تتعرض لها البلاد من قبل العدو الأمريكي – الصهيوني بما يؤمن توطيد وحدة الطبقة العاملة من أجل تحقيق مصالح البلاد والعباد. ■■

وزير الزراعة يحرم العاملين من فرصة الماجستير!

بعدما بذل الطلبة العاملون في وزارة الزراعة أقصى الجهود في سبيل الحصول على الموافقة لطلب الترشيح إلى الماجستير من الهيئات الدنيا حسب التسلسل والأصول، وبعد نجاحهم في امتحان مادة اللغة، يتفاجأ هؤلاء العاملون الساعون لزيادة رصيدهم العلمي والمعرفي بأن أي طلب يتم تقديمه للوزير فيما يخص دراسة الماجستير لا يوافق عليه ومن دون أن يقدم أي توضيح مقنع سوى أن حسن سير العمل يتطلب ذلك.

ونتساءل هنا ونقول:

هل هذا القرار يشكل دعماً لتطوير الكادر العلمي وتأهيله لمتطلبات التنمية المطلوبة في البلاد.

وما ذنب هؤلاء العاملين أن يصطدم طموحهم الأساسي بقرار من إداري بيروقراطي من الدرجة الأولى. ■■

دردشات

القطاع العام.. والمعركة المصيرية القادمة

قبل أشهر، عندما صدر توجيه رئيس الجمهورية بإلغاء تأجير شركات الأسمنت، وشركة الحديد في حماة، عمت الفرحة بين الناس وخصوصاً في الأوساط النقابية والعمالية، واستبشرت خيراً بهذه المبادرة الطيبة، والخطوة الإيجابية في طريق التراجع عن خصخصة القطاع العام.

وبعد الحرب الهمجية الإسرائيلية الأمريكية على لبنان وبروز احتمال توجه العدوان ضد سورية، تعزز هذا الاتجاه أكثر فأكثر، إذ أعلن في نطاق الحكومة والجبهة الوطنية التقدمية: «أن التطورات أثبتت أن القطاع العام هو الوحيد القادر على القيام بأعمال التعبئة والجاهزية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف المجالات، ولا مجال لإضعافه».

بل إن بعض المسؤولين تنصل من تحمل مسؤولية الفترة السابقة التي سادت فيها توجهات الخصخصة والإيجار والتشاركية.. فتضاعفت الفرحة والتفاؤل بأمل نكوص الحكومة عن سياستها الاقتصادية السابقة... لكن التفاؤل بهذا التوجه – الأمل لم يدم طويلا، وعادت حليمة إلى عادتها القديمة، رغم أن المعركة مع الإمبريالية وإسرائيل لم تنته بعد، بل ربما لم تبدأ بالمعنى المباشر، وسورية لازالت في دائرة الخطر.

لقد عادت من جديد فكرة استثمار ساحة مرفأ اللاذقية وأرصفته الجديدة ورصيف الحبوب الموازي، ومحطة الحاويات، مع أنه تم تأجيل البحث في تأجيرها. كما جاء في الشقيفة «النور». نتيجة معارضة عمال اللاذقية ونقاباتهم وإصرارهم على أن شركة المرفأ، قادرة بإمكاناتها الذاتية على تنفيذ كل مشاريع التطوير المتعلقة بالمرفأ.

يبدو أن سياسة الحكومة الاقتصادية في تصفية القطاع العام، بالخصخصة أو بالتأجير والتشاركية، لصالح الحيتان المالية، مع ماتلاقيه من معارضة شديدة من نقابات العمال والجماهير الشعبية، أصبحت استراتيجية ثابتة لا رجوع عنها. وليس من قبيل المصادفة اتضاح أن الحكومة أدارت ظهرها، لكل شعار تقدمي ورد في الدستور أو في أدبيات حزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم، وفي ميثاق الجبهة، وحتى للشعار الشهير الذي طرحه الرئيس الراحل حافظ الأسد: «لا حياة في هذا القطر إلا للتقدم والاشتراكية».

إن إعلان المسؤولية في نطاق الحكومة والجبهة ـ المنوه عنه أعلاه ـ عن الدور الكبير للقطاع العام في حياة البلاد السياسية والاجتماعية ومن حيث التعبئة الجماهيرية يشكل موقفاً وطنياً مميزاً، أخذت الظروف الموضوعية التي تمر بها البلاد والشعب بعين الاعتبار، ويتفق ويتلاءم مع الخطاب السياسي الذي كرس مقاومة الضغوط والتهديدات التي تتعرض لها سورية، خياراً وطنياً أقل كلفة من موقف الرضوخ لها.

أما عودة فكرة تأجير ساحة مرفأ اللاذقية.. وغيره، تعني أن شهوة مراكمة الأموال من قبل الرأسماليين، هي فوق مصالح الشعب والوطن وهذه السياسة ستلقى مقاومة ضارية من قبل جميع فئات الشعب الكادحة ونقاباتها وأحزابها التقدمية.

والحكومة هي في مجال الاختبار، بين هذين الخيارين، في هذه الظروف العصيبة التي تمر بها سورية. فيا أيها الذين تمسكون بجميع مفاصل القرار في بلدنا باسم حزب البعث العربي الاشتراكي، ذي التاريخ النضالي التقدمي، عليكم الاهتمام بمصالح الشعب المعاشية والديمقراطية التي يئن منها حتى درجة اليأس، وأن تعطوه على الأقل، المتطلبات التي تصون كرامة الوطن والمواطن، ليدافع عنها وعنكم.

■ عبدي يوسف عابد

خصخصة علنية لقطاع الصحة والمواطن يفقد آخر قطرة دعم

خلال حديثه عن قضية الدعم العام في سورية كان نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية عبدالله الدردري يعتبر أن الإنفاق على الصحة هي جز من ذلك الدعم، بل وأنه جزء مهم ويكلف خزينة الدولة ملايين الليرات سنوياً، لكن ربما أن دعم المواطن صحياً لم يعد يروق للدولة ولسياساتها الليبرالية الجديدة، فكان لا بد من اكتشاف طرق تمهيدية لإلغائه نهائياً، ولا يهم إن كان المواطن سوف يتأثر بهذا الإلغاء أم لا، المهم أن تبقى خزينة الدولة ممتلئة، هي دعوة مبطنة لخصخصة قطاع الصحة دون أن تسميها الحكومة بذلك صراحة، تخترع لها تسميات مختلفة، من أجل تمرير الفكرة رويداً رويداً، لكن الواقع، وما تخطط له الحكومة وتحديداً من خلال الخطة الخمسية العاشرة، تبرز بوضوح إلى أين بدأ قطاع الصحة يتجه في سورية، إنه ببساطة يتجه نحو الخصخصة اعترف المسؤولين بذلك أم لم يعترفوا.

المجتهد والأسد الجامعي مشافي خاصة

من يزور مشفى المجتهد يدرك أنه لم يعد هناك شيء اسمه" مجانية الطب"، وأن مجانية أيام زمان قد ولت، لتحل محلها القيمة المأجورة لأي إجراء، أو فحص طبي مهما كان صغيراً، وتحديداً في العيادات الخارجية من المشفى، وإليكم أولاً بعض أسعار المشفى الانتقائية، وفي بعض أقسامه (١٠٠ ليرة لقاء الدخول إلى العيادات الخارجية، ٣٠٠ ليرة لقاء تحليل دم عام وعادي، ٧٥٠ ليرة لقاء أخذ خزعة، ٤٥٠ ليرة لقاء تحليل الخزعة،٦٠٠ ليرة تصوير إيكو غراف، ٧٠٠ ليرة تخطيط قلب،٩٠٠ ليرة أجرة يوم في العناية المركزة ،١٠٠ ليرة أجرة معاينة، ٦٥ ليرة ثمن بطاقة دخول ، ...إلخ) وكون المشفى، وباعتراف صريح من محاسبي صناديق أقسامه يتقاضى نصف تسعيرة السوق لأي إجراء طبي، فهذا يعني أنه مشفى نصف خاص من الناحية المالية، ولكن خدماته الطبية أردأ من أن تقارن بأي مشفى خاص، يتقاضى كامل القيمة من مرضاه.

يتضافر مع مشفى المجتهد مشفى الأسد الجامعي أيضاً، فحتى القسم العام في مشفى الأسد تحول إلى قسم خاص بامتياز، وأصبحت كل الخدمات الطبية فيه خدمات مأجورة بنسبة محددة، مهما كانت صغيرة، وحتى لو كانت مجرد لاصق طبي، (كلفة عملية شرايين القلب ٧٠ ألف ليرة لوحدها، دون كلف الفحوصات الطبية الباقية للمريض، ودون كلف التحاليل اللاحقة للعملية أيضاً)، وتحولت بعض الخدمات الأخرى إلى خدمات مأجورة بشكل كامل كما هو حالها في القطاع الخاص، كالصور الشعاعية مثلاً، التي يدفع المريض كامل كلفتها.

وعود حكومية ...لصالح من

إن الذي يحدث في تلك المشافي يتوافق تماماً مع طريقة تفكير الحكومة السورية تجاه قطاع الصحة، تلك الرؤية التي تقول بأنه سيتم تدريجياً تحويل المؤسسات الصحية التابعة للدولة كافة بغض النظر عن حجمها إلى هيئات مستقلة إدارياً ومالياً عن الدولة بينما ستحتفظ الدولة بدور الرقابة على هذه المؤسسات (منطق اقتصاد سوق وليبرالية). وستخضع هذه المؤسسات لنفس معايير الجودة ونظم الإعتمادية والأطر التعاقدية التي تنطبق على مؤسسات القطاع الخاص (وهذا غير مضمون أبداً). كما ستكون إدارة الخدمات بجوانبها كافة مسؤولية هذه المؤسسات التي ستجني مزايا حسن إدارتها وتتحمل عواقب سوء إدارتها . وسيتم في هذا الإطار تطوير التشريعات والقوانين وتوفير الدعم الفني والتقني اللازم لعملية التحويل والذي يضمن نجاح هذه المؤسسات بعد التحول.

وتعد الحكومة أيضاً بأنه سيتم إنشاء شبكات أمان لتأمين الخدمات الصحية غير المدرجة في حقيبة الخدمات الصحية الأساسية للفقراء والمعوزين وذوي القدرة المحدودة على الدفع. وسيتم في هذا الصدد تطوير معايير وآليات لتحديد هذه الشرائح تضمن وصول الدعم إلى مستحقيه من الفقراء. كما سيتم تطوير شراكات فاعلة مع المجتمع الأهلي للمساهمة في تمويل وإدارة هذه الشبكات مع الدولة. كما سيتم تطوير آليات للتمويل تضمن الكفاءة الإقتصادية وتحافظ على كرامة الفقراء وتحد من التمييز ضدهم عند حصولهم على الخدمات الصحية.

كما سيتم إدخال نظام الدفع مقابل الخدمة في جميع مؤسسات الخدمات الصحية لتغطية كلفة الخدمات الصحية غير المدرجة في حقيبة الخدمات الأساسية لذوي القدرة على الدفع. الجدير بالذكر أن تمويل هذه الخدمات للفقراء وذوي القدرة المحدودة على الدفع سيتم من خلال شبكات الحماية والأمان السابق ذكرها . وسيتم إيجاد آلية وطنية لتحدي أسعار هذه الخدمات بشكل حقيقي يوازن بين الكلفة الحقيقية للخدمات وحاجة مقدمي الخدمات لتحقيق ربحية من جانب وبين جودة هذه الخدمات وحق المواطن في الحصول عليها بأسعار معقولة من جانب آخر. كما سيتم تطوير آليات فاعلة للرقابة على التزام مقدمي الخدمات بهذه التسعيرة وكذلك آلية دورية لمراجعتها .

وسيتم العمل في المدين المتوسط والبعيد على استبدال نظم الدفع مقابل الخدمة السابق ذكرها بنظم تأمين صحي قائمة أساساً على القطاع الخاص. وستكون ملامح نظام التمويل الصحي في المستقبل قائمة على ثلاث قواعد تمويلية: الصندوق الوطني لتمويل الخدمات الصحية لتمول حقيبة الخدمات الأساسية لجميع المواطنين، شبكات الحماية والأمان الصحية بالتشارك مع القطاع الأهلي لتمويل الخدمات الصحية غير الأساسية للفقراء وذوي القدرة المحدودة على الدفع، شركات ومؤسسات تأمين صحي خاصة لتمويل الخدمات الصحية غير الأساسية لغير الفقراء. وتقوم هذه الشركات على أسس تعاقدية مع المواطن في ظل تنافسية حقيقية فيما بينها .

ولكن ماذا حصل؟

إن الذي حصل حتى الآن هو الشق المالي الذي تستفيد منه الدولة لوحدها فقط، فقد تحولت المشافي العامة إلى مشافي مأجورة لكل الناس ودون تمييز، كما أن شبكات الأمان الاجتماعي التي تتحدث عنها الدولة لم تنشأ، وقد لا تنشأ أبداً، وأنه لا أحد يعرف حتى الآن على أي أساس، ووفق أي آلية يتم تقاضي المبالغ من الناس، ولا أحد يعرف ما هي الكلفة الحقيقية لتلك الخدمات، وبالتالي فإن ما تم تحقيقه وتطبيقه فورا هو ما يحقق عوائد لخزينة الدولة، وليس ما يخفف عن المواطن تكاليف المعالجة الصحية، تلك التكاليف التي زادت على الأقل في عام ٢٠٠٥ حوالي ٣٦.٥٪ عما كانت عليه عام ٢٠٠٠، وهي في طريقها للازدياد بفعل السياسات الحكومية المتبعة في قطاع الصحة، والسؤال الآن : هل يستطيع المواطن أن يتحمل أي أعباء مالية إضافية خلال السنوات القادمة، وخاصة إن وضعه المعيشي يتدهور بصورة واضحة؟ وهل هذا هو الدعم الذي يتحدث عنه السيد عبدالله الدردري؟

القطاع الصحي من منظور الخطة الخمسية العاشرة

تقدم الخطة الخمسية العاشرة في الفصل الخاص عن القطاع الصحي وصفاً موجزاً ومكثفاً لواقع هذا القطاع، حيث ترى الخطة آنه وبالإضافة إلى تدني مستوى الإنفاق العام على الصحة في سورية - والذي يقدر بحوالي ٦٠ دولار للفرد- وهو أحد أقل مستويات الإنفاق في المنطقة العربية، يعاني القطاع الصحي من انخفاض الكفاءة الاقتصادية على جميع المستويات ويتسبب في إهدار واسع للموارد القليلة المتاحة للقطاع بالإضافة إلى تدني الإنتاجية الفعلية للقوى البشرية على جميع مستويات القطاع. ويمثل ازدواج الممارسة في القطاعين العام والخاص بواسطة المهنيين الصحيين خصوصا الأطباء وضعف الرقابة على القطاع الخاص سببا رئيسيا في تدني جودة الخدمات الصحية الحكومية واستغلال القطاع الخاص للبنية التحتية الحكومية في تقديم خدماته المأجورة. وقد أدى ذلك ليس فقط لإهدار الموارد العامة المستثمرة في القطاع الصحي الحكومي، بل أيضا إلى ضعف استثمارات القطاع الخاص في الصحة وتدني المردود الضريبي من القطاع الخاص الذي يمارس معظم أنشطته بشكل غير رسمي.

كما يعاني القطاع الصحي من تضخم بيروقراطي يمثل عبئا اقتصاديا على الدولة وحجر عثرة أمام الإصلاح والتحديث. ويتواكب ذلك مع تعدد وتجزئة القنوات التمويلية وضعف التنسيق بين مقدمي الخدمات وغياب مفاهيم ونظم مراقبة الجودة. ويأتي ذلك نتيجة غياب سياسة صحية وطنية واضحة تستند على تحليل واقعي للاحتياجات وتحديد دقيق للأهداف وتمثل الإطار الناظم لعمل القطاع الصحي بكل لاعبيه.

وتدعو الخطة إلى تطوير نظام تمويل القطاع الصحي ليحقق تغطية شاملة لجميع المواطنين بالخدمات الصحية الأساسية من خلال نظم تمويل تقدمية قائمة على أسس تعاقدية مع مقدمي الخدمات الصحية، وكذلك رفع نصيب المواطن السوري من الإنفاق الإجمالي على الصحة إلى ما يزيد على ١٢٠ دولار وتقليص التباينات الاجتماعية والجغرافية في الإنفاق على الصحة بحيث لا يقل متوسط نصيب أي مواطن سوري من الإنفاق عن ١٠٠ دولار بغض النظر عن موقعه الجغرافي أ ووضعه الاقتصادي. كما تدعو أيضاً إلى تحسين أداء وسوية نظام الخدمات الصحية لزيادة متوسط إنتاجية العامل الصحي إلى حوالي ٢٥٠٠ دولار سنويا وإعادة اعتماد جميع مقدمي الخدمات الصحية على المستويات كافة، طبقا للحد الأدنى من معايير الجودة المتعارف عليها عالميا ورفع مساهمة استثمارات القطاع الخاص والأهلي إلى ٥٠٪ على الأقل من الاستثمار الصحي العام.

إذا فقطاع الصحة يغص بالمشاكل الكمية والنوعية، والتي تحتاج إلى حل جذري، لكن تلك المشاكل لم تحل واتجهت الحكومة إلى أقرب الحلول، وأسهلها، وبدأت بتحويل قطاع الصحة إلى قطاع تجاري، مع بقاء مشاكله على ما هي عليه.

نقطة نهاية

عند بوابة مشفى المجتهد، ومشفى الأسد الجامعي تتوقف التصريحات الحكومية عن دور الدولة الاجتماعي، بل ويبرز تراجع ذلك الدور بشكل واضح، وتنتفي مقولة نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية عن دعم قطاع الصحة، ويزداد الفقراء فقراً، ويوضع المواطن بين فكي كماشة القطاع العام الصحي المأجور بخدمات سيئة، والقطاع الخاص الباهظ الكلفة بخدمات متوسطة وجيدة.والسؤال الآن: من هي الفئة الاجتماعية التي تزور المشافي العامة لتلقي العلاج؟ أليست الطبقة الفقيرة والتي تتدهور ظروفها الاقتصادية والاجتماعية باستمرار؟ فلماذا تفقد هذه الطبقة آخر مكتسباتها المادية والصحية؟

■ **قاسيون. خاص**

واحدة من أكبر عمليات الفساد المنظم في سورية

قسائم التموين .. سرقات بمليارات الليرات!

كشفت وزارة الاقتصاد من خلال الرقابة الميدانية، ومن خلال عمليات الجرد السنوية على مستودعات المؤسسة العامة الاستهلاكية،كشفت عن وجود واحدة من أكبر قضايا الفساد الاقتصادي التي طالت الوزارة مؤخراً، حيث استطاعت لجان الرقابة الكشف عن وجود عدم تطابق بين عدد القسائم التموينية، وبين الكميات الموجود والمستهلكة من تلك المواد، الأمر الذي أدى إلى نشوء شكوك حول عمليات توزيع المخصصات التموينية.

تطورت تلك الشكوك إثر الاستمرار في التحقيقات الميدانية، والكشف على مستودعات، وتدقيق حسابات المؤسسة العامة الاستهلاكية، وكانت النتيجة مذهلة، فقد كشف عن سرقة ما يقارب ١٠٨ ألف دفتر خاص بالقسائم التموينية من مديرية تموين دمشق خلال السنوات العشر الأخيرة، وقد قدرت قيمة المواد التموينية لهذه الدفاتر بـ١٨ مليار ليرة سورية، وعلى إثر هذه النتائج تم إيقاف ما يقارب الـ٤٠ موظفاً معظمهم رؤساء مراكز.

وتحسباً لوقوع المزيد من حالات الغش والسرقة، قامت الحكومة باتخاذ بعض التدابير منها ضرورة إبراز المواطنين لهوياتهم الشخصية، ودفاتر عائلاتهم أثناء حصولهم على مخصصاتهم التموينية لكن هذا الإجراء قد زاد الطين بلة وعقد وعرقل عمليات تسليم المخصصات مع العلم أن السرقات لم تتم عبر منافذ البيع النهائية، وإنما من عبر المستودعات، فما هي فائدة مثل هذا الإجراء إذا؟ فهل الهدف من ذلك هو خلق جو من البلبة بين الناس لطمس الموضوع وإخفاء مصادر السرقات؟

عشر سنوات والاقتصاد يسرق بطريقة منظمة، وبعلم أو دون علم الجهات المعنية، والفساد يمارس في على قوت الشعب دون رقيب عليه، فهل سينال هؤلاء الفاسدون قصاصهم؟ وهل ستعاد الأموال المنهوبة إلى خزينة الدولة؟

من ناحية أخرى يجب أن لا تعطي هذه القضية أي ذريعة للتيارات الليبرالية في الاقتصاد السوري للعزف على وتر إلغاء الدعم، فالمشكلة ليست في الدعم بمقدار ما هي في إدارته، وفي كيفية التعامل معه، والدفاع عن إلغائه ليس منطقياً أبداً وخاصة في ظل الظروف السياسية والاقتصادية التي تحيط بسورية، والتي يحتاج المواطنين فيها لمزيداً من المكتسبات لا إلى تقليصها إلى الحدود الدنيا .

قاسيون تعد قراءها بمتابعة هذا الملف خلال الأعداد القادمة، في إطار سعيها الدائم للكشف عن قضايا الفساد وفتح ملفات الفاسدين.

■ **قاسيون. خاص**

تقارير الرقابة على الرف...

وحبل الفساد على الغارب

قد لا تكون هي المرة الأولى التي ينتصر فيها الفساد، كما أنها قد لا تكون الأخيرة أيضاً، ولكن لماذا يقطع سيف الرقابة رقاب بعض الأبرياء، والشرفاء، ويبقى بعيدا عن رقاب المذنبين والمسيئين؟ وكيف تدين وتفضح تقارير رقابية أداء وسلوك بعض الموظفين والمسؤولين، ويبقون على رأس عملهم؟ وباختصار شديد ما هي معايير استخدام الرقابة في سورية؟ ولماذا هي معايير فضفاضة ومفصلة على مقاسات البعض أحياناً كثيرة؟ أليس من يعيق تطبيق التقارير الرقابية يساهم في بناء هيكل الفساد؟

القصة هذه المرة في وزارة الاقتصاد، وتحديداً في دائرة خماية المستهلك بحلب، فرغم الكشف عن مخالفات لدى بعض موظفي دائرة حماية المستهلك في مديرية التجارة الداخلية بحلب فإن شيئاً لم يتغير، وبقي المخالفون في مواقعهم ليكملوا ما بدؤوا من فساد، وحتى الآن لا يعرف أحد ما هي الأسباب الحقيقية التي تمنع من محاسبتهم.

لقد كشف تقرير صادر عن الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش قبل حوالي الشهر مجموعة من قضايا الفساد والممارسات غير القانونية التي يقوم بها بعض العاملين في الدائرة المذكورة فقد جاء في التقرير رقم ٤/١٩/١٨٠٨/٨ ع.ح الصادر بتاريخ ٢٠٠٦/٨/٢١ أنه نتيجة التحقيق في الشكوى المقدمة من أحد أصحاب الأفران في مدينة حلب تبين أن السيد /ن ـ ب/ معاون رئيس دائرة حماية المستهلك قبض رشوة من صاحب الفرن المذكور مقدارها ٢٥ ألف ليرة من أجل مساعدته في زيادة مخصصاته من مادة الدقيق، وقد أثبت عدد من الشهود هذه الواقعة كما جاء في معرض اتهام الموظف المذكور أنه يتقاضى من المخابز مبلغ ١٢٥ ليرة عن كل طن من الدقيق لكن هذا الاتهام لم يجر إثباته ولا نفيه ـ حسب التقرير ـ وهناك اتهام ثالث له بأنه يغض النظر عن تأخير تنظيم الضبوط بحق المخالفين لأكثر من يوم.

يضاف إلى ذلك أن هذا التقرير التفتيشي يؤكد نتائج تقرير سابق صدر عن الرقابة الداخلية برقم ٢٨ هـ خ م تاريخ ٢٠٠٥/٥/٥ وأحال الموظف المذكور نفسه إلى المحكمة المسلكية تمهيدا لإحالته إلى القضاء، أما التقرير التفتيشي فيكتفي بالطلب من السيد وزير الاقتصاد أن يفرض عقوبة الحسم ٥٪ من الراتب لمدة ستة أشهر بحق هذا الموظف ونقله خارج مديرية التجارة الداخلية، لكن هذا الطلب لم ينفذ وما زال صاحبنا في موقعه.

ويشير التقرير أيضاً إلى عدد من الموظفين المخالفين في المديرية ذاتها كالمراقب /و.س/ الذي اتهم بطلب ٥٠ ألف ليرة لقاء عدم تنظيم ضبوط تموينية بحق أحد المخالفين واتهم أيضاً بالإسهام في تهريب كميات من الدقيق التمويني بشهادة شهود ومحضر مسطر. والغريب أن تتعامل الوزارة مع هذه التقارير بهذه اللامبالاة المفرطة رغم حساسية مواقع هؤلاء الموظفين والتي تفرض أن يكون على درجة عالية من الاستقامة.

تدل هذه القضية على مدى تفشي الفساد، وانتشاره، وعلى العقلية التي تتعامل معه، وقد تحتوي مكاتب الهيئة والتفتيش وفي كل المحافظات على مئات التقارير التي تدين المخالفين، وقد تكون من التقارير المسكوت عنها، بسبب ارتباطات الفاسدين التي لا يستطيع أحد المساس بها، إن هذه القضية هي مجرد حجر واحد من بناء الفساد المنتشر، والذي يلتهم اقتصاد البلد، ويمتص خيراته المادية والمعنوية. ■■

على حافة الحضارة البشرية

(النازحون).. ماذا قدم لهم وطنهم والقائمون عليه سوى الـ...؟؟

قصة منطقة (جديدة الفضل) في ريف دمشق كقصة معظم المناطق التي نزح إليها أبناء محافظة القنيطرة بعد أن دمرت قراهم ومدنهم أثناء العدوان الإسرائيلي ١٩٦٧، هؤلاء الذين باتوا يعرفون باسم (النازحين) تم إسكانهم في عدة مناطق في دمشق وتخومها على أمل العودة السريعة إلى أرض الآباء والأجداد، لكن ما حصل هو أن هؤلاء النازحين بقوا في أماكن سكناهم حتى يومنا هذا رغم مرور مايقارب أربعين عاما من النزوح القسري الذي طالهم وأضيف الحرمان الكامل من الخدمات الإنسانية التي كان يفترض أن تتوفر لهم لحين عودتهم.

لقد أصبح هذا الحرمان المزدوج يرافقهم في كل أماكن سكنهم (المؤقت)، وعلى سبيل المثال فسكان (الفضل) يحلمون منذ سنوات أن تقوم بلديتهم بتأمين حاويات للقمامة لدرء الأمراض المتفشية، لكن وللأسف لم يتحقق حلمهم حتى يومنا هذا، ومازال العنوان الأبرز لهذه المنطقة هو الحرمان الكامل من جميع الخدمات الضرورية للحياة الطبيعية لأي إنسان، لذلك لابد من التحرك الجدي لتحسين كافة الخدمات الضرورية في (جديدة الفضل) وسواها دون تأخير لحين عودة (النازحين) إلى قراهم ومزارعهم المحتلة، وبحث التعويضات الكاملة لجميع المتضررين من أبناء محافظة القنيطرة (المحررة) ومعاملة أبنائها بوصفهم محافظة مواجهة مع العدو الصهيوني، وهذا سيعزز حتما ثقة الجولاني بنفسه ودولته أكثر بكثير مما هي عليه الآن. أما بقاء هؤلاء هكذا.. في مدن الصفيح الفقيرة المنتشرة والمبعثرة فهو كارثة لابد من إيجاد الحل المناسب لها. فهل يعقل أن تنحصر أحلام الناس في تأمين حاويات قمامة لأحيائهم؟؟ إنها لمصيبة كبرى.. ويكفي المرور بقرب هذا الحي حتى يشتم الإنسان الروائح الكريهة التي باتت السمة الأبرز لهذه الأماكن الذي يسكنها..بشر!!

اللاشمانيا تفتك بـ(الفضل)!

نتيجة كل ما سبق انتشرت العديد من الأمراض بين سكان هذا الحي الفقير، وكان أخطرها على الإطلاق مرض اللاشمانيا الذي انتشر على نطاق واسع، وأرقام الإصابات أصبحت مخيفة، ومن يريد رؤية الجبال الحقيقية من القمامة الجاذب الأساسي للذبابة الملعونة المسببة لهذا المرض الخطير المسمى شعبياً (حبة حلب)، فما عليه سوى السير في الشارع الرئيسي في هذا الحي حتى يكحل ناظره بهذه الكارثة..

رشوة بناء غرفة مخالفة٢٥ ألف

يقول المواطن حميدي: من المفروض أن تقوم البلدية بتأمين نظافة الحي، فهي مسؤولة عن هذا التدهور، وتبريرات رئيسها وأعضائها بخصوص الموارد الضعيفة التي يتلقونها من محافظة القنيطرة غير مقنعة، لأنه من غير المعقول أن تهمش هذه المنطقة بعلم المحافظة دون أن تتحرك.. الحقيقة أن جماعة البلدية ومن لف لفهم لا يصرفون شيئا من الأموال المتوفرة لديهم لحل مشاكلنا، بل هم منصرفون لمصالحهم الشخصية لاسيما فيما يخص الصفقات المتعلقة بـ(العمار) المخالف، وهنا الجميع متورطون في هذه القضية وباتوا يقبضون من المواطن على الطالعة والنازلة!!

يقول جاسم: البلدية تغمض العين على بعض الحالات وتفتحها (عشرة على عشرة) في حالات أخرى، والناظر إلى شارع السكة يعرف المواطن العادي من المدعوم! حيث هناك عدد من المنازل المخالفة والبارزة وأصحابها معتدون على الرصيف وعلى قسم من الشارع (على عينك يا تاجر) وتسعيرة بناء غرفة مخالفة في هذا الحي البائس باتت معروفة للجميع، وتقدر بـ٢٥ ألف ليرة سورية تذهب لجيوب عدد من المسؤولين في هذا الحي..

نعامل كالغرباء

السيدة أم حسن قالت: لماذا ينظرون إلينا بهذه الدونية؟؟ أليس من المخجل أن تحرم هذه المنطقة من حديقة عامة كمتنفس لنا ولأولادنا؟ والله أصبحنا نخجل من دخول حدائق المناطق المجاورة حيث يشيرون ألينا وكأننا غرباء عن هذا البلد.. والله عيب!!

وتتابع أم حسن حديثها بحرقة شديدة قائلة: فيما يخص المدارس حدث ولا حرج.. المدارس الموجودة لم تعد تكفي لأبناء المنطقة، وبما أننا مضطرون لقطع الشارع على الطريق العام أصبحنا نخاف على أولادنا من الدهس، وهناك العشرات من الحوادث حصلت في الماضي ومازالت تحصل حاصدة العديد من الأرواح.. أليس من حقنا أن نؤمن على أطفالنا حين ذهابهم إلى مدارسهم وعودتهم منها؟؟

أولويات السيد المحافظ الدبكة الشعبية

محمد صاحب بقالية: يكفي أن تتجول نصف ساعة في هذه المنطقة حتى ترى حجم المأساة في جديدة الفضل..لا أحد يسأل عنا إلا في المناسبات الوطنية التي تعمم على أهل الحي، وعليهم الحضور مهما كانت الأسباب!! وهنا الأولية لحلقات الدبكة والغناء والرقص الشعبي التي أصبحت بنظر المسؤولين أهم بكثير من تأمين المياه النظيفة وبناء المدارس وباقي الخدمات الضرورية للناس! ويقولون لنا مرددين بلهجة الآمر: «لازم تبيضو وجهنا أمام السيد المحافظ»، وكأننا خلقنا لإدخال البهجة إلى محيا الضيف الميمون؟ وويل للمقصرين لأن عقوبتهم ستكون قاسية جدا تبدأ من حرمانهم من ركوب السرفيس وتنتهي حيث لا يعلمون؟!

الشجار اليومي

منذ سنين وسكان الفضل يحلمون بوسائل نقل متوفرة لمنطقتهم إلا أنهم لم يحظوا بهذا المطلب، والسيارات القليلة العاملة على الخط لا تفي الحاجة المطلوبة لسكان المنطقة، ولا يكاد يمر يوم دون مشاجرة بين أصحاب السرافيس والسكان، والأكثرية يفضلون الوقوف لساعات على الأوتوستراد بدل الوقوف في منطقتهم خوفا من هذه المشاجرات المتكررة.

يحلمون بيوم العودة

محمد طالب جامعي يتحدث عن المشاكل التي تحصل يوميا بين الشباب العاطلين عن العمل فيقول: «من المعلوم أن نسبة الشباب العاطلين عن العمل في ازدياد شديد في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة، فكيف سيكون حال شباب هذا الحي الفقير حيث نسبة الأمية في ازدياد شديد والبطالة في زيادة متصاعدة مما أدى بالعديد منهم إلى سلوك طريق الانحراف»..

إن النازحين من محافظة القنيطرة الذين سكنوا في هذه المنطقة منذ أكثر من ثلاثين عاما لم يأتوا ويقيموا ترفاً، بل هُجّروا من بيوتهم وأراضيهم ومزارعهم قسرا دون أن يكون لهم في ذلك حول أو قوة.. وهكذا طال الانتظار، وبقي النازحون أسرى هذه البيوت الصغيرة التي تشبه علب الكبريت حالمين بيوم العودة إلى ديارهم، لكن ضيافتهم المؤقتة في أماكن سكناهم لم توفر لهم الحياة الكريمة والعيش الكريم، فمسؤولية من هذه؟؟!

■ إبراهيم نمر

المرشد النفسي في المدارس... آفاق و إمكانيات

بالرغم من حداثة هذا الاختصاص (الإرشاد النفسي) في مدارسنا، إلا إن أهميته في بناء الجيل تأتي في سلم الأولويات التربوية والتعليمية ضمن مجتمع عانى الكثير من الويلات من الطرق التربوية التقليدية خصوصاً أن البيئة المدرسية هي امتداد لتلك البيئة الأسرية المتميزة بعلاقاتها المعقدة والتي لاتسمح لأحد أن يتدخل في شؤون تربية أفراده إلا بماينسجم مع عقليتها وسلوكها.

ولعل من طرق التربية الحديثة هي ترسيخ مبادئ علم الإرشاد النفسي بمفاهيمه المختلفة في مدارسنا، بدلا من العنف الذي كان ومايزال سائداً في البيئة المدرسية وإن قل انتشاره مقارنة مع الماضي.

ولكن هذا يحتاج إلى تشخيص دقيق لكل بيئة مدرسية بذاتها ووضع خطط تناسب العقلية السائدة بالإضافة إلى آليات للتعامل تكون منسجمة مع العقلية المزاجية والمتسلطة للمدراء في المدارس في أغلب الأحياء.

وفي كل الأحوال لن تكون هذه الخطط الإرشادية النفسية واحدة، وخاصة أن دور المديريات التربوية في هذا المجال ينحصر في المراقبة والإشراف من بعيد دون تماس مع المرشد أو الاشتراك في وضع وتوحيد الخطط بأهدافها ومهامه، ولذلك سينعكس ذلك على وجود عدة خطط تحل حسب المرشد النفسي وثقافته.

وحتى نستطيع إيجاد خطط موحدة نوعاً ما

لهؤلاء المرشدين النفسيين وتسهيل عملهم ومهمتهم في الميدان العلمي لابد من الأخذ بعين الاعتبار الأمور التالية:

١ ـ تعريف الطلاب بالإرشاد النفسي مع بداية العام الدراسي وأن تخصص لهم حصة في الأسبوع لإعطائهم الوقت اللازم لمعالجة قضايا الطلاب النفسية.

٢ ـ تزويد طلاب الإرشاد النفسي في الجامعة بالتطبيقات العملية في المدارس لتتكون لديهم الخبرة العملية الكاملة بعد تخرجهم من الجامعة ودخولهم ميدان العمل.

٣ ـ إصدار كراسات في مجال علم الإرشاد النفسي وتوزيعها مجاناً على الطلاب بالإضافة إلى تزويد المكتبة المدرسية بالكتب والمجلات في مجال الإرشاد النفسي.

٤ ـ إصدار كراس يحدد فيه حقوق المعلمين وآلية مواجهة الأخطاء التي تقع في مدارسنا بالإضافة إلى وضع صلاحيات قانونية يستطيع من خلالها المرشد النفسي تجنب الصدام مع الجهاز الإداري أو المدرسي.

٥ ـ التعرف على واقع الطلاب في المدارس وخارجها من المرشدين وحصر ظواهر التكرار في التأخر الصباحي والغياب المستمر، والهروب من المدرسة والتجول في الحدائق العامة (في جداول بيانات خاصة).

٦ ـ التنسيق مع الجهاز الإداري والمدرسين وكذلك مع أولياء الأمور من أجل التغلب على مشكلات هؤلاء الطلاب.

وعندها نستيطع القول إن المرشد النفسي يؤدي دوره وواجبه على أكمل وجه من خلال خطة مقررة من الوزارة أو على الأقل من المديريات، حتى لايتحمل هؤلاء وحدهم عواقب الخطة من جهة، وحتى تكون الخطة ذاتها شاملة وموضوعية من جهة أخرى.

■ عابدين رشيد

سكان القطيفة.. وفندق الكراجات!

كل رمضان وأنتم بخير.. وأنتم سالمون من دفشة من اليمين أو نعرة من اليسار عند ركوبكم لأحد السرافيس التي لم ولن تكون على الإطلاق حلاً مناسباً لأزمة النقل المتصاعدة في بلادنا..

منطقة القطيفة في محافظة ريف دمشق المعروفة بارتفاع نسبة العاملين والمتعلمين فيها عن باقي مدن الريف، تعاني من مشكلة النقل منذ فترة طويلة وماتزال حتى الآن، وتزداد هذه المشكلة حدة وحضوراً في الشهر الكريم بظهور مشكلة إنسانية بكل معنى الكلمة، تعاني منها النساء بشكل عام..فتصوروا معي ما يلي:

المشهد الأول: تجمع هائل من أهالي مدينة القطيفة في كراجات العباسيين بانتظار قدوم سرفيس يقلهم إليها..

المشهد الثاني: قدوم سرفيس من جهة، وهرع الشباب وأصحاب اللياقة البدنية العالية إليه من كل الجهات.. أما من تبقى من المنتظرين، وهم بالتأكيد كبار السن والنساء فيصلبون بانتظار سرفيس جديد..والذي سيعيد تكرار المشهد السابق ذاته بكل تفاصيله!!..

أحياناً تقوم سيدة شابة بالطلب من أحد الشباب الأقوياء إفساح المجال لها للركوب، عندها يقول لها بالفم الملآن: ألستم أنتن من تطالبن بحرية المرأة ومساواتها مع الرجل، إذن لماذا تعترضون وتعارضون؟!

إنها مشكلة صغيرة من مشكلة كبيرة أحدثها سوء التصرف والتقيد بالنظام من السائقين ومراقبي الخطوط على السواء، فعدم تواجد سرافيس كافية لنقل الركاب إلى مدينة القطيفة يخلق مشكلة حقيقية مع العلم أن عدد السرافيس التي تعمل على هذا الخط يتجاوز الخمسين سرفيسا.. فأين هي...؟

بعد استفسارات، علمنا من البعض أن معظم السرافيس لا تغادر القطيفة إلا بعد أن يكتمل عدد ركابها من داخل المدينة، علماً أن الأوتوستراد يعج بالركاب، وبذلك لا تصل إلى الكراجات لنقل الركاب (المطلوعين) إلا بعد وقت طويل...

بقية المأساة تتعلق بمزاجية السائق، فهو إذا أراد عمل وإذا لم يرد فلا أحد يحاسبه.. هذا يقوم بنقل المعلمين والمعلمات من وإلى مناطق مختلفة من ريف دمشق، وذاك أخذ (طلب) رحلة أو عرس، والآخر سرفيسه في التصليح..وإلخ..

بسؤال مراقبي الخطوط عن هذه المحنة كان جوابهم: هني ما بدهم يشتغلوا أنا شو بعملهم!!

وهكذا يكون الركاب أمام خيارين: إما الركوب في السرافيس الأخرى (المجاورة) كالرحيبة أو المعضمية، أو الانتظار الطويل..الطويل لسرافيس القطيفة التي قد لا تصل!!

يبقى السؤال من يلزم مراقب الخط بكشف يومي عن عدد الرافيس التي عملت على الخط، ومن يلزم السائقين باتباع النظام والتقيد فيه؟؟؟

من يلزم من؟؟ ومن المسؤول عن هذه الفوضى النقلية، خصوصا ونحن على أبواب الشتاء؟؟

من يرحم كبار السن وطلاب الجامعات والعاملين والنساء من الوقوف ساعات بانتظار سرفيس ينقلهم إلى مدينتهم بعد عناء يوم متعب.

سؤال برسم المسؤولين أولا.. وبرسم كل سائق ومراقب خط وأصحاب الضمائر التي ما تزال حية...

■ ميساء شهاب

حين يعطش نهر الفرات!

نهر الفرات الذي شهد على ضفافه أرقى الحضارات وشرب منه أشهر منتجي الحضارة في تاريخ هذا العالم، تحول إلى مجرد مجرى ماء ضحل يستطيع الأولاد المشي بين ضفتيه.

هو مشهد يتكرر خريف كل عام، وإن صار موسم الجفاف في كل عام يعاود الحضور بصورة مبكرة عن العام الذي سبقه في عموم البلاد، وأكثر ما تتأثر به هي المسطحات المائية وتحديداً الأنهار..

في منطقة الميادين وعبر الجسر الذي يربط منطقتي الشامية والجزيرة، وقفت أتأمل نهر الفرات الذي دعي يوماً ما بالخالد وورد ذكره في الكتب المقدسة كأحد أنهار الجنة، حتى أنه بما يعنيه من خصب وخير وعطاء وحياة، أصبح أحد أركان الحلم الصهيوني الطامع في بلادنا عندما فصلت الحدود المزعومة للكيان الصهيوني من الفرات إلى النيل،

يزود نهر الفرات أكثر من نصف سكان سورية بماء الشرب والري والصناعة والنفط .. وحتى لغسيل السيارات، فهو شريان الحياة الحقيقي لقسم كبير من البلاد وأهم مصادر ثروتها المائية، وفقدانه سيشكل كارثة اقتصادية وبشرية وبيئية لا يمكن تحملها..

ومع ذلك كله، يجري العمل لزيادة مساحات الأراضي المروية من مياه الفرات على طول مجرى النهر، فهناك مشروع استصلاح أراضي منطقة الموحسن والصور ومنطقة الميادين وذيبان ومشروع ري سهول حلب وإدلب، والعمل في هذه المشاريع جار وكأن الفرات ما يزال كعهد أجدادنا به.. فرق الدراسات والمسح تجوب القرى وسهول البادية لشق أقنية الري، طبعاً دون أي تقييم للآثار البيئية الناجمة عن تلك المشاريع، وحال النهر هذه الأيام، أي في موسم الجفاف، هو مقدمة لما يمكن أن يصير إليه في المستقبل في موسم الفيضان، وما آلت إليه أنهار الجنة الأخرى كبردى والعاصي وقويق وغيرها تؤكد أن المسألة جدية جداً، وليست مجرد رغبة في التهويل..

■■

القطاع العام بين الفساد الأكبر والفساد الأصغر!!

مؤسسات عُليا سوط على الإدارات.. والإدارات سوط على العمال!

كيف تخسر الشركات ولماذا؟

منذ سنوات ولايكاد يمر يوم إلا ونقرأ خطاباً لرئيس الوزراء وأكثر أعضاء الحكومة في لقاءاتهم مع هذا القطاع الصناعي أو ذاك إلا ويتحدثون عن حلول للنهوض بشركات القطاع العام الخاسرة، وهم جميعاً يحملون المسؤولية لإدارات هذه الشركات الفاسدة مع التأكيد على ضرورة تغيير هذه الإدارات لكي يتم الإقلاع بهذه الشركات وتتسابق جهات عديدة لعقد لقاءات واجتماعات حول واقع ومشاكل القطاع العام، وحتى هناك جهة في القطاع الخاص عقدت مؤخراً ورشة عمل درست من خلالها أسباب الخسارة ووضعت اقتراحات وتوصيات.

والوقع يقول أن كل مايطرح من الوزراء والمؤسسات للنهوض بالقطاع العام هو ضرب من ضروب الخيال، وأبعد مايكون عن الواقع والمنطق العلمي، وأن جميع مايطرح يعتمد على العمل المكتبي بعيداً عن الواقع العملي الميداني.

لم تشر أية جهة حكومية أو غير حكومية إلى الأسباب الحقيقية لارتفاع التكلفة ولمعايير الإنتاج وللمشاكل الصناعية والإدارية والقانونية على أرض الواقع، لم تشر إلى الأسباب الحقيقية لإيصال هذه الشركة أو تلك إلى الخسارة، ولكن الإشارة تبقى لدى الجميع: فساد الإدارات وأهمية مكافحة الفساد والمفسدين. . . وتتم المزايدات في هذا الموضوع، ويتم التسابق في الحديث عن الفساد وكأن الكل يحاول الهروب من الواقع.

لماذا نحمل إدارات الشركات والمعامل المسؤولية عن الفساد؟

الواقع الميداني يقول: لكي نغطي الفساد الأكبر، وأنا هنا لاأعفي الإدارات من المسؤولية في التسيب والهدر وقبض عمولات والخضوع بالطاعة العمياء إلى أجهزة ومؤسسات عليا تمارس أشد أنواع الفوقية والبيروقراطية وإلى سوط على رقاب الإدارات، وتحول الإدارات إلى سوط على رقاب العمال، هي سلسلة من الأعلى إلى الأدنى وكل يمسه الفساد بشكل أو بآخر.

ونتساءل: كيف تخسر الشركات ولماذا؟ وهل إدارات هذه الشركات هي السبب؟ تعالوا نتحدث ميدانياً:

❖ شركة حمص للغزل والنسيج والصباغة تخسر سنوياً مئات الملايين من الليرات السورية، أسست هذه الشركة عام ١٩٤٦ وأممت عام ١٩٦٥، هذه الشركة أصبحت متحفاً صناعياً لأنها تحتوي على آلات منذ ٦٠ عاماً دون تجديد أو تطوير، وتحتوي أيضاً على مصبغة يدوية بدائية، كانت تنتج أقمشة مصبوغة بالأجرة وأقمشة مطبوعة بالأجرة وتوقفت كامل أقسامها لتنتج فقط أكياس خامية بكلفة ٥٠ ل.س للكيس وبياع بـ ١٦ ل.س فقط وهي التي تضم ٥٠٠ عاملاً.

كان مقرراً منذ سنوات إقامة خط للعوادم وخط للجينز من أجل الإقلاع بواقع هذه الشركة، وأجريت دراسات جدوى اقتصادية لهذه الخطوط وصرفت عليها مبالغ كبيرة وخط الجينز أنجز بقرض مقدم من البنك الإسلامي، ورفعت مئات المذكرات من العمال والنقابة من أجل إقرار هذه الخطوط للإقلاع بالشركة ولم تتم الموافقة على التطوير والتحديث ومازالت الشركة تخسر وتتراكم خسائرها.

وهنا نسأل: لماذا ألغيت مشاريع الشركة ومن المسؤول عن الوضع الذي وصلت إليه؟

معمل الوليد للميكروباص في حمص: قبل أكثر من ١٠ سنوات كان عمله صندقة الميكروباصات وكان من الممكن أن يتطور ليصل إلى صناعة الميكرو وهو الذي يضم كادراً فنياً كبيرة، وبدأ هذا المعمل بالتراجع مع تراجع الميكروبات ليصل في إنتاجه إلى تصنيع المقاعد المدرسية. . . وتراجع ليتوقف ولتصل الخسارات إلى مئات الملايين، واتجه إلى تصنيع الأبراج الكهربائية لمديريات الكهرباء ونجح في ذلك ولكن كان وضعه يتردى يوماً بعد آخر وذلك لأسباب عديدة منها: عدم توفر المواد الأولية، عدم توفر السيولة.

عدم الاهتمام بالمعمل من الناحية الإنتاجية والاقتصادية وهذا يعود لعدم تعاون الإدارة العامة مع إدارة المعمل في كافة المجالات. عدم وجود عمل ثابت ذي جدوى اقتصادية. ومنذ عشر سنوات والمذكرات ترفع وتطالب: بإيجاد عمل ذي جدوى اقتصادية، تسديد ديون المعمل للتأمينات والمشافي، محاسبة المقصرين، وتوقف المعمل والخسارة مئات الملايين.

وهنا نسأل: من المسؤول عن هذه الخسارة وعن واقع هذا المعمل؟

❖ الشركة العربية لصناعة البورسلان والأدوات الصحية في حماة: قبل عاما ١٩٩٠ من القرن الماضي كان يتم التسابق على أبواب هذه الشركة للحصول على إنتاجها «باستثناء» من الوزير أو غيره وكانت الاستثناءات تباع على أبواب عمران وعلى مدخل الشركة، ومن كان يحصل على استثناء كان يؤمن من خلاله مبلغاً يذهب به إلى الملاهي أو إلى المقاصف والمواطن العادي كان يشتري مايحتاجه من السوق السوداء وبعد عام ١٩٩٠ أعطيت تراخيص للقطاع الخاص أقام بموجبها عشرات المعامل المتطورة، وأعطيت تراخيص للتجار لاستيراد البورسلان والأدوات الصحية من مختلف دول العالم، وبقيت شركة بورسلان حماة على إنتاجها النمطي تنتج قياساً واحداً دون تطوير أو تحديث، رفعت مئات المذكرات تطالب وتحذر من الانهيار القادم، ودفعت مئات الألوف من الدولارات لدراسات تهدف إلى التطوير ولكن لم تلق الآذان الصاغية، وبدأت الشركة تكدس إنتاجها، ووصلت الخسارة إلى مئات الملايين والجهات الوصائية تتفرج، وقبل عام اجتهد مديرها العام وقدم دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية لمشروع إنتاج مواد التزجيج بطاقة ١٦٥٠٠ طن بالعام وقدم المبررات التي تؤكد أنه:

لايوجد أي معمل مشابه في سورية والأردن ودول الخليج، توفر البنية التحتية لإقامة هذا المشروع في سورية، تخفيض تكاليف الإنتاج مقارنة بالمستورد كون ٦٠ ـ ٦٥٪ مواد أولية محلية وهذا يساعد على تخفيض تكاليف إنتاج السيراميك والمنافسة خارجيا.

إقامة المعمل بطريقة الشراكة حسب توجيهات وزارة الصناعة، وهذا يساهم في نجاح المعمل وتخفيض راس المال المحلي بالإضافة إلى سهولة التسويق ويبين في الدراسة حاجة سورية و الأردن ولبنان.

ورفعت الدراسة إلى الجهات الوصائية ورفضت رفضاً قاطعاً من الوزير آنذاك لكي تتردى الشركة وتنهار فعلاً، هذا ماحصل، تراكمت الديون على الشركة، وتوقف إنتاجها، وامتلأت مستودعاتها وأعطي المشروع لمستثمر!!!

ونسأل: من المسؤول عن هذا الانهيار؟ والقائمة تطول، وهنا نسأل: هل إدارات الشركات هي المسؤولة عن خسارات القطاع العام؟ وهل الفساد في الإدارات هو السبب في هذا الانهيار؟

أسئلة بريئة على كل حال. . لأن كل الدراسات التي قدمها القطاع العام للتطوير أعطيت للقطاع الخاص.

■■

مشكلة الإحصاء..

بين الحق الديمقراطي، والمصلحة الوطنية

تعتبر مشكلة المجردين من الجنسية بموجب إحصاء١٩٦٢ الجائر وما نتج عنها بحكم التراكم التاريخي على مدى العقود الأربعة الماضية وبعد التطورات السياسية الدراماتيكية في المنطقة في السنوات الخمس الأخيرة، إحدى القضايا الساخنة في المشهد السياسي السوري الراهن، لاسيما وإنها تتشابك مع مشكلة الأكراد السوريين وتشكل جزءاً منها، والتي تعتبر بدورها جزءاً من قضية النضال الديمقراطي في البلاد.

لقد نظر إليها الشيوعيون السوريون منذ البداية كقضية وطنية تهم الشعب السوري ككل، وحددوا موقفهم من المسألة باعتبارها ظلماً لحق بجزء عزيز من النسيج الوطني ينبغي أن يزال، وكونها قضية وطنية تترك تأثيراتها السلبية على الوحدة الوطنية، وضمن الرؤية السابقة الذكر، كان للشيوعيين السوريين وإلى جانب العديد من القوى السياسية في البلاد اهتمام كبير بهذه القضية سواء على صعيد النشاط الجماهيري الاحتجاجي أو العمل على لفت أنظار كل الشعب السوري والقوى السياسية إلى هذه المعضلة ومخاطرها عبر النشاط الإعلامي والدعائي باعتبارها قضية وطنية.

وكما أكدنا مراراً أن تأخير حل المشكلة سيعقدها أكثر فأكثر، فإننا نؤكد أن المماطلة والتسويف اليوم تحت أية حجة وذريعة لا ينتج عنه إلا المزيد من التعقيد، ولا مبرر أبدا لإظهار أي تعارض بين المصلحة الوطنية وحل هذه المشكلة، أو التحجج بالظروف الدولية والإقليمية، تلك الحجة التي طالما رددتها الأمزجة الشوفينية ضمن جهاز الدولة أو قوى الفساد التي تحاول تشويه الصراع الاجتماعي الدائر في البلاد ومحاولة إظهاره على أنه صراع قومي أو طائفي أو أي شكل آخر مشوه يغيّب الحلقة الأساسية ويخلط الأوراق. إن هذه الظروف تحتم الإسراع في الحل لا التأجيل.

إن استمرار الوضع على ما هو عليه على مدى العقود الأربعة الماضية وما نتج عنها من مشاكل اقتصادية اجتماعية وسياسية، والإحساس بالظلم، قادت قطاعات جماهيرية إلى الإحساس بالغربة في وطنهم، لاسيما وأن أعداد غير قليلة من هؤلاء أو آبائهم ساهموا في معارك النضال الوطني بدءا من النضال ضد الاحتلال الفرنسي أو الانخراط في المقاومة الشعبية في الخمسينات، وكم تبدو المفارقة مرة عندما نعرف أن أحفاد وأبناء العديد من الذين شاركوا في معركة «بياندور» ضد القوات الفرنسية هم محسوبون في عداد الأجانب منذ عقود بموجب هذا العار الاستثنائي في ظل الاستقلال، الأمر الذي من الطبيعي أن ينتج عنه ثقافة اغتراب تجاه قضايا الوطن، وكأن هناك من يريد أن يدفع الناس دفعا إلى مواقع ومواقف خاطئة، لا سيما وأن الوعود المتكررة لعشرات المرات بحل هذه القضية ذهبت أدراج الرياح، مما زاد من الاحتقان الموجود أصلا، وزادت من حالة عدم الثقة بجهاز الدولة، مما زاد في تصدع الوحدة الوطنية. لقد كشفت الأحداث الدامية، وما شهدته المحافظة من توتر لأكثر من مرة خلال الأعوام الثلاثة الماضية حجم الاحتقان الموجود في المحافظة جراء الواقع الاقتصادي الاجتماعي والسياسي، ومنها مشكلة الإحصاء السيئ الصيت، ولأن هذه المحافظة هي نبضة في خافق الوطن، فإن القضية هي قضية وطنية بامتياز، وعدم حلها يزيد من جرعات الشحن القومي الانفعالي، مما يسهل مهمة بعض الجهات والعناصر الكردية التي من الواضح أنها جعلت من مشكلة الإحصاء بابا للمتاجرة والمزاودات الكلامية ودفع الأمور نحو المزيد من التعقيد، الأمر الذي لا يستفيد منه إلا الذين يصرون على إبقاء المشكلة – ممن هم في أجهزة الدولة – دون حل، لدرجة يظن المرء أحيانا أنه ثمة توزيع أدوار بين هؤلاء وأولئك، لتكون الضحية الأولى والأخيرة هو الوطن وأبناؤه، لاسيما وأن ذلك يتزامن مع السعي الحثيث لطغاة الحرب والنهب في الإدارة الأمريكية إلى إثارة الفتن والصراعات الوهمية، تمهيدا لمرحلة الفوضى الخلاقة كإحدى أساليب الوصول إلى ما يسمى مشروع الشرق الأوسط الجديد، والذي سيبنى على ما يبدو بجماجم ودماء شعوب المنطقة بغض النظر عن قومياتهم وأديانهم ومذاهبهم.

إن المصالح المشتركة بين عموم أبناء الجزيرة السورية (عرباً وكرداً وسريان وآشور وأرمن..) هي أكبر وأقوى من أن يعبث بها قوى الظلام الموزعون بين أجهزة الدولة المختلفة والمشاركون في المناحة القومية والمسوّقين لثقافة التظلم في الوسط الكردي أو الحديث عن خطر كردي مزعوم وبالأخص زبائن السفارات..

هذا ما يؤكده الواقع الموضوعي، وهذا ما تقوله التجربة التاريخية لشعوب المنطقة، فالكل في السفينة نفسها، فإما أن تغرق بالجميع، وإما أن توصل الجميع إلى شاطئ الأمان.. نحو وطن يحافظ على سيادته الوطنية ووحدة ترابه.. وطن دون أحكام عرفية وقانون طوارئ وبطالة وفقر وظلم أيا كان نوعه وشكله .

■ **القامشلي – مكتب قاسيون**

شركة البصل بين الخسارة التجارية والاقتصادية..

تافكو والفساد المكشوف

على مدى أكثر من عشرين عاماً ومؤسسة التجارة الخارجية... تافكو تقوم بتصدير البصل المجفف إلى ألمانيا بسعر واحد لم يتغير ١٨٠٠ دولار للطن الواحد، مدير عام شركة البصل كان في زيارة اطلاعية إلى مصر ولقاء مدراء شركات البصل المشابهة للشركة السورية، قال المدراء في مصر: نحن لانستطيع أن نبيع إنتاجنا إلا بعد أن تبيعه سورية لأنكم تبيعونه بثمن بخس، وإنتاجكم أفضل من إنتاجنا، وعلم مدير الشركة السورية بأن الأسعار بورصة.. وأحياناً يصل الطن إلى ٣ آلاف دولار، وتمت مراسلة بين المدير ووزير الصناعة آنذاك، وأخذ المدير قراراً بالتصرف والبيع دون مؤسسة تافكو.

هذه القضية تنطبق على كافة الشركات الأخرى وليس على شركة البصل فقط، وهذا دون أدنى شك، باب من أبواب الفساد بحماية القانون والمؤسسة.

أسأل د. مهندس عبد الأمين المعمار عن الإنتاج والتصدير هذا العام فيقول:

التصدير الآن عن طريق وكيل المؤسسة العامة للصناعات الغذائية، والأسعار أفضل بشكل عام منذ أن انفصلنا عن «تافكو»، وهي حالياً شبه ثابتة، وفي كل دول العالم يمنحون شركات كهذه عجز صادرات، وهنا يقولون أن هذا المنح سوف يلغى!! وأتساءل لماذا يلوحون بذلك؟ قد تكون الشركة خاسرة تجارياً، ولكنها رابحة اقتصادياً بامتياز، وحول الخطة السنوية يقول: الخطة السنوية هي ١٤ ألف طن بصل طازج ينتج منها ١٦٠٠ طن بصل مجفف، وتؤمن المادة الأولية بالتعاقد مع المزارعين بسعر ٥.٥ ل.للكيلو.

وهل تنفذ الشركة خطتها؟ يقول المعمار:

الشركة تنفذ خطتها بشكل كامل من الناحية الفنية أما الكمية فهي خاضعة للأسعار، عندما يرتفع السعر يقوم الفلاحون بتهريب المادة وعندما تنخفض تجدهم يأتون إلى هنا ويقدمون إنتاجهم.

عزام ناصر رئيس اللجنة النقابية يقول:

الشركة أنشئت عام ١٩٧٧، ومنذ ذلك التاريخ وهي تعمل دون تطوير أو تحديث أو استبدال، وكنا نأمل أن تتحول الشركة إلى مجمع لإنتاج الخضراوات خصوصاً وأننا قمنا بتجارب في هذا المجال ونجحت هذه التجارب ونسوق هذا الإنتاج الآن.

وتحدث رئيس اللجنة عن الهموم العمالية قائلاً:

طبيعة العمل والاختصاص يحصل عليها من يعمل قبل عام ١٩٨٥، وزميله بجانبه وعلى نفس الخط ولايحصل على ذلك، بالإضافة إلى معاناة أخرى عديدة كالسلامة المهنية والعمل البدائي في الشركة.

أما الحوافز فهي لاتتجاوز الـ ٣٠٠ ل.س فقط!! وعدد العمال المثبتين في الشركة ١٣٥ عاملاً وهناك ٥٠٠ ـ ٦٠٠ عامل موسمي يعملون أربعة أشهر في العام، والشركة بحاجة لهم بشكل دائم، ويطالب م. محمود شحود مدير الإنتاج بأن يكون محصول البصل محصولاً استراتيجيا كالقمح والشعير وأن توضع لهذا المحصول خطة سنوية.

وهذا يساعد على ربط الفلاح بالشركة.

❖ المثير في الأمر أن الجهات التفتيشية والوصائية لم تحرك ساكنا عندما علمت بموضوع تافكو والسعر الدائم لهذه المادة رغم وجود كافة الوثائق والأدلة، والذي يدعو للتساؤل أيضاً: ماهو دور تافكو. ، وهل هي دولة ضمن الدولة، ولماذا أنشئت أصلاً إذا كان هدفها تخسير شركات القطاع العام ونهبها بغطاء قانوني؟؟!

■ **نزار عادلة**

بداية استجابة.. أم مجرد نزوة؟

بعد توجهنا برسالة مفتوحة إلى السيد محافظ دير الزور في العدد الفائت من صحيفة «قاسيون» وتسليم المكتب الصحفي في المحافظة نسخة من العدد، لاحظنا استجابة عملية سريعة لبعض القضايا التي طرحت، فقد تم تغيير مسؤول النظافة في القسم الصحي لمجلس المدينة، وأزيلت بعض المعيقات المرورية، وشنت حملة على أصحاب الدراجات النارية، كما نشرت جريدة الفرات مشكورة تحقيقين عن الطرق المزفتة في المحافظة والخطة المرسومة، وكل الشكر لمصور الفرات الزميل أيسر بلاط على نشره صورة لأحد الريكارات، وبعض مظاهر التلوث والقذارة.

نحن إذ نتوجه بالشكر لكل من استجاب لما طرحناه في رسالتنا المفتوحة، نؤكد على ضرورة استمرارية العمل الجدي لتحقيق بقية المطالب، ومتابعة ورصد كل ماهو سلبي، والإشادة بكل ما هو إيجابي، والعمل من أجل حقوق المواطن وكرامته التي هي من كرامة الوطن، وألا يكون ما تم مجرد (نزوة) ليس إلا .

■ **زهير مشعان – دير الزور**

بين تحرير الأسعار، والاحتكار، والإهمال المتعمد..

الأسواق بلا رقيب.. والمستهلك بلا حماية

الحرب اللبنانية، العراقيون، زيادة الطلب، رمضان وهلع الناس، الطمع والاستغلال، السياسات الحكومية وتحرير الأسعار، كلها عوامل أدت إلى ارتفاع أسعار السلة الاستهلاكية للمواطن، ومع عودة الهدوء الأمني إلى المنطقة والوعود الحكومية بالعمل على كبح جماح الأسعار، هل يعود الاستقرار إلى أسعار المواد الاستهلاكية، أم أن القاعدة التي تطبق في الحياة العامة «اللي بيطلع مرة ما بقى بينزل» ستنطبق أيضاً على الأسعار؟ ثم ماذا عن الأجور التي تآكلت جراء الارتفاعات المستمرة بالأسعار، هل ستقوم الحكومة بتصحيحها أيضاً، أم أن الناس سيدفعون آلام مخاض التحول الاقتصادي الجديد، حسب زعم نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية الذي صرح بأن«الحكومة اختارت اتخاذ القرار غير الشعبوي ـ حتى وإن تسبب ذلك بآلام اجتماعية» .

جعجعة بلا طحين

جعجعة التصريحات الحكومية قبل حلول شهر رمضان لم تستطع أن تمنع الأسعار من الاشتعال، وخطط وزارة الاقتصاد ومديرياتها في المحافظات أخفقت في لجم جشع التجار ومن يقفون وراءهم، والمسؤول الحكومي الكبير الذي كان يضرب الطاولة بقبضة قوية من يده أمام «ممثلي» الشعب في البرلمان مهدداً بأن «الحكومة لن تسمح لأحد باستغلال المواطن بقوت يومه»، أيضاً أخفق مع طاقمه في تنفيذ ما وعد به، سقطت كل تلك التصريحات أمام البيضة الواحدة التي وصل سعرها في السوق البيضاء إلى ٦ ليرات سورية رغم خلو البلد من أنفلونزا الدجاج كما يزعم المسؤولون إياهم، سقطت تصريحات الديوك البشرية رغم ضخامتها أمام ديوك الدجاج التي أثبتت قوتها خلال الموقف، واستحقت بجدارة مكافأة إنتاج على زيادة مردودها بنسبة ١٠٠٪، وذلك بعد أن تخلت الحكومة الإصلاحية عن كافة أوراقها عقب انتهاجها سياسة تحرير الأسعار التي أدت إلى ما نشهده اليوم من فلتان في الأسعار وغلاء في المعيشة لم تشهده سورية في سنوات الحرب والحصار، فلماذا وصلت الأمور إلى هذه النقطة الحرجة، وأين تقع مسؤولية الحكومة في ذلك، وأين أخطأت؟

تحرير الأسعار

قامت الحكومة منذ بداية العام ٢٠٠١ بانتهاج سياسة تحرير الأسعار، بعد أن كانت تحدد سابقاً من مديريات الأسعار التابعة لوزارة الاقتصاد، ووصفت هذه الخطوة آنذاك بـ «الإصلاحية» بالنظر إلى أنها كانت تهدف إلى تخفيض أسعار المواد الاستهلاكية من خلال العمل بقانون العرض والطلب، لكن ما فات على جهابذة الإصلاح الذين تلقوا دروس الاقتصاد السياسي على يد خبراء البنك الدولي، هو أن قانون العرض والطلب لايمكن له العمل إلا بشكل مشوه في ظل اقتصاد رأسمالي مشوه تسوده سلطة الاحتكارات، تماماً، كما لا تستطيع السمكة أن تعيش في الفضاء، فأدت تلك السياسة حسب واقع السوق إلى نتائج عكسية، أي زيادة أسعار السلع بدلاً من تخفيضها، ورغم حصول هؤلاء المصلحين على علامة الصفر في امتحان الاقتصاد السياسي على مدار الخمس سنوات، واستحقوا بجدارة أن يرسبوا من مناصبهم، إلا أنهم استمروا في تلك السياسة، وخطوا خطوات أوسع في مجال تحرير الأسعار، تحت ضغط تصدع الموازنة المستمر، من جراء عمليات النهب الواسعة، فكان لابد من الاستعانة بالشعب من أجل دفع فاتورة الفساد وذلك من خلال زيادة أسعار المواد عبر تحريرها، فعندما يرتفع سعر البنزين إلى ٣٠ ل.س لليتر الواحد، فهذا يعني أن كل مواطن يدفع للدولة ٢٣ ل.س عن كل لتر بنزين يشتريه، بعد أن تبين أن كلفة اللتر الواحد هو بحدود ٧.٢٥ ل.س في المصافي المحلية، أي أننا أمام سياسة مقصودة تهدف إلى إعادة توزيع الثروة لصالح الأغنياء على حساب الأكثرية الفقيرة وليس أمام شيء آخر.

السيدة وفاء الغزي مديرة «مديرية الأسعار» في وزارة الاقتصاد قدمت شرحاً لآلية التسعير الجديدة كما يلي:

«وزارة الاقتصاد والتجارة الداخلية تنتهج حالياً سياسة تحرير الأسعار التي اعتمدتها كتجربة أولية في العام ٢٠٠٠، ثم اعتمدت بشكل أصولي في العام ٢٠٠١ بعد الموافقة من رئاسة مجلس الوزراء، ولتاريخه لم ننته من تطبيق هذه السياسة على كافة المواد، كوننا نتبع سياسة التدرج في تحرير الأسعار، أي تحريرها من هوامش ونسب الأرباح التي كانت محددة سابقاً، وإنما تركت للمنافسة وآلية السوق القائمة على العرض والطلب تحديد أسعار السلع».

هذه السياسة حسب رأي السيدة وفاء «قسمت المواد إلى ثلاث زمر، الأولى هي زمرة السلع التي ينتجها القطاع العام حصرياً، حيث يستمر تدخل الدولة في تحديد أسعارها، أما الزمرة الثانية فهي زمرة المواد المحررة جزئياً حيث أطلقت حرية المنافسة للحلقة الأولى والثانية من حلقات الإنتاج والاستيراد وتاجر الجملة، ويبقى السعر النهائي محدداً بالنسبة للمستهلك من الجهات التي تخول بتسعيرها مثل الأسمدة والأعلاف والألبسة المدرسية، أما الزمرة الثالثة فهي زمرة المواد المحررة كلياً، والتي يترك لها حرية التنافس بكامل حلقاتها وفق قانون العرض والطلب، وهذه الزمرة تضم أغلب المواد مثل السيارات والبرادات والشاي واللبن والمدافئ والبطاريات، كما شمل التحرير سلع القطاع العام التي يوجد لها نظير في السوق من منتجات القطاع الخاص، مثل التلفزيونات «سيرونيكس» حيث تركت لها حرية التسعير بما يتناسب مع أسعار السوق، وبما يحقق لها المنافسة والربحية، بعد أن كانت تسعر من مديرية الأسعار في وزارة الاقتصاد».

وحسب المديرية: «فإن سياسة تحرير الأسعار قامت على ثلاثة شروط هي: وجوب الإعلان عن السعر الذي تقع مسؤوليته على بائع المفرق، مع إعطائه الحرية في السعر الذي يحدده. إضافة إلى الشرط الثاني، الذي يتضمن وجود بطاقة البيان على السلعة التي تتضمن تاريخ الإنتاج ،وتاريخ انتهاء الصلاحية، ومكونات المادة ومصدرها . أما الشرط الثالث فهو وجوب تداول الفواتير بين حلقات الوساطة بما يمكن من معرفة مصدر السلعة ومصدر المخالفة».

هنا ينتهي حديث السيدة وفاء الغزي،لكن واقع السوق لايعترف كثيراً بزمر وجداول مديرية الأسعار، حيث يتجاوز سعر السوق في بعض المواد ضعف تسعيرة المديرية بالنسبة للمواد غير المحررة، أو التي هي قيد التحرير، مثل مادة البيض الذي وصل سعر الصحن إلى ١٦٠ ل.س في السوق في حين أن سعرها حسب المديرية هي بحدود ١١٠ ل.س، إضافة إلى قائمة كبيرة من الخضار والفواكه.

أجور سورية وأسعار عالمية

من خلال استطلاعنا في السوق المحلية لاحظنا ارتفاعاً كبيراً لسعر مادة البيض، حيث وصل سعر الطبق الواحد من البيض (٣٠) بيضة إلى حدود ١٦٠ ل.س أي بزيادة قدرها ١٠٠٪ عن العام الفائت، كما لاحظنا تصاعداً لسعر مادة السكر التي وصل سعر الكيلو الواحد منها إلى ٣٥ ل.س أي بزيادة نسبتها ٥٩٪ عن العام الفائت، كما ارتفع سعر كيلو الفروج الحي إلى ٨٥ ل.س بزيادة قدرها ٤٢٪، أما لحم الضأن فقد وصلت نسبة الزيادة إلى ٧٥٪، أما بالنسبة للخضراوات فقد كانت الزيادة بمعدل ٣٠٪ تقريباً حيث وصل سعر كيلو البطاطا من النوع الثاني إلى ٣٠ ل.س والبندورة ٢٠ ل.س والخيار ٢٠ ل.س، والثوم ٨٠ ل.س، والفاصوليا الخضراء ٣٥ ل.س، إضافة إلى قائمة طويلة من المواد نوردها في مؤشر قاسيون للأسعار.

أما في مجال الطبابة فالأسعار حسب مشفى المجتهد الحكومي كانت كالآتي:

تصوير إيكوغراف ٦٠٠ ل.س، تخطيط قلب ٧٠٠ ل.س، أجرة يوم في العناية المركزية ٩٠٠ ل.س، أجرة معاينة ١٠٠ ل.س، ثمن بطاقة دخول ٦٥ ل.س

قائمة ارتفاع الأسعار شملت أيضاً مايقارب ٨٠٪ من الأدوية بمعدل ١٥٪ معظمها أدوية المفاصل والرشح والأطفال، ومن المرجح أن تستمر أسعار الدواء بالارتفاع مع اقتراح الصحة بزيادة أسعار الأدوية التي يقل سعرها عن ٥٠ ل.س بنسبة ٢٠٪، والتي تشكل أكثر من ٥٢٪ من حجم الدواء في سورية.

ووفق آخر نشرة للأرقام القياسية التي أصدرها المكتب المركزي للإحصاء فقد بلغ متوسط ارتفاع المواد الغذائية قبل الموجة الأخيرة نسبة ١٤٪. كما ارتفعت أسعار الإنارة والمياه بنسبة ٢١٪ أما بالنسبة للاحتياجات الشخصية فقد كان الارتفاع بمعدل ٧٪ ومواد النظافة بنسبة٩٪. أما المعالجة والأدوية فقد ارتفعت بمعدل ٢٧٪، بينما ارتفع سعر التعليم والثقافة بنسبة ٤٤٪. في حين حقق النقل والمواصلات معدل زيادة بـ ٢٥٪، والإيجار بمعدل ٣٤٪.

ووفق أرقام المكتب المركزي للإحصاء أيضاً، يوجد مايزيد عن ٦٠٪ من العاملين في الدولة تقل رواتبهم عن ٦٠٠٠ ل.س، وإذا اعتبرنا أن وسطي عدد أفراد الأسرة السورية خمسة أشخاص، فهذا يعني أن نصيب الفرد الواحد بحدود ١٢٠٠ ل.س شهرياً، أي أقل من دولار واحد باليوم، بينما تؤكد الدراسات بأن الحد الأدنى الضروري لمعيشة الفرد الواحد قبل ارتفاع الأسعار الأخير كان بحدود ٣٢١٥ ل.س شهرياً، أي بمعدل دولارين في اليوم، ومع ارتفاع الأسعار أصبح الحد الأدنى الضروري للمعيشة بالنسبة للفرد الواحد بحدود ٤٥٠٠ ل.س، أي بواقع ثلاثة دولارات يومياً.

ويعلق خبير اقتصادي: «إن أجور القطاع العام غير مقبولة على الإطلاق ويجب مضاعفتها مرتين على الأقل» مشيراً «بأن الأجور في بلدنا لم تكن مسؤولة عن التضخم كما يتم ترويجه، بل في كل مرة كان يعمد لزيادتها، كان ذلك يتم للحاق بركب الأسعار المتزايدة وتصحيح الغبن والوضع الذي تردى، ويخطئ الاقتصاديون في سورية عندما يعتقدون بأن التضخم هو ناتج عن الطلب، فالتضخم هو تضخم كلفة، وليس بزيادة الطلب تزداد الأسعار في سورية بل بسبب زيادة الكلف والفساد الإداري وازدياد كلفة المستوردات وعدم استخدام التكنولوجيا، والقول بأن زيادة الأجور تؤدي إلى تضخم هو في الحقيقة تضليل وتمويه».

مضيفاً «إن كتلة الرواتب الحالية تؤدي إلى نقص في الطلب، أي هناك عامل انكماش إضافي، حيث الدولة تتكمش بالإنفاق العام والأجور لاتشكل ٢٠٪ من الدخل السوري، وبالتالي لايمكن تحقيق الازهار الاقتصادي».

ويستغرب الخبير الاقتصادي «تصريحات المسؤولين التي تقول بزيادة في النمو الاقتصادي دون أن تكون هناك قوة شرائية قادرة على امتصاص هذا النمو، فحتى الآن لايتحدث أحد منهم عن زيادة في الرواتب والأجور، فما الفائدة من بناء الفنادق إذا كان لايوجد أحد يستطيع أن يذهب إليها، أم أننا أصبحنا مرتع لتوفير المتعة للأجانب فقط».

رأي مديرية المستهلك

أزمة ارتفاع الأسعار أيضاً لها ما يفسرها لجهة ضعف الرقابة الحكومية على السوق خاصة بعد إصدار القانونين (١٣٣١٥٨) وتعديلات القانونين (٤٧ و٢٢) من العام ٢٠٠١-٢٠٠٠ اللذين خفضا عقوبة المخالفة التموينية من السجن إلى الغرامة المالية.

الدكتور أنور علي مدير مديرية حماية المستهلك «الرقابة التموينية سابقاً» قال: «إن المديرية لم تعد لها وصاية على الأسعار، السعر أصبح محرراً، وما نلزم به التاجر أو المستورد هو الإعلان عن السعر، وبطاقة المواصفة وتداول الفواتير، إضافة إلى قمع الاحتكار، حيث يحق للتاجر أن يضع السعر الذي يرغب به، شريطة الإعلان عنه، أما فيما يخص سلع القطاع العام غير المحررة، فنحن مستمرون في مراقبتها، ولكن هذا لا يعني بأن الأمور كلها على مايرام، فهناك حالات غش يقوم بها بعض ضعفاء النفوس لانستطيع ضبطها جميعاً، لأن الكادر الموجود لدى المديرية لايتجاوز ٩٠ مراقباً في دمشق، وهو غير كاف لتغطية السوق الواسعة».

وعند سؤالنا عن أسباب ارتفاع السكر، قال: «الموضوع مرتبط بالبورصة العالمية وارتفاع أسعار السكر عالمياً»، ولكن إذا كانت أسباب ارتفاع سعر السكر هي البورصة العالمية، فماذا عن اللحوم ونحن نصدر الأغنام هل هي أيضاً بورصة عالمية؟! ثم ماذا عن الشروط الأخرى التي لاتتقيد بها أغلب المحال التجارية مثل الإعلان عن السعر وبطاقة المواصفة، وتداول الفواتير؟ هل هي أيضاً محررة أم أنها لاتجد من يقمعها؟

رأي جمعية حماية المستهلك

المحامي فاروق الرباط رئيس جمعية حماية المستهلك وهي جمعية غير حكومية تأسست في العام ٢٠٠٤، يرى بأن «أسباب ارتفاع الأسعار ماتزال مبهمة بسبب ضعف عملية الرقابة على تداول الفواتير من المنتج إلى تاجر الجملة إلى بائع المفرق، مما يجعل آلية الرقابة غير فعالة، رغم أن معاون وزير التموين في العام الماضي أصر على التجار أن يتداولوا الفواتير ،ولكن ذلك لم يحدث فغرقت الأسواق في فوضى عارمة، نتيجة عدم التقيد بالقوانين كما في ميدان السياحة، فمنذ عام ٢٠٠٣ أصدر وزير السياحة قراراً يلزم أصحاب المطاعم بتقديم ثلاث فواتير تتضمن كل فاتورة المواد التي يستهلكها الزبون ووزن كل مادة وسعرها والتأشير عليها مطبوعاً عليها رقم هاتف الشكاوى، وحتى هذه اللحظة لم يتم تداول هذه الفواتير، خاصة في المنشآت السياحية ذات النجوم الخمسة»

ويرى الرباط بأن الاحتكار يعطل قانون العرض والطلب، وأن هناك استحالة في رقابة الأسعار بسبب عدم وجود قانون منظم للعملية، سواء كان قانون التنافس أو غير ذلك.

وعن دور الجمعية في حماية المستهلك، قال الرباط: «أمام الإمكانيات الحالية فإن دور الجمعية هو توعية المستهلك لأننا لانمتلك تمويلاً يساعدنا في إجراء البحوث اللازمة عن الأغذية وإرسال عينات من المواد إلى المخابر، كما في جمعيات دول العالم المتقدم، إضافة إلى أن الكادر الموجود هو كادر تطوعي، ولايوجد لدينا فروع في المحافظات تساعدنا في عملية الرقابة، رغم أننا قدمنا العديد من الطلبات إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وحتى الآن لم يتم الرد عليها».

وقال الرباط: حتى يصبح دور الجمعية فاعلاً لابد من إشراكها في مراكز دعم القرار فيما يخص المستهلك، إضافة إلى دعمها بالكوادر والإدارات التي تساعدنا في تحقيق حماية المستهلك من مخابر ودراسات وتمويل مادي.

أين اقتصاد السوق الاجتماعي

الحكومة لاتجد نفسها مسؤولة عن الأسعار بعد تحريرها، ومؤسسات حماية المستهلك معطلة ،والتجار لايرون بأن هناك ارتفاعاً في الأسعار، وهو مايضع الحكومة أمام استحقاق هام بعد تبني حزب البعث نظام السوق الاجتماعي في مؤتمره الأخير لجهة إمكانية التوفيق بين السوق والجانب الاجتماعي، بعد سلسلة التراجعات في الصحة والتعليم والخدمات والأجور وزيادة من هم تحت خط الفقر.

■ **كاسترو نسيّ**
castro@Kassioun.com

مؤشر قاسيون للأسعار يسجل ارتفاعاً بنسبة (٤٠ ٪)

سجل مؤشر قاسيون «لقياس الأسعار» ارتفاعاً بأسعار المواد الاستهلاكية بنسبة وصلت إلى نحو ٤٠٪ منذ بداية العام الحالي وحتى الآن، وكنا في آذار الماضي قد أجرينا أيضاً رصداً لحركة الأسعار وفق المؤشر المذكور، حيث بلغت نسبة الزيادة آنذاك ١٨٪. وإذا أخذنا بعين الاعتبار ثبات الأجور خلال هذه المدة، فهذا يعني انخفاضاً حاداً بمستوى المعيشة بنسبة لا تقل عن (٤٠٪) !!

وبالتالي أصبح التغير في سلة الأسعار منذ بداية العام حوالي الـ ٤٠٪.

المادة	أسعار منتصف كانون ثاني	أسعار منتصف تشرين الأول	الوزن النوعي للمادة	تغير السعر ٪
شعيرية	40	45	250	13
رز حر	25	35	226	40
حمص	45	70	24	56
عدس /كغ	35	35	24	0
لحم غنم بعظمه /كغ	250	350	604	40
بيض /صحن	100	140	400	40
زيت نباتي /كغ	80	75	193	- 6
زيت زيتون /كغ	240	275	200	15
سكر حر /كغ	20	35	215	75
حلاوة طحينية /كغ	110	110	170	0
حليب بقر /كغ	17.5	20	400	14
جبنة بيضة /كغ	80	110	212	38
بندورة /كغ	15	15	139	0
بطاطا /كغ	15	35	250	133
بصل /كغ	15	20	150	33
فاصولياء /كغ	20	40	111	100
كوسا /كغ	35	30	112	- 14
باذنجان /كغ	30	25	100	- 17
تفاح /كغ	35	45	110	29
موز /كغ	30	45	100	50
سجائر حمراء طويلة /عدد١	30	30	259	0
شاي /كغ	200	200	200	0
بن نوع أول بدون هيل /كغ	175	175	195	0
مازوت /لتر	6.1	7	256	22
كهرباء /ك.و.س	25	35	200	40
صابون /قطعة	5	6	144	20
صابون غسيل /كغ	86	110	100	28
أجور معاينة طبية	200	400	200	100
أدوية	30	45	151	50
دفترمدرسي ١٠٠ ورقة /عدد١	15	20	172	33
قلم حبر جاف وطني /عدد١	5	5	100	0
أجور نقل عام /مرة واحدة	5	6	381	20
ألبسة داخلية قطنية /طقم	200	260	415	30
قميص خارجي رجالي /عدد١	350	500	400	43
روب نسائي /عدد١	1700	2,500	400	47
أقمشة وطنية /متر	300	360	95	20
بتوغاز ثلاث رؤوس /عدد١	1350	1,500	119	11
براد بردى ٨قدم /عدد١	9000	10,000	114	11
غسالة كهربائية عادية /عدد١	6000	8,000	100	33
أجور سكن مخالفات مزة	4000	7,000	1771	75

ماذا تقول يا صاحبي

تداعيات

❖ أسعد الله صباحك ومساءك، أسبوعان مرا ولم أرك خلالها لو مرة واحدة،أين كنت؟ وما الذي شغلك عنا يا صاحبي فنسيت لقاءنا المعتاد بشلة الأصدقاء كل اثنين وخميس؟

● شغلني ظرف صحي طارئ، اضطرني للذهاب إلى مشفى العيون لفحص عيني التي أصابها مرض ترك أثره على قدرتها البصرية، حيث صرت أرى غبشاً متراقصاً أشبه ما يكون بشكل ذبابة صغيرة تحوم من موضع إلى آخر في مدى الرؤية لتحول دون إبصار الأشياء بوضوح، وبعد التشخيص والتصوير تبين أن عيني تعاني من الإجهاد وكثرة التدقيق والمطالعة، مما استوجب ضرورة إراحة العينين بعيداً عن المطالعة والتدقيق والأضواء.

❖هذا لعمري من علامات الشيخوخة .. لقد كبرت يا صاحبي !!

● معك كل الحق فإن للعمر كما يقال دوره وحقه، فأنا في السبعين من عمر أمضيت معظمه في المطالعة والعمل الكتابي، ومنه أربعون سنة في ميدان التدريس غنية حافلة بكل الجهد والنشاط والعطاء.

❖بمناسبة الكلام عن العمر الحافل، ألا تحدثني عن بعض ما مرت به من أمور طريفة؟!

● كثيرة جداً هي الأمور «الطريفة» التي مررت بها، منها السار ومنها المحزن المؤلم، منها المحفز ومنها المحبط، في شتى مجالات العمل والوظيفة والسياسة والحياة الحزبية النضالية، إنني من الجيل الرابع من أجيال الحزب، جيل الخمسينات من القرن المنصرم، ملأ ويملأ نفسي شعور الاعتزاز بالانتماء والالتزام منذ ثلاث وخمسين عاما سداها ولحمتها نشاط وجهد، إنها باختصار شريط ذكريات عمل دؤوب على كل الأصعدة «اجتماعات . ندوات . دورات ومحاضرات . حوارات ونقاشات . اعتصامات ومظاهرات . جمع تواقيع على عرائض مطلبية وسياسية . جمع تبرعات . عمل طوعي . توزيع بيانات ومنشورات . كتابة على الجدران . مخيمات . وفود . مدارس حزبية . ملاحقات وتوقيف وسجون . احتفالات و.....، ومن الظريف ما مر معي على سبيل المثال مشاركتي في أواسط ستينات القرن الماضي بدورة إعداد معلمين للإيفاد إلى الجزائر للمساهمة في عملية التعريب، فقد داومت بصورة نظامية و«بتفقد يومي» وقدمت الامتحان بكل جدارة وتفوق، وحين إعلان النتائج لم أقرأ اسمي بين الناجحين، وعند السؤال عن تفسير لهذا الأمر العجيب الغريب، قيل لي: إنك لم تشارك لا في الدورة ولا في الامتحان، وإن لم تقتنع بهذا التفسير فاسأل «الأمن» فعنده الجواب!! وبذلك ضاعت فرصة العمل والسفر إلى الجزائر هكذا «عينك عينك» ، وأمر أخر لا يقل عنه «طرافة» هو ما حصل معي عام ١٩٦٧ فبعد نجاحي في مسابقة انتقاء مدرسين للعمل في المحافظات، وبعد قضاء عام كامل في التدريس بمحافظة دير الزور، فوجئت كما فوجئ قرابة مائة زميل من المدرسين الناجحين في المسابقة والعاملين بعدم تثبيتنا في العمل بحجة أننا لم ننجح في المسابقة «أمنياً» في مختلف المحافظات، ورغم كل هذه الأمور الطريفة والتي تعد بالعشرات والمئات، وهي من المنغصات الحقيقية، لم تحل دون سعينا الدائب والدائم لتخطي كل ما اعترضنا ويعترضنا من عقبات ومصاعب، وعلى قول الشاعر :

إني قرأت على العيون شعارهم
قمم المصاعب تحت أقدام الشيوعي

❖أما زلت مصراً على متابعة الطريق وتخطي العقبات والمصاعب؟

● صدقني إن قلت لك: إن القناعة تزداد رسوخاً بصحة هذا الدرب واليوم ونحن على أعتاب الذكرى الثانية والثمانين لتأسيس الحزب السوري، يغمرني شعور دافق بأن الشيوعيين في كل فصائلهم وخارج التنظيم إن كانوا شيوعيين حقاً، سينهضون للعمل الجاد في سبيل وحدتهم، ولاستعادة دورهم الطبيعي في الالتحام بالجماهير الشعبية وحمل همومهم ورفع شعاراتهم والنضال لتحقيق مطالبهم المشروعة في الحياة الأفضل ولإعادة الرونق والبهاء والسمعة الطيبة لكلمة واسم الشيوعي .. فماذا تقول ياصاحبي؟

وكل عام وأنتم بخير

■ **محمد علي طه**

ندوة السقيلبية للشيوعيين السوريين وأصدقائهم:

المقاومة خيارنا وقرارنا.. والمخططات العدوانية محكومة بالفشل الذريع

أقامت منظمة السقيلبية للحزب الشيوعي السوري بالتنسيق مع اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين في حماة مساء يوم السبت ٢٠٠٦/٩/١٦ ندوة سياسية حملت عنوان:

أهم المستجدات السياسية وضرورات المرحلة القادمة. وتضمنت محاور الندوة النقاط التالية:

١ ـ المخطط الأمريكي الصهيوني على المنطقة وتداعياته.

٢ ـ الحرب الصهيونية الإسرائيلية على لبنان والدروس المستخلصة.

٣ ـ مهام القوى الوطنية «دور المقاومة الشعبية».

حضر الندوة أكثر من خمسين رفيقاً وصديقاً يمثلون مختلف التيارات الفكرية والسياسية والاجتماعية الوطنية في السقيلبية وجوارها، وأدارها **الرفيق أكرم فرحة** سكرتير منطقية حماة، وقدم مداخلة مطولة تضمنت شرحاً وافياً لمحاور الندوة حيث قال:

إن الإمبريالية بشكل عام والأمريكية بشكل خاص تعاني من أزمة مستعصية ذات طابع بنيوي شامل لاحل أمامها إلا الخيار العسكري لذا فهي محكومة بالحرب وبتوسيع رقعة الحرب وهي غداً محكومة بالفشل الذريع والذي سيتبعه انهيار شامل بسبب المقاومة الشعبية الشاملة لمخططاتها.

كما قال: إن الضربات القادمة ستأخذ شكلاً مركباً، أي ستستخدم الضغط الداخلي والخارجي مستخدمة فيه كل الأدوات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والإعلامية والنفسية والعسكرية للوصول إلى هدفها المنشود عبر عملية تصعيد تدريجية من عام ٢٠٠٥ ـ ٢٠١٠ حسبما يصدحون به أنفسهم لكي يستكملوا من خلالها مشروعهم في السيطرة على منطقة الشرق الأوسط حتى يهيئوا أرضية مواجهة خصومهم الكبار، روسيا، أوروبا، الصين، لذا أصبح العامل الزمني عالاً حاسماً في رؤية ومعالجة الوضع وإذا كان لدى البعض تصور بأن ورطة أمريكا في العراق سيمنعها من تنفيذ مخططها فهو واهم لأن الأحداث الماضية من اغتيال الحريري إلى طريقة معالجة الملف النووي الإيراني إلى الحرب على لبنان، تدل كلها على تأكيد أمريكا بالسيطرة على المنطقة.

وقال: لقد انتهت الجولة الأولى من الحرب الطويلة المتدرجة والمتدحرجة والفاصلة في الجنوب اللبناني بهزيمة مدوية للجيش الإسرائيلي الذي لايقهر على أيدي مقاتلين قلائل أشداء. ولكن لايجوز أن يتشكل لدى البعض أية أوهام بأن هذا الانتصار كاف لاستعادة الحقوق وتحرير الأرض المغتصبة، لذا يجب التحضير للجولات القادمة مع ذات العدو الصهيوني وحلفائه وأعوانه على الساحتين الإقليمية والداخلية وهذا التحضير هو أفضل مايمكن أن نقدمه للمقاومة لأن القرار ١٧٠١ الدولي يظهر أن الإمبريالية الأمريكية ـ الصهيونية لم يستسلما لانتصار المقاومة اللبنانية فكان القرار في غير صالحنا في الأمم المتحدة المهيمن عليها أمريكياً .إن منطق المقاومة ضد الإمبريالية ينتشر في كل القارات وكأن نبوءة غيفارا آخذة في التحقق شيئاً فشيئاً كذلك بروز منظمة شنغهاي للتعاون التي تضم (روسيا، الصين، كازاخستان، طاجكستان، أوزبكستان)وسينضم إليها (الهند، العراق، باكستان) وهذا كله سيؤثر على وضع الإمبريالية في آسيا لأن المنظمة أول أهدافها هو سحب القواعد العسكرية الأمريكية من المنظمة.

كما تطرق إلى الدروس المستخلصة من انتصار المقاومة اللبنانية:

الدرس الأول: درس الإرادة والعزيمة والإصرار على المواجهة والانتصار والطرف الأضعف في هذه المواجهة هو الطرف الأقوى إذا امتلك الإرادة السياسية.

الدرس الثاني: الإرادة هي الشرط الضروري للانتصار فإذا أضيف لها عنصر التنظيم أي تنظيم قوى الشعب وتعبئتها لأصبح النصر محتما.

الدرس الثالث: الثقة بالقيادات وهذا يتوقف على إثبات مصداقيتها وسلوكها المتواضع القريب من الجماهير ورفض الامتيازات الضيقة الشخصية والحزبية.

الدرس الرابع: لم تهزم إسرائيل خلال نصف قرن إلا اليوم فلما أرادت حركة التاريخ أن يصطدم جهاز الدولة الأكثر تقدماً بجزء من بنية المجتمع تمتلك إرادة ودرجة معينة من التنظيم لم يستطع أن يكرر انتصاراته السابقة.

الدرس الخامس: المقاومة الشعبية المنظمة ذات الإرادة العالية غير قابلة للهزيمة وهي قادرة على ذلك لأنها جزء من بنية الشعب والمجتمع، فإذا أحسن تنظيمها يصبح من المستحيل الانتصار عليها وإذا توفرت لها قوى جيش نظامي داعمة كان الأمر أفضل مما يساعد على اختصار زمن ومسافات الانتصار.

ولكي يكتمل الانتصار يجب الوقوف على القضية المبدئية الهامة:

١. موقف لا لبس فيه ولا أوهام ضد الإمبريالية والصهيونية وفضح جوهر مخططاتها وسياستها العدوانية ضد شعوب المنطقة وشعوب العالم ويجب التصدي لها من خلال تعبئة قوى المجتمع وتحصين الداخل بالحوار الوطني وإقامة جبهة وطنية شعبية عريضة تلتزم خيار المقاومة.

٢. اجتثاث قوى ومراكز الفساد الكبرى داخل جهاز الدولة وخارجه لأنها هي المكان الرخو في الوحدة الوطنية وهي بوابات العبور للعدو الخارجي.

٣. الاستقواء بالداخل من أجل مواجهة الخطر الخارجي الداهم والاعتماد على الشعب وملاقاة مطالبه السياسية والاجتماعية والديمقراطية.

كما أكد على وحدة وطنية ذات محتوى سياسي معاد للمخططات الإمبريالية الأمريكية ـ الصهيونية وذات محتوى ديمقراطي يسمح للحركة الشعبية بالنمو والمشاركة في الدفاع عن كرامة الوطن والمواطن.

ـ الأستاذ حكمت شكري: توجه بالشكر للرفاق في اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين على هذا اللقاء الذي يقوي ويدعم وحدتنا الوطنية وتلاحمنا الشعبي من خلال الوقوف إلى جانب المقاومة الوطنية اللبنانية والشعب اللبناني، كما أكد على الفرز العربي والدولي ولاخيار الشعوب إلا خيار المقاومة وهو يرى أن لاحياد في سورية اليوم إما أنت مع الوطن وقيادته وإما في الخندق المعادي، وقال: إنني أؤكد على ثقافة النقد بدلاً من ثقافة الهجوم.

إن المخطط الأمريكي الصهيوني يراهن على الداخل السوري وهو رهان باطل.

ـ الرفيق نايف تركية: تحدث عن توسع المخطط الأمريكي ـ الصهيوني، وعن خيار المقاومة الوطنية الشعبية الشاملة وإطلاق المقاومة الوطنية الشعبية لتحرير الجولان، مؤكداً على تأمين مستلزمات المقاومة الشاملة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية، كما أكد على فضح جوهر المخططات الأمريكية الصهيونية وتعبئة الجماهير وتحصين الداخل بالانتباه إلى متطلبات الشعب من رفع مستوى معيشته وتأمين العمل والصحة والتعليم. من خلال اجتثاث قوى ومراكز الفساد الكبرى في جهاز الدولة وخارجه. كما أكد على ضرورة الاستقواء بالداخل والاعتماد على الشعب لمواجهة الخطر الخارجي لأن ما جرى في لبنان يثبت أن العين تقاوم المخرز.

ـ الأستاذ مدحت العبدالله: بدأ حديثه بتوجيه الشكر إلى اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين على هذه الندوة القيمة قائلاً: إن بلادنا تعوم على بحر من النفط وخيراتها وافرة ورغم هذه الخيرات شعوبنا جائعة، مهمشة، غريبة في أوطانها، وهذه الخيرات أسالت لعاب الرأسمالية الأمريكية والصهيونية لذا استخدمت كل الأساليب والطرق الوحشية التي تتنافى وأبسط قواعد الإنسانية من قتل وتدمير واستباحة واحتلال وهذا مانشاهده في العراق الجريح.

مؤكداً على خيار المقاومة والمقاومة الوطنية الشعبية المنظمة والمدربة والمؤمنة بعدالة قضيتها. وقال: إن خيار المقاومة الوطنية الشعبية هو خيار استراتيجي لأن أي سلام مع إسرائيل هو سلام غير عادل.

ـ الرفيق أنور أبو حامضة: أكد على النقاط التالية أثناء الحرب وبعدها:

١. سقوط الثنائيات الوهمية.

٢. الفرز والاصطفاف الوطني والطبقي داخلياً وعربياً وعالمياً.

٣. النهوض الشعبي وملاقاة القوى الوطنية له.

٤. تشكيل المقاومة الشعبية الداعمة لجيوش بلادها دون إذن من الحكومات.

كما قدمت مجموعة من المداخلات الشفهية تضمنت جميعها النقاط التالية:

١. التلاحم الوطني للوقوف بوجه المخطط الأمريكي ـ الصهيوني في المنطقة.

٢. دعم المقاومة الوطنية اللبنانية.

٣. محاربة قوى ومراكز الفساد الكبير.

٤. التأكيد على الحريات السياسية والديمقراطية من خلال رفع الأحكام العرفية.

٥. التأكيد على تشكيل المقاومة الوطنية الشعبية لتحرير الجولان.

٦. التأكيد على تحسين مستوى معيشة الشعب بكل فئاته، العمال والفلاحين وصغار الكسبة.

٧. دعم القضية الزراعية الرافد الأساسي للاقتصاد الوطني وإطعام الشعب.

ـ وقد رد الرفيق أكرم فرحة بشكل عام على تساؤلات الحضور فأوضح ما يلي:

١. أزمة الرأسمالية العالمية وخاصة الأمريكية منها وموقفنا من المخطط لتقسيم الشرق الأوسط الكبير لمناطق تعوم على ثروات كبيرة من النفط وغيرها وعلى أسواق لصرف منتوجاتها، ولهذا سميت الحرب بالحرب العالمية الثالثة.

٢. طرح الأثنيات كمشاكل رئيسية وطمس المشاكل الأساسية وهي الصراع بين الاستعمار الجديد والشعوب.

٣. التحضير للمقاومة هو الدعم الأساسي لها.

٤. المقاومة الوطنية الشعبية، تحديد نوعيتها والاندماج فيها. ■■

«قاسيون» تربح جولة أخرى..

وزير الزراعة يقرر...

ورئيس اتحاد الفلاحين السابق لا ينفذ!!

أجرت قاسيون في عددها رقم (٢٦٥) بتاريخ ٢٠٠٦/٢/٢ تحقيقاً موسعاً عن تجاوزات رئيس اتحاد الفلاحين السابق إبراهيم شامية (كان حينها شاغلاً منصبه)، تم فيه تسليط الضوء على جملة التعديات والتجاوزات التي ارتكبها المذكور مستفيداً من موقعه وسلطته، وعلى إثره قامت الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش بتولي قضية البحث والتدقيق ومتابعة التجاوزات المنوه عنها في التحقيق وخصوصاً التعديات التي قام بها المدعو إبراهيم شامية على العقارين ١٥١٦ و١٣١٩، وطلبت في قرار صادر عنها إزالة المخالفات الواقعة عليهما، ثم توالت الأحداث، وتم عزل إبراهيم شامية من منصبه كرئيس لاتحاد الفلاحين..

بعد ذلك أصدر وزير الزراعة والإصلاح الزراعي الدكتور عادل سفر القرار ١٠١ بتاريخ ٢٠٠٦/٧/٣ قضى في مادته الثانية بنزع يد المتجاوزين على العقار ١٥١٦ في منطقة زاكية ـ ريف دمشق بوصف هذا العقار أملاك دولة، والمتجاوز على الأرض وفق قرار السيد وزير الزراعة هو إبراهيم شامية رئيس اتحاد الفلاحين السابق والمساحة المتجاوز عليها وفق ما جاء في قرار (النزع هي: ١٧٠ متراً مربعاً بناء، و١٨ دونماً مروية، و٩٨٣٠ متراً مربعاً مزروعة بالأشجار المثمرة. كما جاء في قرار السيد وزير الزراعة في مادته الرابعة تحصيل مبلغ ٥٠ ألف و١٦٠ ليرة سورية من المتجاوزين تسدد لخزينة الدولة، أما المادة الخامسة من قرار السيد وزير الزراعة فطلبت من السلطات الأمنية تنفيذ أحكام المادة الثانية أي نزع يد المتجاوزين على العقار.

ولكن الغريب أن قرار وزير الزراعة لم ينفذ منه شيء على الإطلاق وبقيت أرض أملاك الدولة البالغة مساحتها حوالي ٢٨ دونماً مستغلة ومستثمرة من المتجاوزين.

ورغم أن المسؤولين في وزارة الزراعة قد أكدوا أنه لم يطرأ أي تغيير على قرار الوزير، وأن الوزارة ما زالت تطالب بتنفيذ القرار ١٠١ إلا أن التنفيذ الذي يقع على عاتق محافظة ريف دمشق وتحديداً ناحية زاكية لم يتم بعد ...

والسؤال لماذا تتلكأ الجهات الشرطية في محافظة ريف دمشق بتنفيذ قرار وزير الزراعة؟ ولماذا لا تساهم في وضع حد للاعتداء على أملاك الدولة؟

■■

موقع «قاسيون» الإلكتروني.. إلى الأمام

يقوم موقع «أليكسا» باستعراض يومي لأهم المواقع على الفضاء الإلكتروني العالمي وذلك وفق إحصاء دائم مستمر ودقيق لأكثر من أربعة ملايين موقع، يرتكز على عدد الزوار الحقيقيين لكل موقع وعدد الأبواب والأقسام والنوافذ التي تم تصفحها، وما يزال موقع «قاسيون» وفق عملية الإحصاء المستمرة هذه يسير قدماً إلى الأمام.. وإليكم الترتيب العالمي لبعض المواقع السورية وفق حصيلة يوم الثلاثاء ٢٠٠٦/١٠/١٠.

ترتيب المواقع السورية حسب موقع Alexa في ٢٠٠٦/١٠/١٠

اسم الموقع	الترتيب العام «حسب آخر ٣ أشهر»	آخر اسبوع	اليوم
١ـ سيريا نيوز	٢.٢٣١	٢.٢٧٩	١.٩٨٥
٢ـ الثورة	٩.٦٢٤	٩.٦٩٢	٧٩٣٢
٣ـ سيريا نوبلز	١٧.٠٤٦	٢٧٣٧٠	١٩.٣٤٤
٤ـ التلفزيون السوري	٢٣.٣٥٢	٢٢.٧٥٧	٢٠.٣٣٨
٥ـ سانا	٢٠.٩٤٧	٢٤.٦٦٩	٢٠.٣٥٠
٦ـ جريدة تشرين	٢٥.٨٤٥	٣٣.٩٢٦	٣٨.٠٦٥
٧ـ جريدة قاسيون	٧١.٨٢٤	٥٠.٠٧٩	٤٠.٩١٥
٨ـ الجمل	٣٧.٠١١	٤٧.١٤١	٦٢.٠٧١
٩ـ النور	١٣٠.٩٣١	١١٢.٤٤١	٧٩.٩٣٦
١٠ـ جريدة البعث	١٠٣.٧٤٥	١٢٥.٠٩٦	/
١١ـ شام برس	١٢٤.٨١٠	٢٣٩.٩٨٦	/
١٢ـ الرأي	١٨٧.٩٢٥	٢٤٠.٢٠٧	/
١٣ـ صوت الشعب	٦٦٥.٣٢٧	٢٥٦.٦٢٠	/
١٤ـ المركز الاعلامي العربي	٦٢٥.١٥٦	١.٥٢١.٧٩٦	/
١٥ـ مركز المعطيات	١.٢١٧.٩٢٩	/	/

أزمة البنى السياسية السورية

سنختلف رأياً مع الكثيرين عندما نقول إن منطقتنا تشهد اليوم أحداثاً تاريخيةً ستترك أثرها على مجمل الوضع في المنطقة، وسيتهمنا الكثيرون بالمبالغة عندما نقول بأن ما يجري اليوم في المنطقة، وما سيجري لاحقاً، سيترك أثره على مجمل الوضع العالمي. هذا الاتهام سوف يصبح إدانة بالفنتازيا السياسية عندما نؤكد: أن ما جرى في لبنان من حرب عدوانية مبيتة عليه، وما حققته المقاومة اللبنانية من انتصار فريد في التاريخ العربي المعاصر، ليس سوى الجولة الأولى من الحرب المقررة على المنطقة، وليس سوى اختبار بسيط للقوى، مقارنة مع ما سيجري من استعار شديد لحرب أمريكية صهيونية على المنطقة –وهي عسكرية حصراً- غير محدودة بالقسوة والشدة والاتساع، وما تلك الحرب منا ببعيدة، بل هي أقرب بكثير مما يتصوره المبتدئون في السياسة.

قبل الدخول في موضوعنا، يبدو أننا بحاجة إلى توضيح ما يهرب الكثيرون من توضيحه على علمهم به، وهو أن هذه الحرب قد حسمت بشكل نهائي تبلور محورين في المنطقة :

الأول: التيار المقاوم: مشكلاً من المقاومة الفلسطينية واللبنانية والعراقية وسورية وإيران، مضافاً إليهم كتلة كبيرة مهمشة ومستلبة الإرادة حتى الآن، وهي الشعوب العربية.

والثاني: تيار الشرق الأوسط الجديد : وقوته العسكرية أمريكا وإسرائيل والأنظمة العربية قاطبة وقوى الليبرالية الجديدة و ١٤ آذار اللبناني والفلسطيني وغيرهم...

بناءً على ما تقدم من قناعة بحتمية قدوم الجولات الجديدة القاسية من الحرب، ومن التبلور الساطع لمحوري مشروع الشرق الأوسط الجديد والمشروع المقاوم له، وباعتبارنا لأنفسنا جزءاً مكوناً وأساسياً من المشروع المقاوم، فإنه يُفترض بنا معرفة ممكناتنا وكوابحها للتحكم بها وضبط مآلات تطور الوضع في المنطقة.

إننا ندعي أن هنالك أزمة حقيقية في البنية السياسية السورية. ولكي لا يفسر كل امرئ كلامنا على هواه، نسارع فنعرف الأزمة بأنها تلك الحالة الحاملة لتناقضات داخلية، متعاكسة ومتساوية بالشدة، محصلتها المؤقتة هي الصفر، الذي لا يلبث حتى يتحول إلى قيمة ايجابية أو سلبية. كما إننا نسارع فنقول أن موضوع هذه الأزمة هو البنى السياسية السورية جمعاء، حكومة... وجبهة ... ومعارضة ... وبين بين ... وكل البنى السياسية بل والشعبية فيها .

وبشكل أكثر تجسيداً فإننا نعني الحكومة السابقة والحالية والقادمة.... النواب السابقين والحاليين واللاحقين.... أعضاء المكاتب السياسية واللجان المركزية السابقين والحاليين واللاحقين... جبهة ومعارضة وبين بين ... إننا نقصد كل من يظن نفسه أنه يعمل بالسياسة ....

إلا من رحم ربه...

ولئن تبدت هذه الأزمة/الاستعصاء في السنوات القليلة الماضية، بين تيارين واضحي المعالم والاتجاهات؛ فإن خطورة الأزمة/الاستعصاء الحالية تمثل خطورة أشد. كونها لا تتعلق بالنوايا غالباً بل ببنية من ينوي. وسيان في النتيجة بين النوايا الحسنة والرديئة إذا كانتا تقومان بالأداء نفسه.

ولئن كنا في هذا المقال غير معنيين بمعالجة اتجاهات المساومة المعلنة بتوجهاتها ونواياها المعروفة، والمدلل عليها بسياساتها، وخاصة الاقتصادية منها؛ فإن ما يذهل المتابع هو اجتماع سوء السياسة مع سوء الأداء، فيصدق المثل العربي القائل «أحَشَفاً وسوء كيلة؟؟ ❖».

هذا الحشف وسوء الكيل الذي يجد تعبيره الأمثل في: سياسة الحكومة الحالية/الحشف، وسوء الكيل/أداؤها، لا يقتصر على حكومتنا الجليلة فحسب-والتي أصبح إسقاطها وإسقاط سياساتها ضرورة وطنية- بل يتخطاها إلى مجمل البنى السياسية التقليدية القائمة.

ولكي لا يكون حديثنا مجرداً دعونا نتساءل عن ردود فعل كل –وأؤكد كل- البنى السياسية التقليدية من الخطاب المقاوم الذي قدمه رئيس الجمهورية في مؤتمر اتحاد الصحفيين:

– وزراء يصححون لرئيس الجمهورية!!!!!

– نواب يجدون في الخطاب سيرا في الانعزال، والطيب منهم يجد أن سبب هذا الخطاب هو الضغط الذي تتعرض له الحكومة!! أي أنه ليس خياراً مقاوماً لمشروع الشرق الأوسط الجديد !!!!(يمكن فشة خلق)!!!!؟؟

– حزب جبهة يفكر رئيسه ملياً ثم يستنتج بجلال ووقار شديد وتجهم ضرورة تدقيق التعابير الواردة في الخطاب!!!!!

– حزب جبهة آخر يرى أمينه العام أن الخطاب جيد ولكن السؤال هل نحن قادرون على المواجهة!!!!!

– الأحزاب المسكينة التي تسمي نفسها معارضة تنتظر بفارغ الصبر موعدها المقدس مع التغيير الكبير في ٨ تشرين الأول، ليتحول هذا اليوم المقدس إلى رقية منحها إياهم شيخ الطريقة ترقيهم من غائلة المواقف!!!! (المضحك أن ٨ تشرين الأول ٢٠٠٦ قد مضى ولم يحدث الزلزال الذي سيجعل السلطة تأتيهم منقادة إليهم تجرجر أذيالها)!!

أما الجماهير الشعبية فلا أظن أن أحداً سوف يجادلنا في ارتياحها وحماسها لكل خطاب مقاوم رغم ما تعانيه من حكومة «الحشف وسوء الكيلة».

لعل الأمر في الحقيقة لا يستقيم والعرض التوصيفي السريع الذي قدمنا... لعل الأمر بحاجة إلى إعادته إلى أصله فندرك كنهه وممكناته؟؟

أكاد أعتقد أن الأصل فيما رأيناه وتبدى لنا في النتائج، هو حالة الجدب والقحط التي لازمت الحياة السياسية في العقود الأخيرة .... تلك الحالة التي لم تسمح بخلق سياسيين قادرين على إدراك الواقع السياسي والتحكم به لأهداف محددة!!!.

بل لعل الأصل في الأمر يتوضح عندما نجد أن هذه القوى والبنى السياسية تحوي عجزها في داخلها ... إنه العجز الناتج عن مشكلة معرفية لديها بالأساس، نستطيع توصيفها من خلال دراسة آلية تشكلها .. فنجد أن الآلية التي شكلتها هي آلية (الفهلوة)...

ادعت تمثيل مصالح الجماهير ولم تكن تمثل إلا مصالحها الشخصية الضيقة فلم تفرزها أية طبقة فكانت هجينة غير أصيلة ... استخدمت (الفهلوة) في فكرها، و(الفهلوة) في سياستها، و(الفهلوة) في تقديم نفسها على أنها هي النخبة السياسية، و(الفهلوة) في بناء ثرواتها ....

والآن .. عندما تواجهها مشكلة أن يبقى هذا الوطن أو لا يبقى؛ فإنها تعالج هذه القضية بـ (فهلويتها) المعتادة لتضحك على الأنظمة العربية برأب الصدع العربي، ولتضحك على الأمريكان بسحب الأوروبيين والأنظمة العربية منهم، ولتضحك على الأوروبيين بالانفتاح الاقتصادي، والشراكة الأوروبية-المتوسطية، والخصخصة، وتقديم الوعود لهم بالامتيازات، ولتضحك على نفسها وعلى شعبها بأن ما جرى من انتصار للمقاومة اللبنانية البطلة قد أبعد الحرب عن سورية، وأن الإسرائيليين لن يجرؤا على تكرار العدوان؟!.

بل إن حكومتنا الحكيمة وسياستها في الإبداع، لا تتوقف عن هذا الحد من الـ (الفهلوة) بل تتخطاها إلى تنظير عجيب غريب عزّ نظيره حتى في جمهوريات الموز .

فهي:

حكومة الفقراء والأغنياء على السواء!!!!

حكومة الكادحين والرأسماليين!!!!

حكومة الفلاحين وكبار الملاك!!!!

حكومة المستثمرين والمستثمَرين!!!!

حكومة الناهبين والمنهوبين!!!!

حكومة الاشتراكية والرأسمالية !!!!

حكومة الصداقة مع تشافيز والأخوة مع مبارك وعبدَي الله!!!!

دون أن تدرك حتى الآن أن تشافيز اليوم يواجه كل تكالب العالم الرأسمالي على بلاده ليس بـ (فهلويته)، بل بانحيازه الواضح الصريح إلى فقراء وعمال وفلاحي فنزويلا، وعدائه الواضح لناهبي شعبه من ممثلي الاحتكارات الأجنبية وكبار الملاك!!!!

أما مصيبة (فهلوبينا) أنهم لم يدركوا حتى الآن، أنه قد انقضى عهد أنصاف المواقف، وأن مشروع الشرق الأوسط الجديد وما يعنيه من سعي دائب تكرار ما يجري في العراق في كل بلدان المنطقة؛ هو مشروع حياة أو موت للعدو الأمريكي، وكذلك لإسرائيل الصهيونية، وأن هذا المشروع لا يحتاج إلى كبير علم لمعرفة حقيقته، إذ يكفيهم لمعرفته قراءة ما تصرح به الآنسة الجذابة رايس، والعجوز الخرف بيريز، الذي يعرف تماماً ما يريد، وإن كان خرفه لا يسمح له بمعرفة ما تملكه شعوبنا من إرادة المقاومة.

بكل تأكيد، لن تدوم هذه الأزمة/الاستعصاء طويلاً، فالحياة كفيلة بحلها بأسرع مما نتصور.

إنه الحل الكفيل بخلق البنى السياسية الجديدة، الأصيلة، المعبرة حقيقة عن إرادة الشعب الجذرية في مجابهة مشروع الشرق الأوسط الكبير والجديد –والليلكي إن شئتَ- بل والانتصار عليه.

إنها البنى الجديدة المنحازة بوضوح إلى جماهيرها والملتصقة بهم والمعبرة عنهم...

إنها البنى الجديدة التي تتبع سياستها من احتياجات شعبها ووطنها في العيش بكرامة، فتستمد قوتها من قوته، وطاقتها من طاقاته... فتنظمها مُشكلة قوة لا تُقهر...

لأنها القوى الجذرية ....

لأنها القوى الصاعدة وفق منطق التاريخ....

لأنها قوى الحق ....

■ **ماهر حجار – حلب**
m.hajjar@kassioun.org

❖ مثل عربي قديم يضرب لمن يَظْلِم من وجهين. والحشف هو التمر الرديء.

وأصل المثل: أن رجلاً اشترى تمراً من آخر، فإذا هو رديء، وناقص الكيل. فقال المشتري (أحَشَفاً وسوء كيلة؟). أنظر مجمع الأمثال للميداني.

الجيش النظامي والمقاومة الشعبية...

تسليح جميع الرجال البالغين في المجتمع المشاعي القبلي، كان أمرا ضروريا يقتضيه الدفاع عن القبيلة ومن أجل الصيد أيضا، كان السلاح ملكا مشتركا بين جميع أعضاء القبيلة، مع تقسيم العمل ونشوء الحرف تنوع السلاح، أصبح ملكية فردية تعتمد ملكيته على السمات الجسمانية للفرد، القوة السرعة.. لم يكن زعيم العشيرة أو مجلس العشيرة قادرا على فرض أي قرار لا توافق عليه الغالبية المطلقة لأعضاء العشيرة لأن الجميع مسلحون، فالسلاح سلطان ما بعده سلطان، نظم المسلحون بفصائل تعمل ذاتيا دون أوامر تصدر عن سلطة مركزية. سادت في هذه المرحلة الديمقراطية العسكرية.

العاقبة التي لامناص منها لتفسخ الملكية المشاعية الهامدة ونشوء الملكية الخاصة وتشكل الطبقات واختراع الدولة، هو نزع السلاح من أيدي الشعب، لأن السلاح إذا بقي في أيدي العبيد استحالت السيطرة عليهم، وشكلت جيوش من المرتزقة مهمتها قمع تمردات الطبقات الكادحة والشعوب، لكن التاريخ عاقب الطبقات الاستغلالية على نزع السلاح من أيدي الشعب بجعل المرتزقة ينكلون بالطبقات الاستغلالية، بأسيادهم، ينتزعون منهم الحكم والأرض والمال وتحولت الدولة من خادمة للمجتمع إلى سيدة عليه، تاريخنا العربي يقدم أمثلة ساطعة فالمرتزقة الأتراك نكلوا بالخلفاء العباسيين والمماليك نكلوا بالأيوبيين إلى آخره.

عند بدء الدعوة الإسلامية لم تكن الدولة قد نشأت بعد في شبه الجزيرة العربية لأن قبائل الرعي تأخرت زمنا طويلا عن قبائل الزراعة في إقامة دولها لذلك كان السلاح منتشرا داخل القبائل لحمايتها من غزوات القبائل الأخرى والدفاع عن قطعان الماشية من السلب والنهب. الظرف التاريخي حدد الطريق الذي سارت عليه الدعوة الإسلامية، لم يكن بإمكان الرسول محمد (ص) تجاهل دور السلاح المشرع صنعه واستخدامه لا بل التباهي به. أمن السلاح للمسلمين الأوائل إمكانية الدفاع عن النفس ضد العنف الرجعي لسادة قريش. من هنا يمكن فهم وتفسير شرعية العنف الثوري في الإسلام، أما في فلسطين الزراعية فكان النظام العبودي سائدا والدولة قائمة وهي التي نزعت السلاح من أيدي العبيد منذ زمن بعيد، بدأت الدعوة المسيحية والإمبراطورية الرومانية المدججة بالسلاح جاثمة على صدرها، حكم الظرف التاريخي الملموس السيد المسيح عليه السلام وأرغمه على اختيار طريق السلام لنشر المسيحية لتفادي، لتحاشي التصادم مباشرة مع الحكام الرومان، ومع ذلك اضطهدوه ونكلوا به.

الدعوة السلمية كلفت المسيحية مئات الآلاف من الشهداء وثلاثمائة سنة كي يعتنقها قسطنطين الكبير بعد تفريغها من محتواها التحرري، واحتاجت إلى مائة وخمسين سنة أخرى لتحطيم نظام العبودية في روما وتحرير العبيد بعدما اعتنقتها قبائل السلاف والجرمان المسلحة، السلاح الثوري أعاد للمسيحية مضمونها التحرري والإنساني، في حين استطاع المسلمون نشر الإسلام من الأندلس إلى حدود الصين خلال مئة سنة بأقل الخسائر، وخلص الإسلام شعوب بلاد فارس وآسيا الوسطى من الوثنية وتعدد الآلهة ودفع البشرية إلى الإمام بتحطيمه نظام العبودية السائد في بيزنطة وبلاد فارس جوهر المسيحية والإسلام واحد هو التوحيد وتحرير العبيد .

واضح تماما أن البابا بتصريحاته الأخيرة يقرأ التاريخ بانتقائية مغرضة، ثم هل بتحريضه ضد الإسلام كان مخلصا لتعاليم السيد المسيح الداعية للسلام، أم أنه كان يقدم ذريعة سياسية للمحافظين الجدد القابعين في البيت الأبيض لتبرير العنف الرجعي ضد شعوب المنطقة أمام الشعب الأمريكي، ولخلق فتن طائفية في المنطقة العربية والإسلامية، أم أنه يقوم بالدعاية لسياسة المحافظين الجدد المنهارة شعبيتهم على أبواب انتخابات الكونغرس؟؟

ما هكذا تورد الإبل يا نيافة الحبر الأعظم!!

لحسم الصراع بين البرجوازية الصاعدة والإقطاعية الرجعية سلحت البرجوازية التقدمية الشعب، ففي كل الثورات البرجوازية كان الشعب مسلحا، العنف الثوري لفصائل الفلاحين المسلحة أمن انتصار البرجوازية على الإقطاع، لكن بعد أن تنتصر وتستلم الحكم تنزع السلاح من الشعب مثلها مثل جميع الطبقات الاستغلالية السابقة، تحت شعار عودة النظام ومنع الفوضى، سادت في التشكيلة الرأسمالية الديموقراطية المدنية.

تطلبت الحروب التحريرية التي خاضتها البرجوازية وفيما بعد الحروب الإمبريالية على المستعمرات جيوشاً ضخمة لم تعرفها البشرية من قبل، تأمين هذا العدد من المرتزقة يحتاج إلى أموال طائلة، لذلك أكرهت على فرض التجنيد الإجباري الذي يعتبر بداية عودة السلاح إلى الشعب، فتدريب الطبقة العاملة والفلاحين على استعمال الأسلحة الحديثة سهل قيام الثورة الاشتراكية، طالب لينين الثوريين تعلم فن الحرب خلال خدمتهم الإجبارية لأن التفاني في سبيل الثورة لا يكفي لنجاحها بل يتطلب المهارة وإتقان استعمال الأسلحة..

كل الانتصارات التي حققتها حركة التحرر العربية في أواسط القرن الماضي يعود إلى نفوذها الكبير داخل الجيوش العربية الذي تحقق بفضل التجنيد الإجباري وتطوع الكادحين في الجيوش العربية..

أدركت الطبقة العاملة والجماهير الشعبية من خلال تجربتها العملية أن الجيش النظامي والشرطة هو أداة للسيطرة الطبقية بيد البرجوازية والملاكين العقاريين لقمع أي تمرد تقوم به الطبقة العاملة والجماهير الكادحة، لذلك أول عمل قامت به كومونة باريس هو حل الجيش الدائم والشرطة، أعلنت أن القوة المسلحة الوحيدة هي الحرس الوطني الذي يتألف من جميع المواطنين القادرين على حمل السلاح، لكن بعد هزيمة الكومونة نزعت البرجوازية السلاح من الشعب مرة أخرى، ونكلت بالكومونيين، تتكرر مطالبة البرجوازية الروسية بنزع السلاح من الشعب، فبعد انتصار ثورة شباط عام ١٩١٧ وتربع البرجوازية الروسية على سدة الحكم طالبت بنزع السلاح من الطبقة العاملة والشعب، لكن تطور الثورة لم يسر وفق رغبة البرجوازية، وتفجرت ثورة أكتوبر، انتصرت الثورة بالثبات على المبادئ التي أنضجتها ثورات القرن التاسع عشر.. انتصرت الثورة بقوة سوفيتات العمال والجنود المسلحين.

نتيجة للحرب الأهلية في لبنان تفككت الدولة وغاب دورها الدفاعي الضعيف أصلا بسبب شعار(قوة لبنان في ضعفه)، اجتاحت إسرائيل الجنوب اللبناني عدة مرات وصلت في إحداها إلى بيروت دون مقاومة تذكر، أرغم أهالي الجنوب على حمل السلاح للدفاع عن النفس، نشأ حزب الله بالضرورة كطليعة تنظيمية وسياسية للمقاومين للاحتلال الإسرائيلي. بعد اتفاق الطائف واقتناع الجميع بضرورة وجود الدولة المركزية القوية بدأ تشكيل الدولة على أسس جديدة في البداية صبت كل جهودها لأعمار الخراب الذي خلفته الحرب الأهلية لذلك بقيت أسلحة الجيش قديمة الأمر الذي حافظ على دور المقاومة الشعبية وشرع وجود السلاح بأيدي المقاومين للدفاع عن أهالي الجنوب، تمكنت المقاومة من طرد المحتلين بتضحياتها اللامحدودة، وقدمت سابقة يحتذى بها، وأقامت الحجة على الحكام العرب الذين استسلموا للشرعية الدولية العاجزة في ظل سيطرة القطب الأوحد الآن أصبح سلاح المقاومة عقبة جدية أمام توقيع اتفاق ١٧ ايار جديد لإقامة الشرق الأوسط الجديد الكبير الذي تروج له الإدارة الأمريكية، الغاية الرئيسية، الجوهرية للحرب الأخيرة التي شنتها إسرائيل على لبنان هو تطبيق القرار ١٥٥٩ اي نزع سلاح حزب الله الذي عجزت البرجوازية عن نزعه بالمناورات واللف والدوران إن البرجوازية اللبنانية القوادة والعاهرة بنفس الوقت مرعوبة ومذعورة من وجود السلاح بأيدي الشعب، تخنع وتذعن لحلف الناتو والجيش الإسرائيلي لحماية سلطتها ومصالحها من الجماهير الشعبية المسلحة، أثبتت التجربة اللبنانية مع إسرائيل والسورية مع الأخوان انه لا يوجد تناقض لا حل له بين الجيش النظامي ووجود مقاومة شعبية، إن المطالبة بنزع سلاح المقاومة في الظروف الحالية التي تمر بها الشعوب العربية والإسلامية هو خيانة وطنية من الدرجة الأولى.

■ **رياض اخضير**
r-akhder@kassioun.org

نداء

إلى الشعب السوفييتي...

نعلن التعبئة العامة للشعب بكامله في سبيل الانتصار!

أيها الرفاق، والوطنيون السوفيت، يا مواطني الاتحاد السوفيتي!

اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي ومجلس رئاسة السوفيت الأعلى في الاتحاد السوفيتي يناشدانكم في هذا الوقت العصيب بالنسبة لمصير وطننا لرص صفوفكم في النضال لتطبيق إرادة الشعب السوفيتي التي أعلن عنها في استفتاء ١٧ آذار (مارس) من العام ١٩٩١ على أرض الواقع، والتي تنص على "بقاء الاتحاد السوفيتي"!

في العام ٢٠٠٨ يجب أن تجري الانتخابات الرئاسية في روسيا الفيدرالية، التي يمكن أن تكون مصيرية. ينوي أحد قادة الحركة الشيوعية العالمية المعترف بهم، رئيس الحزب الشيوعي السوفيتي أوليغ سيميونيفيتش شينين أن يخوض المنافسة في هذه المرة. لا يوجد في البلاد اليوم رجل سياسة يعادل أوليغ سيميونيفيتش شينين بخبرته العظيمة في مجال الإدارة الإنتاجية، والقيادة السياسية. وهو كمناضل حقيقي في سبيل مصالح الشعب العامل يحقق في الحياة بشكل دؤوب قرارات المؤتمر الثالث والثلاثين للحزب، الذي أحيا الحزب الشيوعي السوفيتي الموحد، ويتابع بأمانة نهج لينين وستالين، ويناضل دون مساومة في سبيل قضايا الخير، والسعادة، والعدالة.

إنّ اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي ومجلس السوفيت الأعلى في الاتحاد السوفيتي يدعمان ترشيح أ . س . شينين إلى منصب رئيس روسيا الفيدرالية في انتخابات العام ٢٠٠٨ وسيعملان كل ما في وسعهما لتحقيق نصره

ما الذي حمل أ . س . شينين لاعتماد هذا النهج السياسي؟

1 . لقد جرى **عدوان إعلامي . بسيكولوجي** واسع غير معلن ضد بلادنا، هدفه تدمير الشعب السوفيتي. وتظهر للعيان عملية احتلال الاتحاد السوفيتي سواء من العدو الخارجي، أو "الطابور الخامس" السري من المرتدين والخونة الداخليين.

2 . لقد تمت تجزئة الاتحاد السوفيتي بالقوة، وأصبح الشعب السوفيتي من غير إرادته شعباً مقسماً. يحكم جمهوريات "الدول المستقلة" حالياً، (باستثناء بيلاروسيا) أنظمة كومبرادورية برئاسة دمى صنيعة الغرب والولايات المتحدة الأمريكية. وتعتمد الآن القرارات التي تمس حياة شعوب بكاملها، ليس في عواصم هذه الدول، بل في واشنطن . مركز العولمة العسكرية . السياسية والمالية . موقد العدوان والنهب والقرصنة والإرهاب العالمي.

3 . يقوم الأعداء الداخليون والخارجيون بتقطيع روسيا الفيدرالية باعتماد مبدأ "فرق تسد". لقد أصبحت الجمهوريات ذات الاستقلال الذاتي في روسيا الفيدرالية "دولاً" بكل وضوح، بنشر سيادتها على أراضيها. أصبح لكل منها دستور، ورؤساء، وبرلمانات، وحكومات، **باستثناء الشعب الروسي**، الذي يحرمونه من انتمائه القومي، وحق تقرير المصير، والسلطة، والحكومة، ومن المؤسسات الثقافية . القومية. ومن خلال عملية الإبادة الشاملة للشعب العظيم، الذي يشكل ٤/٣ تعداد السكان، يحاولون وصف النهضة الطبيعية لوعي الروس بالـ "فاشية روسية". **لقد أصبحت عملية خلق وضخ العداوات والحقد سلاحاً لدى السلطة موجهاً ضد الشعب بمجمله**

4 . تعد مؤامرة بيلجوفسكي التي وقعت في ٨ كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٩١ . عملاً إجراميا لخيانة الدولة من قبل يلتسين . كرافتشوك . شوشيكوفيتش، الذين لا يملكون الصلاحيات على مثل هذا العمل، **الذي لم يحصل على القوة القانونية والشرعية**. لم تكن جلسة مجلس السوفيت الأعلى لجمهورية روسيا الفيدرالية الاشتراكية السوفيتية التي جرت في ١٢ كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٩١، والتي كما أعلن صادقت على فعلة الموقعين الثلاثة، **لم تكن قانونية**. لقد حضر الجلسة من أصل ٢٥٠ عضواً من أعضاء مجلس السوفيت الأعلى لجمهورية روسيا الفيدرالية الاشتراكية السوفيتية ١٤٧ عضواً (وليكتمل النصاب حسب نظام المجلس يجب حضور ١٦٧ عضواً). **يبقى الاتحاد السوفيتي الذي تم تفتيته قانونياً موجوداً، أما جميع الأنظمة الحالية في روسيا الفيدرالية والجمهوريات السوفيتية فهي غير شرعية، وتعد ديكتاتوريات برجوازية قمعية لا تمتلك أية صلاحيات شرعية ولا قانونية من قبل الشعوب.**

5 . لم تخرج أية جمهورية اتحادية بشكل **قانوني** من بنية الاتحاد السوفيتي. لقد قرر "مجلس الدولة في الاتحاد السوفيتي" في أيلول (سبتمبر) عام ١٩٩١ بشكل غير دستوري، وخرقاً للدستور فصل الجمهوريات البلطيقية. باستيلاء العشائر القومية على السلطة في الجمهوريات السوفيتية حولتها إلى ديكتاتوريات فاشية، ترفض حق شعوب الجمهوريات المستقلة في حرية تقرير مصيرها، مما أدى إلى وقوع نزاعات دموية، لم تسوَ حتى الآن، وإلى ظهور "جمهوريات غير معترف بها": جمهورية بريدنيستروف الملدوفية، وأبخازيا، وأوسيتا الجنوبية، وناغورني كاراباخ. وينمو النزاع الإثني في جمهورية القرم المستقلة.

لقد **استولت** السلطات الناشئة في الجمهوريات السوفيتية على الملكية الواقعة في أراضيها، بما في ذلك الملكية العامة، خارقة بذلك القانون الخاص بـ "نظام معالجة المسائل المتعلقة بخروج إحدى الجمهوريات من الاتحاد" والمعتمد في ٣ نيسان (ابريل) عام ١٩٩٠ . هكذا يعيش الشعب السوفيتي، والبشرية جمعاء خلال العشرين سنة الماضية في ضباب الكذب، الصادر عن صخب وضجيج غارباتشوف . يلتسين . بوتين!

6 . يعد زمن قيادة الرؤساء المعادين للشعب . مرحلة كارثية، لم تعرف البلاد مثلها منذ زمن الاحتلال الفاشي. "سننتصر على روسيا عندما يقتنع الأوكرانيون والبيلاروس أنّهم ليسوا روساً"، . هكذا نفخ الفاشيون في الأبواق في العام ١٩٤١ . لقد فعل "الديموقراطيون" المتوحشون كل ما في وسعهم لتحقيق هذه المزاعم الفاشية. لقد بلغت الخسائر البشرية على أراضي الاتحاد السوفيتي ٤٥-٤٨ مليون إنسان. ودمرت الصناعة، والزراعة، ودفاعات البلاد، التي بنيت خلال سبعين عاماً بالعمل البطولي لعدة أجيال من الناس السوفيتيين. لم يصبح مواطنو أية دولة من "الدول المستقلة" أكثر غنىً. لقد أصبح . "المستثمرون" الأجانب هم الملاك الجدد، وأصبحت جميع خيرات البلاد تعود لهم.

7 . لقد أدى تدمير الاتحاد السوفيتي كسند في القانون الدولي إلى انهيار البنية الدولية متعددة الأقطاب. لقد شكلت الهيبة السياسية والقدرات العسكرية للاتحاد السوفيتي حاجزاً منيعاً في وجه غطرسة الهيمنة والتوجهات والتطلعات العدوانية للولايات المتحدة الأمريكية. لا توجد اليوم قوة جدية تواجه جنونها، وهذا يعني أنّه سيلي المآسي التي حلت بشعوب الاتحاد السوفيتي، ويوغسلافيا، والعراق دولاً أخرى، تدافع عن سيادتها واستقلالها، وطريقها في التطور.

المخرج يعلن عن ذاته . لقد حان أوان تغيير السلطة! تكفينا المحن والبلاء الناجم عن الرؤساء . خدم البرجوازية العالمية، المتخمين والمتلاحمين في عدائهم للاتحاد السوفيتي، والاشتراكية والشعب السوفيتي. توجد إمكانية للتغيير السلمي في البلاد، بتعبئة الجماهير الشعبية حول المرشح السوفيتي أ . س . شينين.

تنتصب مهمة لإحياء وحدة البلاد، والشعب السوفيتي، وأسس الاشتراكية. الخطوة الأولى على هذا الطريق هي التحقيق الفعلي لاتحاد روسيا وبيلاروسيا. **لا مجال للنقاش** في ضرورة إعادة النظر في السياسة الخاصة بالديون الخارجية، وإخراج رأس المال إلى الخارج، وتصدير الكميات الضخمة من الغاز، والنفط، والخشب، والمعادن وغيرها من المواد الأولية.

يجب إقامة ديكتاتورية البروليتاريا في صيغة السلطة السوفيتية، ومنظومة تخطيط الاقتصاد الوطني. السند الأهم لذلك ، هو الاتحاد الراسخ للطبقة العاملة، والفلاحين والإنتليجنتسيا العاملة.

سمعنا حتى الآن ممن يسمى بالمعارضة البناءة خطابات فارغة، برامج ضبابية. والآن ولأول مرة خلال هذه السنين ينوي شيوعي سوفييتي الوصول إلى السلطة! لأول مرة يعلن صراحة عن إعادة بناء الاشتراكية واستعادة الملكية العامة

I . السلطة والمحاسبة

١ . سيتم قبل كل شيء قنونة المسؤولية الجزائية للرئيس، وأعضاء الحكومة، ونواب جميع المجالس على كافة المستويات على سوء أحوال الناس. سيتم خلق الظروف التي لن يصبح بموجبها بإمكان المغامرين السياسيين، القابعين في السلطة أن يثروا، ويتمسكوا بالسلطة زاعمين أنّهم لا يستطيعون فعل شيء دافعين ملايين الناس إلى المعاناة والفقر.

٢ . سيتم قانونياً تدعيم أسس المراقبة على البضائع المنتجة، وتوزيعها بشكل مباشر على المنتجين والمشاركين في العملية الإنتاجية، وسط الفعاليات العاملة في المجالات الاستخراجية والصناعية والنقل والزراعة.

من خلال إحياء الملكية الشعبية في البلاد، وزيادة إنتاجية العمل والتحقيق العملي للملكية العامة ستعطى السلطة في التجمعات العمالية قانونياً إلى مجالس العمال . هيئات الإدارة الذاتية المسؤولة، التي تنهي انعدام المسؤولية الشخصية.

٣ . سيتم قانونياً تطبيق المراقبة الجماعية ومسؤولية المواطنين على صندوق السكن والمساحات التابعة لمكان السكن، مع الانتقال التدريجي لنظام الإدارة المحلية التامة للسكان. سيتم إعطاء الحق للمؤسسات العلمية، والتعليمية، والصحية، والرياضية والثقافية بأن تقوم بتوزيع كوادرها وموارد المادية والمالية.

II . الإصلاح الاجتماعي - الاقتصادي

١ . من أجل إعادة جميع إنجازات الاشتراكية إلى الناس سيتم تأميم الأرض، والموارد الطبيعية، والغابات، ومصادر المياه، ومنظومة الإقراض المالية، والسكك الحديدية، والاتصالات والمعلوماتية، ومجمع الطاقة والتدفئة، والنقل الجوي والبحري والنهري والبري، والمصانع الخفيفة والثقيلة، والمجمع الصناعي العسكري. وسيتم وضع قاعدة تطور البلاد الصناعي والزراعي.

باعتماد الاجراءات التالية:

أ) القضاء على البطالة وما يسمى سوق العمل . الأساس الأول لاستغلال العمال؛

ب) إطلاق عملية تكامل الشعوب الشقيقة، التي ستتوج خلال سنتين إلى ثلاث سنوات بإعادة وحدة البلاد، لأن الملكية العامة على وسائل الإنتاج تجمع وتوحد جميع الأمم والشعوب أما الملكية الخاصة فتفرقهم؛

ج) السماح بتشكيل صندوق عام لتطوير العلم، والتعليم المجاني، والخدمات الصحية، والضمان الاجتماعي للطلاب، والمتقاعدين والمعوقين؛

د) تأمين المياه والغاز والكهرباء المجانية لجميع السكان؛

هـ) تخفيض كلفة السكن إلى نسبة ٢-٣٪ من الدخل كما كانت في العهد السوفيتي؛

و) المساعدة في البدء ببناء المجمعات السكنية والقرى الحكومية، وخاصة على طول الحدود لحمايتها.

٢ . إحياء الزراعة . أي تأمين الأمن الغذائي والتمويني للبلاد، ومنح السكان المواد الغذائية النظيفة بيئياً.

ولهذه الغاية سيتم:

آ) إعطاء الأولوية في الرعاية للملكيات الكبيرة ذات الإنتاجية الأعلى؛

ب) لا يمكن النهوض السريع بالقرية من غير قيام محطات الآلات الإنتاجية، والتي ستصبح أداة الدولة لمساعدة الريف؛

ج) إحياء المجال الاجتماعي الذي تم تدميره في الريف؛

د) لن توجد عقبات أمام تشكيل الملكيات العائلية الصغيرة، باستثناء منع استغلال العمل المأجور.

III . الجيش، والشرطة، وأمن الدولة

من الضروري إعادة بناء الجيش الاحتياطي، والشرطة الشعبية، وغيرها، غير الحالية، وهيئات الأمن لحماية الإنجازات الاشتراكية للشعب، والدفاع عن مصالحها، وحماية الأسس الشعبية للدولة.

IV . الأخلاق والقضايا الإنسانية

الاشتراكية . هي المجتمع الذي يسعى فيه الناس جميعاً على الأرض، حسب خصائصها الأخلاقية . المعنوية للحب والصداقة، والرفاقية والتعاضد. تحظر العلاقات الاجتماعية الاشتراكية أي عنف أو استغلال من قبل الإنسان للإنسان تصبح أسس الحياة العامة هي العمل الاجتماعي المنتج، واحترام الواحد للآخر، بغض النظر عن الانتماء القومي أو الإيمان الديني أو العرق قدم البنيان الاشتراكي خلال مرحلة وجوده القصيرة قادة عاملين مرموقين للثورة من مختلف الشعوب أمثال لينن وستالين والقادة الحاليين كيم تشي إير وفيديل كاسترو. أصبحت الأعمال الشيوعية لماركس وإنجلس في القرن العشرين نظرية علمية، جرى تطبيقها في الحياة في الاتحاد السوفيتي بقيادة ف.أ. لينن، و ي.ف. ستالين.

تعد الشخصية الإنسانية الواعية رفيعة المستوى هي مركز الحضارة الشيوعية. وتعد تربية **شخصية الإنسان الجديد** من أهم وأسمى مهامنا .

١ . لا يمكن لأي مجتمع بشري أن يعيش دون أيديولوجيا . وينتصب السؤال حول أية أيديولوجيا: هل هي الأيديولوجيا التي تؤكد على أفضلية العمل، والتي ترفع من مكانة الإنسان الكادح المنتج، المبدع لجميع الخيرات المادية والثقافية، أما أيديولوجيا الطفيلية التي تقضي على الإنسان وتذله وتحتقره، وتمتص دمه، متسترة وراء القناع الكاذب "الحرية والديموقراطية وحقوق الإنسان".

١ . **أيديولوجيا الشيوعيين . هي أفضلية إنسان العمل**. لذلك سيوضع حد للاستغلال والنهب المالي، والبيروقراطية والفساد. يجب رفع عزة وكرامة الإنسان السوفيتي إلى أعلى المستويات.

٢ . **الصداقة العظيمة بين الشعوب**، وإعادة صياغة المجتمع التاريخي الجديد . الشعب السوفيتي . الإنجاز الرئيسي للعصر السوفيتي، وحجر الزاوية في الحضارة الشيوعية. يجب حماية هذه الإنجازات، كقرة العين، وتعزيزها وقطع دابر أية محاولة لتحطيمها .

٣ . **لا يمكن إعادة بناء المجتمع اجتماعياً** من غير مشاركة الشبيبة ذاتها، التي يجب العيش والعمل معها . أيها الشباب والفتيات! ابتعدوا عن التوافه، والأعمال الرخيصة، والميوعة وغيرها من الشرور. امتلكوا الوعي السليم، تعلموا قضايا الثورة، كونوا جديرين بمآثر أجدادكم الأبطال. وسعوا جبهة مقاومة النظام، الذي يحرمكم من المستقبل. وطنكم: هو الاتحاد السوفيتي، ناضلوا لإعادة إحيائه.

٤ . على الصعيد الدولي، وبالدرجة الأولى سيتم تعزيز التعاون مع الدول التي تبني الاشتراكية، والتي تناضل في سبيل التحرر الاجتماعي والوطني. سيعتمد نهج الدفاع عن مصالحنا القومية، بما في ذلك في العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وأوربا . لن توجد لاحقاً أية دولة تتعسف وتهضم حقوق بلادنا، وحقوق شعبنا .

❖ ❖ ❖

من المفهوم سعي الناس لتغيير واقعهم عبر الانتخابات، لكن لن تحصل أبداً انتخابات "نظيفة وصادقة" في عهد الحكم البرجوازي. لقد سمعنا حتى الآن ممن يسمى بالمعارضة البناءة خطابات فارغة، برامج ضبابية. والآن ولأول مرة خلال هذه السنين ينوي شيوعي سوفيتي الوصول إلى السلطة! لأول مرة يعلن صراحة عن إعادة بناء الاشتراكية واستعادة الملكية العامة.

أيها الوطنيون السوفيت! إن الليل الأسود للاحتلال والديكتاتورية غير أبدي، سيحل يوم نصرنا المضيء. وسيسرع كل واحد من قدومه إن قضى على الجبن والعبودية واللامبالاة الكامنة في نفسه. في هذه الحالة فقط نصبح قوة لا تقهر وننهض ببلادنا الفريسة المنهكة المنكوبة. ونجيب على قمع المحتلين . الليبراليين بوحدة قوة الشعب العامل.

نعلن التعبئة العامة للشعب بكامله في سبيل الانتصار!

يا عمال العالم اتحدوا!

٢٣ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٦

اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي
رئاسة مجلس السوفيت الأعلى في الاتحاد السوفيتي

■ **ترجمة شاهر أحمد نصر**

كاميرا الدهشة تكتشف مريد البرغوثي

قراءة في فيلم: «المكان ليس هنا» للمخرج الفلسطيني عائد نبعة

قطرة ماء واحدة تحمل في رحمها كل كيمياء البحر، ولكن كم نشيد تتكسر نایاته لتصبح هذه الرؤية مفتتح القهوة في صباحات المدينة المشهرة جفافها والتي أطلقت كل إسفنجها الرمادي لتغتال عذارى الماء.

وهكذا كان على المخرج عائد نبعة أن يصنع من المقابلة - بآفاقها المحدودة زمانا ومكانا- فيلما سينمائيا يتفجر فيه جموح الكاميرا عابرا أقانيم الشاعر الفلسطيني «مريد البرغوثي» ذات التضاريس المشتبكة والذي يقيم فيزيائيا خارج المكان، وإبداعيا يرفرف عاليا فوق تخوم سماء الرؤية، ولا يجد غير بساط الزمن قمرا يربي في حناياه نباتات الظل والنور، أو مخطوطات الكشف أو أثاث القلب، إنه يقيم خارج عقلانية المشهد، خارج طقوس الحزن.

وعلى المخرج أن يؤلف بين قصائد مريد التي تتحدث عن عدن لا تطالها الكاميرا مقابل مدن تعربد سدوميتها في كل ركن، ما بين كل حرفين، وبعد وقبل كل نقطة وفاصلة،وهكذا دون سابق احتكاك قد تحشو الشارع في حقيبته وترسله طابع تشرد لمنفى جديد.

إن الملح الذي سيضيء به المخرج عدسة كاميراته هو ماس الكلام،فالفيلم عليه بعلبة رمل واحدة تساقط من كم الزمن أن يتلمس ما تلاه مريد البرغوثي عبر مسيرة شائكة عجزت عن ألوانها شقوق الصحف ورفضتها قضبان كل السدنة ولم ينظر لها إلا غزلان الإبداع المريضة بمسكها ومراعيها الراكضة، وعليه أن يعدد كل حالات الغياب الخارجة عن كل أزاميل التشكل، فهي قائمة فقط في أخاديد الذاكرة ولا يموجها إلا رنين الكلام.

وينطلق الفيلم كبراق يتذكر مسالك درب التبانة وقد ضل خطاه في دروب السماء، فتلمح أولادا يؤثثون الرؤيا بحركة دائبة، يتسلقون وعورة الأرض مطلقين لعدسة الكاميرا أن تستحم بشفاعة الخضرة وانصباب الخطى، وعبر مشهد آخر تلمح مريدا يمتد في شساعة الشارع، معلنا جبريات حياته دون أن يقول أي شيء، فأصدقاؤه يتلمسون عناد الخطى في مروره المثقل بالوجع والحكمة والذين ربما ذات رحيل قد يغادرهم قبل أن يكمل نعناع الفجر فجوره في فنجان شاي، ويدخل هكذا_دون سابق إنذار_رجل يملأ عدسة الكاميرا، ورغم عدم تعالقه بالفيلم إلا انه يستمر بيقين دكتاتور مجبرا الذاكرة أن تستدعي كم مرة دخلوا غرفة نوم الحروف وفطموا نقطة الباء عن أمها السفينة، وكم مرة أجبر المكان المنزلق خطى مريد أن تأخذ قالبا جديدا.

ولم يترك المقابلات داخل الفيلم أسيرة رمادتها الحركية، بل وظفها حتى آخر النزف والبوح، فها هي الكاميرا تلتقط حركة «رمي الميكروفون» بعيدا، معلنا حكمته وفوضاه، فلا شيء قادم من خارج أمومة الذات يستحق أن يتعربش قلبي، وكل الأجهزة عاجزة أن تتمثل إطلالتي من فوق أعالي الكلام، ولا قيد حتى وإن نسجته خيوط قوس قزح أطيق له ظلا.

وتكشف الكاميرا علاقة الحموضة بين الشاعر والأمكنة، ربما ارتاحت موريات الشاعر في نزق هذه الشرفة، ولكن طقوس الوداع الاضطراري تسكن غرف الحقيبة، وقد تعلن أجراسها المضرجة بدماء الاقتلاع، فمريد يدير ظهره للكاميرا مستعرضا مشهد المدينة الجميلة كخوخة مزة،لا يريد أن نطل عليه متلبسا بالمدن المؤقتة،وحين يدير وجهه للكاميرا تستعرض الكاميرا المدينة مسرعة مخافة أن تتحول إلى تمثال من الصوان تضربه الريح وتنفلت عن مفاصله أجنحة نباتات الظل.

ورافقت المشاهد موسيقى تصويرية أذنت للشاعر أن يموسق كل الفراغات بقراءاته وبحديثه عن تلوث اللغة وعن اشتباك علاقته بالمكان وعن إقامته في مدن الزمن،وعن الطفولة الغائبة ومتواليات الغياب من غياب النقد إلى غيابات الديمقراطية، من حضور الفاجعة حتى عربدة المزيف الموشى بالخواء وتقشير الجوهري.

نعم استطاعت الموسيقى أن تجعلنا نشكل ما استحضرته الكاميرا بجدلية غياب الصورة لصالح حضور نقيضها وجعلت قراءات مريد تتبرج بصريا وصوتيا وحفرا في شرفات الذاكرة.

وفي ارتطام السرد بسد النهاية، يسطو مريد على مساحة المشهد رويدا رويدا،فيملاها جسده ومن ثمة وجهه وأخرا صدره لتطفح الصورة بظلاله إلى أن تكتمل العتمة وتعلن النهاية انتظارا لبوحما.

يستحق مريد فيلما وفيلمين وأكثر، فهذا الفيض الذي عبر عن المعتم والمضيء في صرر ذواتنا، وهذا الإشراق الذي رأى رام الله يشكل حالة متفردة في الأدب العربي الحديث، لكن سؤال الطفل الذي أسر به للكاميرا بالجمر والنهر، ما زال سوار اللعنة، فالتسعة عشر حزبا التي لم تأتلف حتى على هدفها الواحد، نظرت لشاتها العرجاء وحاولت نفي جواد الكلمة إلى وعورة السكون، ولكن هيهات أن تدجن البحر أشباح السواقي والسبخات.

إن من يحرك السكون، ويفجر الغياب ليجعله حركة،ويشد المقابلات بخيوط الحبكة السينمائية، وتجليات الصورة، ويوظف الصمت والصوت واللون، ويجدل المشاهد المتقطعة، لتأخذ شكل فيلم سينمائي وثائقي عبر رؤيا جديدة للتعامل مع الأفلام الوثائقية، تخرجها عن قيود الرتابة، ولا تبعدها قيد شعرة عن صدقها وواقعياتها لقادر على أن يقدم عمقا مغايرا للمشهد السينمائي العربي، إن لم يترك وحيدا ككاهن الصمت، تذوَب رؤاه لصالح السائد والسطحي والمفرغ من المهنية والمعنى ومن رؤى سينمائية تركز على الرخيص ولا تحكمه إلا قوانين التلوث واصطياد الأرباح ولو عبر الانحياز لمحق الهوية الإبداعية والإنسانية.

■ **محمد دلة**
شاعر وكاتب فلسطيني

مسرح العرائس.. وفن المسرح الأسود

فن العرائس فن واسع ورحب، ولد وتطور عبر التاريخ ليخاطب الكبار أساساً وتحوله شبه الكامل نحو المتفرج الصغير لا يعني تبخيساً لهذا الفن أو انحداراً في مساره أو تنازلاً عن أصول المسرح وتقنيات فن العرض، بل هو تطور وارتقاء.

والعرائس ارتبطت بخيال الإنسان وفكره منذ طفولة العقل البشري، إذ تعرفت عليها جميع الحضارات، وكانت أسبق من الإنسان في اكتشاف التمثيل، فهي الأولى بلا منازع في قائمة الفنون التعبيرية عبر التاريخ، وتتنازع جميع الحضارات ميزة أسبقية ظهور العرائس لديها، والراجح أنها ظهرت بشكل تلقائي لدى جميع الحضارات باستثناء بعض الأنواع مثل عرائس(خيال الظل) و(العرائس المائية)، فالأولى ظهرت في الصين، والثانية في فيتنام، وجميع العرائس لدى مختلف الحضارات تتخذ سمات وخصائص البيئة التي نبتت منها والمناخ الثقافي والأدبي العام الموجودة فيه، لذلك نجد أن عرائس كل حضارة لها سمات مستمده من جذور هذه الحضارة.

والعرائس تطورت عبر التاريخ واستفادت من التقدم التقني والعلمي أسوة بالمسرح البشري، بل كانت في طليعة الفنون التي واكبت النهضة الثقافية والعلمية في فترة ما بين الحربين العالميتين، ومن هنا تحولت إلى فن عالمي راق له أسسه وركائزه، وعندما نتحدث عن تاريخ فن العرائس لا نقصد به تلك الأعمال الموجهة للصغار فقط، بل نقصد نخبة الأعمال المسرحية والأدبية المتعارف على أهميتها عالميا. ففن العرائس ولد مع الكبار وما زال يخاطب الكبار والصغار.

وفي فترة متأخرة من تطوره ومع بروز التيارات الحديثة في المسرح تبلور تيار تجريبي ما لبث أن أثبت نفسه وترسخ كأحد الأنواع العرائسية المتعارف عليها (وهو المسرح الأسود)، واعتمد تطور هذا التيار على تطور فن الإضاءة وترسخها كعنصر هام وفاعل من عناصر العرض المسرحي على اختلاف أنواعه.

أيضاً اعتمد على تطور نظام الألوان وظهور اشتقاقات لونية جديدة لم تكن معروفه سابقاً إضافة إلى ظهور تيار التجريب والتجديد في المسرح بشكل عام.

والمشهد في المسرح الأسود يعتمد على بروز الشكل في الإضاءة فوق البنفسجية، فهو تقنية إضاءة وأشكال تبث رسالتها من محيط مظلم.

أما لاعب العرائس فهو كما بمسرح العرائس التقليدي لا يظهر، إلا أن اختفائه يختلف هنا، فهو لا يختبأ خلف(بارافان) أو ستارة، بل يغرق في الظلمة التي تحيط به من كل جانب، وهذا يقوي عنصر التواصل بين – الممثلين اللاعبين – مما يرفع درجة الإحساس بالوهم لدى الجمهور، وبالتالي ترتقي ملكة تذوقهم الفني مما يوصل إلى التأثير المطلوب.

والشكل أو الكتلة في المسرح الأسود لا تشابه الأشكال في مسرح خيال الظل التي تعتمد على الأشكال المسطحة البسيطة التي تنعكس ظلالها على الستارة، بل تكون الكتل والأشكال في المسرح الأسود متوهجة في الظلام، إذ توجه عليها بشكل عمودي أو أفقي بقع ضوئية فوسفورية، والدمى أو الأشكال تكون مطلية بالألوان الفسفورية مما يجعلها متوهجة ضمن الفضاء المسرحي، وهذا يتيح للمخرج رؤى تشكيليه لا تحققها له باقي الأنواع المسرحية، ومن هنا تبع خصوصية هذا اللون المسرحي، فهو يتفوق على المسرح الآدمي ويقترب من فن السينما، ويسلب منها أهم خصائصها (السينماتوجرافية)!!

إضافة على ذلك يتيح هذا اللون إمكانية التجريد في جميع عناصر العرض المسرحي، وهذا لا يعني أن باقي أنواع المسرح لا تتيح ذلك، ولكن نؤكد على هذا العنصر هنا لأنه يتخذ بعداً جمالياً وتعبيرياً مختلفاً، فالكتلة المعلقة في فراغ مظلم بامتدادها الحركي تتحول إلى خط، والخط قد يستحيل إلى دائرة، واللون قد تتبدل صفاته حسب سرعة حركته، والثابت المتوهج في الظلام قد يبدو متحركاً ..الخ..

هذه المعطيات وغيرها تتيح للمخرج المبدع إمكانيات فنية وتقنية كبيرة في رسم مشهده، وتضع أمامه كنزاً من التقنيات المشهدية.

إن طبيعة المسرح الأسود وإمكانياته التعبيرية المتنوعة تنحو بالمخرج غالباً نحو الشرطية والتجريد، فهو لا يتقبل الكتل الكبيرة والديكورات المكتظة والمزدحمة..إنه مسرح شرطي بامتياز.

وربما كانت هذه الشرطية أحد أسباب انعدام وجوده في مسارحنا، فليس من السهولة أن تعطي الأشياء المألوفة مسميات جديدة واستخدامات مختلفة، وأن تجعل للشيء الواحد وظائف متنوعة، وهذا ينسحب على جميع عناصر العرض المسرحي.

المسرح الأسود فناً ليس سهلاً وليس بمتناول الجميع، ولا أظن أننا بحاجة أن نسوق دواعي عدم وجوده على مسارحنا إذا عرفنا أن ما يقدم للطفل من ثقافة عبر وسائل الإعلام المعروفة لا يتعدى الاثنين بالمائة، والبعض- وأنا منهم- يشك في أن هذين الاثنين بالمائة هما ثقافة جيدة ومفيدة للطفل.

■ **سامر عادلة**

من عجائب فضائيات رمضان

أكد أحد الأطباء النفسانيين الفهمانين والرفيعي المستوى من استديوهات إحدى المحطات الفضائية العربية الثرية جداً، أنه من بين الفضائل الكثيرة لشهر الصوم في العلاج النفسي أنه يساعد الأشخاص الذين اعتادوا قضم أظافرهم أو التهام شفاههم في الإقلاع عن مثل هذه التصرفات اللا إرادية البغيضة!!

فكما هو معلوم، والحديث ما يزال لهذا الطبيب النفسي المحترم، أن أكل أو مضغ أو ابتلاع أي نوع من المواد الصلبة أو السائلة أو الغازية غير الطبيعية، مهما كان نوعها أو كميتها، أثناء أوقات الصيام (أي منذ صياح الديك وحتى رواحه مع دجاجاته إلى الخم مساءً) يعتبر مفسداً للصيام، وهذا ما يدركه جيداً الصائمون المبتلون بهذا السلوك العصابي، لذلك يصبحون أكثر انتباهاً لما يفعلونه وهم ساهون!!..

صاحبنا الطبيب المعافى نفسياً والرصين معرفياً إلى الحد الأقصى كما تؤكد الدلائل، والمدرك جيداً لمعاني الصوم الحقيقية، نسي أن هذه الأشياء المفطرة تفسد الصيام أثناء النهار، أما (اللت والعجن وأكل الهوا) فهو مفسد ليس للشهر الفضيل السامي بأغراضه ومعانيه وحسب، وإنما للنفس والعقل وللذوق العام ولمستوى التفكير لدى الكبار والصغار!!

■■

أوراق خريفية ... تتمة

... وكان يسكن في جوارنا شاب شيوعي، بدأ يكسر عليّ عزلتي تدريجياً من خلال الحوارات التي يقحمني فيها، مبيناً لي أن الآخرين الذين أصبّ عليهم نقمتي ليسو الأعداء الحقيقيين لنا، بل هم ضحايا ظروف ظالمة مثلنا. وأن الفقر ليس قدراً مفروضاً علينا، ولا اختباراً من الخالق لنا. بل بسبب سوء توزيع الثروة. وأن ثمة بلدان استطاعت تحقيق العدالة الاجتماعية وتغلبت على الاستغلال والفقر. وانتهت منها حالات البؤس والقهر والحرمان.. وبلدنا لم يكتب له البقاء بأوضاعه المزرية هذه. ويمكننا تحقيق ما نصبو إليه عبر الإيمان بالمثل والقيم الاشتراكية والسعي لتحقيقها..

ومن خلال حواراتنا اليومية تولّد عندي شغف أسطوري للتحصيل ما فاتني من علوم ومعارف. وعشق رومانسي للتمرّد والنضال من أجل تحقيق الاشتراكية. وبدأت أقرأ ساعات طوال يومياً وأتلهّف للشروع بالنضال إلى جانب مَن رهنوا أنفسهم لخدمة الحق والخير والإنسانية. وكان الطريق معبّداً للانخراط في صفوف الحزب الشيوعي السوري في مطلع عام ١٩٧٤.

■■

من التراث

«كلام في العقل»

قال النبي (: «لكل داء دواء، ودواء القلب العقل، ولكل حرث بذر، وبذر الآخرة العقل، ولكل شيء فسطاط، وفسطاط الأبرار العقل».

وعنه (: «الجنة مائة درجة، تسعة وتسعون منها لأهل العقل، وواحدة لسائر الناس».

وعن الحسن بن علي (رضي الله عنه) قال: «إني لأعجب ممن رزق العقل كيف يسأل الله معه شيئاً آخر».

وسئل الحسن بن سهل: ما حد العقل؟ فقال: الوقوف عند الأشياء قولاً وفعلاً.

وقالوا: لكل شيء غاية وحدّ، والعقل لا غاية له ولا حدّ، ولكن الناس يتفاوتون فيه كتفاوت الأزهار في الرائحة والطيب.

وقال الشاعر:

العقل حلة فخر من تسربلها
كانت له نسباً تغني عن النسب

والعقل أفضل ما في الناس كلهم
بالعقل ينجو الفتى من حومة الطلب

وقال الأصمعي: لو صور العقل لأضاء معه الليل، ولو صور الجهل لأظلم معه النهار.

وقال سعيد بن جبير: لم تر عيناي أفضل من فضل العقل، يتروى به الرجل إن انكسر جبره، وإن صرع أنعشه، وإن ذلّ أعزه، وإن اعوجّ أقامه، وإن عثر أقاله، وإن افتقر أغناه، وإن عري كساه، وإن غوى أرشده، وإن خاف أمنه، وإن حزن أفرحه، وإن تكلم صدقه، وإن أقام بين ظهراني قوم اغتبطوا به، وإن غاب عنهم أسفوا عليه، وإن بسط يده قالوا جواد، وغن قبضها قالوا مقتصد، وإن أشار قالوا عالم، وإن صام قالوا مجتهد، وإن أفطر قالوا معذور.

وقال المهلب بن أبي صفرة: يعجبني أن أرى عقل الرجل زائد على لسانه، ولا يعجبني أن أرى لسانه زائدا على عقله.

يقول الشاعر:

وأفضل قسم الله للمرء عقله
فليس من الخيرات شيء يقاربه

يزين الفتى في الناس صحة عقله
وإن كان محظور عليه مكاسبه

وشين الفتى في الناس قلة عقله
وإن كرمت أعراقه ومناسبه

إذا أكمل الرحمن للمرء عقله
فقد كملت أخلاقه ومآربه

وقال الأوس بن حارثة لابنه مالك: يا مالك: المنية ولا الدنية، والعتاب قبل العقاب، والتجلد لا التبلد، واعلم أن القبر خير من الفقر، وشر شارب المشتف (من يشرب البقية في الإناء) وأقبح طاعم المقتف (الآخذ بعجلة) وذهاب البصر خير من كثير النظر، ومن قل ذل، ومن أمر قل (كثر عدده)، وخير الغنى القناعة، وشر الفقر الضراعة، والدهر يومان، فيوم لك ويوم عليك، فإن كان لك فلا تبطر، وإن كان عليك فاصبر، فكلاهما سينحسر، ولو كان الموت يشترى، لسلم منه أهل الدنيا، لكن الناس فيه مستوون: الشريف الأبلج (حسن الوجه) واللئيم المعلهج (الأحمق اللئيم) والموت المفيت، خير من أن يقال لك: هبيت (جبان لا عقل له) وكيف بالسلامة لمن ليست له إقامة وشرّ من المصيبة سوء الخلف، وكل مجموع إلى تلف.

■ **هشام الباكير**
hisham@kassioun.org

«قاسيون» يصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

«قاسيون معكم»... «كرامة الوطن والمواطن، فوق كل اعتبار»!

أغلق تحرير هذا العدد مساء يوم الثلاثاء 2006/10/10

ملوحيات

لست نادماً

لقد عشت حياتي مستقيماً..
لم أغش ولم أخدع ولم أنافق..
وأنا الآن أخطو إلى التسعين من عمري لست بنادم على مافعلت.
استطعت رغم سلوكي الغريب:
– أن أجد لجسدي عشاً آوي إليه.
– وأن أجد لمعدتي خبزها كفاف يومها ـ تأكله.
– وأن أجد لروحي مكتبة تتغذى بها.
– وأن أجد ليدي قلماً حراً أكتب به.

■ الراحل الكبير عبد المعين الملوحي
شيوعي مزمن

حين ينطق حنظلة فنٌ للبشر

«بالنسبة لي لا يهمني أن يحمل رسومي من يسعون إلى الضحك، ومن تهتز كروشهم صخباً.. يهمني أن يعيشها الإنسان العادي، الأمي والمثقف، وأن تصل الفكرة بكل أبعادها وصدقها».

■ الفنان الشهيد ناجي العلي

استكمالاً لهيمنتهم على العالم..
الأمريكيون يسيطرون على جوائز «نوبل»!

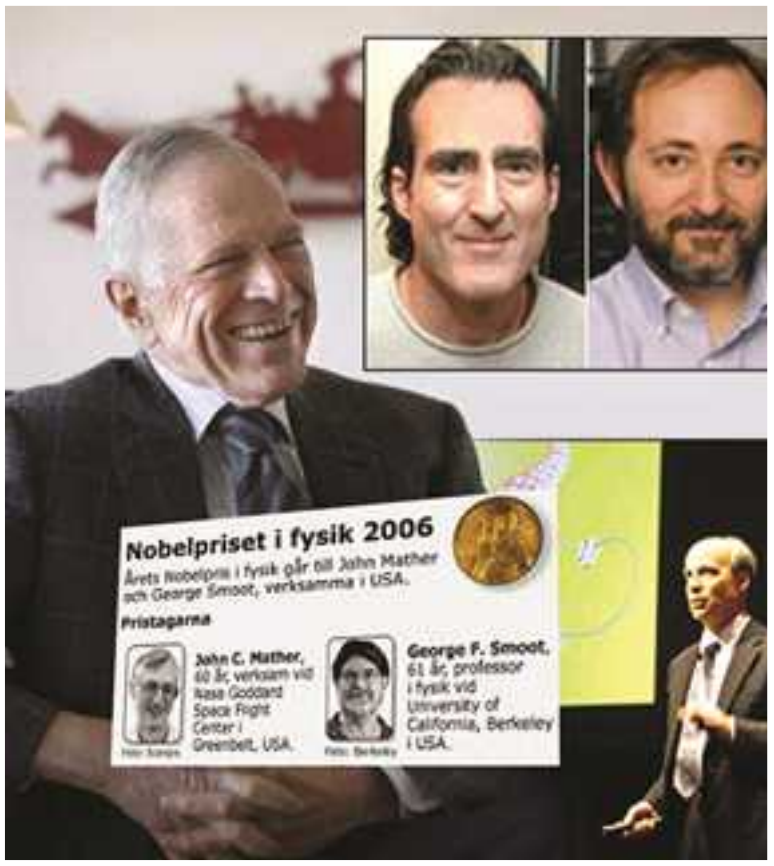

يبدو أن اللهاث الإمبريالي الأمريكي للهيمنة على مقدرات العالم وثرواته وفكره وثقافته وشكل وجوهر واتجاه تطور البشر والمجتمعات والدول فيه وبأكثر الطرق والأساليب والمناهج بعداً عن العدالة والإنسانية والشرعية، سيتعدى كل الحدود، ولن يقتصر على مجالات دون أخرى. وقد قرر هذا السعي المحموم أن يكافأ نفسه بعد طول (عناء) بمنحها (أغلى) الجوائز العلمية، المادية والمعنوية، ليشعر بالرضى عن ذاته من جهة، وليثبت للآخرين، في الدول النامية والمتقدمة على السواء، من جهة ثانية، بأنهم دونه مرتبة وعبقرية وإبداعاً.. كل ذلك تجلى بأشد الصور قبحاً وفجاجة مؤخراً مع توزيع جوائز نوبل لهذا العام..

فقد سيطر العلماء الأمريكيون على جميع الجوائز الموزعة حتى الآن والتي تمنحها (الأكاديمية الملكية السويدية للعلوم) المهيمن عليها صهيونياً..

حيث نال الباحثان الأمريكيان (جون ماثر) و(جورج سموت) جائزة نوبل للفيزياء عن أعمالهما الخاصة بأصل المجرات والنجوم التي ارتكزت على معطيات تم استقاؤها بواسطة القمر الصناعي «مستكشف الكون» الذي أطلقته وكالة الفضاء الأمريكية عام ١٩٨٩.

وقالت الأكاديمية في قرارها إن النتائج التي حصل عليها القمر الصناعي عززت نظرية الانفجار الكبير «بيغ بانغ» لتفجير أصل الكون. وبحسب نظرية «بيغ بانغ» فقد نشأ الكون قبل ١٣.٧ مليار عام إثر انفجار هائل.

كما فاز الأمريكيان (أندرو فاير) و(كراغ ميللو) بجائزة نوبل للطب لاكتشافهم آلية للسيطرة على انتقال المعلومات الجينية، حسبما قالت هيئة التحكيم لجائزة نوبل. وقال معهد «كارولينسكا» في العاصمة السويدية ستوكهولم إن عمل العالمين «يبقي الجينات.. تحت السيطرة ويساهم في الدفاع ضد الالتهابات الفيروسية».

وفاز الأمريكي (رودجر كورنبيرغ)، بجائزة نوبل للكيمياء التي تبلغ قيمتها ١.٣٧ مليون دولار على أعماله حول كيفية نسخ الخلايا للمعلومات الجينية لكي يستخدمها الجسم. و(كورنبيرغ) هو بروفيسور في جامعة ستانفورد بكاليفورنيا ويبلغ من العمر ٥٩ عاما.

وحصل الخبير الاقتصادي الأمريكي (إدموند فيلبس) على جائزة نوبل للاقتصاد للسنة ٢٠٠٦ عن دراسته التي «سمحت بفهم أفضل للسياسات الاقتصادية على المدى القصير والطويل»، وقالت لجنة التحكيم إن أبحاث فيلبس «عمقت فهم العلاقات بين الآثار القصيرة والطويلة المدى للسياسة الاقتصادية»، وكان لها «تأثير حاسم في الأبحاث والسياسة الاقتصادية». درس فيلبس (٧٣ عاماً) في جامعتي «أمرست ويل» ويُدرّس حالياً الاقتصاد السياسي في جامعة كولومبيا في نيويورك.

وأضافت لجنة التحكيم أن الاقتصادي الأمريكي «بحث في العلاقة بين البطالة والتضخم»، وركز على «أن مسألة الادخار وتشكيل رأس المال، إضافة إلى التوازن بين التضخم والبطالة، عوامل رئيسية في توزيع الرفاه الاجتماعي على المدى الطويل».

وسيستكمل توزيع الجوائز يومي الخميس والجمعة ١٢ و١٣ تشرين الأول الجاري، حيث سيكشف عن اسم الفائز بجائزة نوبل في الأدب يوم الخميس ويعقبه يوم الجمعة الإعلان في «أوسلو» عن الفائز بجائزة نوبل للسلام..

يذكر أن العالم السويدي «ألفريد نوبل» الذي اخترع البارود كان المؤسس والداعية لهذه الجائزة حين تحدث عنها في وصيته، وهي تشمل حالياً جوائز في مجالات الأدب والسلام والطب والفيزياء والكيمياء. أما جائزة الاقتصاد فهي لا تعتبر جائزة نوبل بل أسسها البنك المركزي السويدي عام ١٩٦٨. ويحصل الفائزون على جائزة قيمتها (١٠ مليون كرونور) أي ما يعادل ١.٤ مليون دولار، بالإضافة إلى لقاء مع العائلة المالكة السويدية وعشاء تكريمي في العاشر من كانون الأول في ذكرى وفاة نوبل عام ١٨٩٦. وتوزع كل الجوائز في استوكهولم ما عدا جائزة السلام التي تعطى في العاصمة النرويجية أوسلو. ■■

هادي العلوي في ذكرى رحيله.. مازلنا بانتظار (هادي) جديد

أسمّي مثقفاً ذلك القادر لا على الاستزادة من المعارف، بل على نقد الأصول والتشكيك بالجذور ومساءلة الهوية.

ليست مجازفة القول إننا، ومن بين جمع المشتغلين بالثقافة، لا نجد من يستحق اسم المثقف أكثر من الأستاذ هادي العلوي، فهو أولاً صاحب مشروع فكري بيّن المعالم واضح الأسس. ومشروعه من السعة والشمول بحيث يمكن عدّه درساً يباشر الحاضر من خلال استنطاق الماضي وجرّه إلى دائرة الأسئلة الواعية التي يتستر عليها الآخرون.

هو لم يكترث بالهوامات التي تخلقها التصنيفات الاعتباطية لحقول الفكر، ولم تثنه عن أن يكون حرّاً في تجريب مداخل ظلت على الدوام ممنوعة أو ممتنعة على المفكر، أو هي قادحة في أهليته لممارسة عمله، إذ لا أحد من مفكرينا استوعب الدرس العرفاني مثلاً وتقبّله ليصهره في جهده الفكري بهذا الأداء البارع الذي أعطاناه العلوي.

كان هادي العلوي آخر من طهرهم اللهب المقدس الذي أشعله (أهل الله) بقولهم (ليس منا من خالطته الأغيار الثلاثة أي المال والسلطة والدين)، ولطالما ردّد ذلك القول بفعله قبل أن يردده بلسانه، فاكتسب عداوة شياطين هذه الأغيار من عبيد المال وكلاب السلطة وكرادلة المعمّمين.

ليست مصادفة أن يكون للتصوّف ذلك الأثر في شخص العلوي وفكره، إذ هو عارفٍ أن للتصوف تلك الميزة التي تجعله متفرّداً

وعصيّاً على إدراجه في ممتلكات السلطة أو خزانة التاجر أو لحى الفقهاء، فالتصوّف وليد الحضارة الإسلامية ووارث أعمق ما فيها، لكنه مع ذلك يضع بينه والتديّن حدوداً لا سبيل إلى اجتيازها أو محوها كلّفت أصحابها دماً في حياتهم وإهمالاً بعد مماتهم.

وهكذا العلوي الذي في كل قراءاته للتراث أراد أن يثبت انه ابن هذه الحضارة، لكنه من الوفاء لها بحيث لا يكف عن تفحّصها وتقليب ثوابتها وخلخلة بناها الوثوقية المتوهمة.

أورثه الدرس العرفاني ذلك الامتياز الذي ندر أن نصادفه عند سواه، أورثه أن يكون إشكالياً بحق، فهو مؤمن بلا تديّن، مهموم بقضايا إسلامية لكنه مبتدع لنمط عبادته الخاصة ابتداعَ عارف يحدثه ربه عن قلبه، عربيّ تشربته اللغة حد أن ضاق بها أو ضاقت هي عليه، فراح يوسع تخومها بضروب من الأداء الكتابي فريدة ومبتكرة..

عراقي إلى آخر عرق فيه وهو الذي تفرّد بإصدار الكتاب الأحمر المدافع عن قضية عراقية ظلت إلى الآن محل خشية من يسمون أنفسهم بالأحزاب الوطنية، لكنه الإنساني الذي يقحم نفسه هو وزوجته أم الحسن في الشأن السياسي لدولة مثل الصين.

مثقف أفنى حياته بالقراءة والإنتاج لكنه الساخر من المشتغلين بالثقافة الذين كان يسميهم بالاسم الذي دعاهم به الخالد فهد: (الأفندية)

زاهد تلبّسه أبو العلاء، لكنه غير المكتفي بزهد صامت وخجول، بل الذي يشهر ذلك الزهد الصادق في كل مناسبة، أذكر أنه في أمسية ما، شن هجوما صاعقاً على شعراء فنادق النجوم الخمس..

المثقف الذي يبرهن لنا بأن الثقافة إن لم تكن نقداً للأصل فلا تستحق اسمها.

بانتظار «هادي» آخر، ليس لنا إلا أن نعي جيداً ما أراده أبو الحسن، عسى أن نكون جديرين به.

كتابات هادي العلوي:

(نظرية الحركة الجوهرية عند الشيرازي)، (الرازي فيلسوفاً)، (فصول من تاريخ الإسلام السياسي)، (من قاموس التراث)، (المستطرف الجديد)، (المنتخب من اللزوميات)، (نقد الدولة والدين والناس)، (شخصيات غير قلقة في الإسلام)، (المستطرف الصيني)، (كتاب التاو)، (مدارات صوفية)، (ديوان الوجد)، (المرئي واللامرئي في الأدب والسياسة)، (ديوان الهجاء)، (قاموس الإنسان والمجتمع)، (قاموس الدولة والاقتصاد)، (قاموس العلوم والصناعات)، (خلاصات في السياسة والفكر السياسي في الإسلام).. إضافة إلى مئات البحوث والدراسات المتناثرة في الجرائد والمجلات شرقاً وشرقا.

■ أحمد عبد الحسين - قاسيون بتصرف

أوراق خريفية

قصتي مع الشيوعية

(أعترف أن ذاكرتي أصبحت أشبه بأسمال شحاذ. ولكن الذكريات الأليمة تبقى طويلاً في القلب. ولهذا أعتقد أن سرد ذكرياتي ستكون قريبة من المصداقية إلى حدٍّ كبير).

بدأتْ تباشير الوعي الطبقي لديّ من المرحلة الابتدائية، عندما كان أبي يزوّدني في مطلع كل عام دراسي بشهادة (فقر حال) أبرزها لإدارة المدرسة من أجل إعفائي من رسم النشاط والتعاون المفروض على جميع الطلاب. وكم كنتُ أشعر بالخزي والعار وأنا أقدّم هذا الصك لموجّه المدرسة، فيقوم هذا الأخير بتفحّصه والتأكد من صحته. فيرمقني بنظرة إشفاق كانت كفيلة باستدرار دمعي فأجهش بالبكاء. وكم كنتُ أخجل من لباسي المرقع ومن نظرات أصحابي إلى قدميّ الحافيتين.. فتشكلت عندي نقمة كبيرة على الغنى والأغنياء والفقر والفقراء. وتفاقم الحقد بداخلي على المجتمع. وكان لا بدّ من توجيه حقدي إلى جهة ما أضعف مني، لا بدّ من وسيلة ما لتفريغ العدوانية المتراكمة بداخلي، أقضي من خلالها على الغليان الذي يستعر في كياني. فكان العنف أهم صفة اتسمت بها طفولتي الشقية البائسة. فبدأتُ أنتقم بطريقتي الخاصة؛ وحيث أن الحيّ الذي كنتُ أسكنه كان أغلبه من السكان الفقراء تتخلّل بعض أزقته بيوتٌ لبعض الميسورين. الذين كنت أنتقم منهم بأن أرنّ أجراس بيوتهم في أوقات متفرقة من الليل والنهار وأفرّ هارباً، فيطلع الأهلون لاستقبال القادم فلا يجدون أحداً.. فأشعر بنشوة المنتصر. أما البيوت الأكثر فقراً فكنت أقوم برشق شبابيكها بالحجارة ليلاً فيتكسّر الزجاج وتعلو الشتائم وعبارات التهديد والوعيد من داخلها.. وأعود إلى بيتي وقد تسلل الاحتقان من أعماقي، وانطفأت جذوة العدوانية بداخلي. لدرجة أنني لم أستطع النوم في حالات التوتر الشديد ما لم أقم بهذه الأفعال.

ولمّا بدأ الأهالي ينصبون لي الكمائن لضبطي متلبساً بالجرم المشهود، بدأتُ أفكر بطريقة أخرى لتنفيس حالة الاحتقان، فاستبدلتُ صبّ جام غضبي على البيوت إلى صبّها على كائنات وأشياء أخرى. ولمّا كان حيّنا تكثر فيه الكلاب والقطط، فكنت أراقب أوْجرتها وأنتظر ميلاد جرائها إلى أن تصبح قادرة على السير واللعب، فأستميلها من خلال تقديم الطعام لها حتى تأمن جانبي وتعتاد عليّ وتألفني، فأقوم بقتلها بمنتهى الوحشية؛ بأن أضعها على صخرة وأقوم بضربها بصخرة أخرى فيتمزق جسدها إلى أشلاء مدمّاة وسط نباحها وعوائها الحزين. وبعد أن كادت القطط والكلاب تنقرض من الحيّ اتجهتُ إلى الحراذين وحيّات الشمس، حيث كنت لا أكتفي بقتلها بل كنت أقوم بشوائها على النار. وكانت متعتي أكبر إذا ما اصطدتها حيّة وقمتُ بحرقها قبل أن تموت.. حتى أصبح مشهد حرذون أو حية شمس في حيّنا من النوادر..

فاتجهتُ إلى الضفادع في المستنقعات والبرك المائية.. ولم يكن مصيرها بأفضل من سابقاتها..

اتجهتُ إلى غابة الصنوبر القريبة من حيّنا وبدأت بالسطو على أعشاش العصافير حتى أفنيتها. وبات سماع زقزقة عصفور في الغابة من العجائب. فبدأت بتقطيع أغصان الشجر وإتلاف ثمارها.. ولم أرتو..!

فاتجهتُ إلى الناس..

صرتُ أتمرّن بأقراني بأن أختلق معهم المشاكل فتنشب المعارك الطاحنة بيننا، فأفرّغ شحناتي العدوانية في أجسامهم... ولم يبقَ لي صديق يحبني بل الجميع يهابني ويحجمون عن رفقتي..

فاتجهتُ إلى أخوتي وأخواتي، أتذرّع بأتفه الأسباب لأقوم بتعنيفهم والصراخ عليهم وضربهم، حتى باتوا يكرهونني جميعاً.

اتجهتُ إلى جسدي، وبدأتُ أجري عليه شتى التجارب العنيفة؛ أتسلّق أعلى أشجار الغابة، أقفز من الأسطحة على الأرض، أشطّب جسدي بالسكاكين، أدقّ الوشم في أنحاء متفرقة منه، أدهنه بحليب بعض النباتات الحارقة..

في هذه المرحلة الحرجة من عمري، انتقل أهلي من الحيّ الذي نسكنه إلى حيّ آخر بسبب دعوى الإخلاء التي أقامها المؤجّر علينا. فأصابني نوعٌ غريبٌ من الحزن والتشاؤم والإحباط؛ فقر مدقع، أبٌ قاس لا يرحم، أمّ مسكينة لا حول لها ولا قوة، بؤس وتخلّف وحرمان، عجز عن تفسير هذه الظروف والأوضاع، وانعدام القدرة على تغييرها... فتحوّلت حياتي إلى جحيم حقيقي. أقضي جلّ وقتي وأنا في حال من التأمل والبكاء واجترار الخيبات، حتى وصلتُ للتفكير بالانتحار..

البقية ص١٥

■ ضيا اسكندر – اللاذقية
d.iskander@mail.sy

زوروا موقعنا على الأنترنيت: www.kassioun.org